الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزراة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة وهران02محمد بن أحمد

كلية علوم الأرض و الكون

قسم الجغرافيا و تهيئة الإقليم

مذكرة التخرج

لنيل شهادة الماستر في قسم جغرافيا و تهيئة الإقليم

تخصص: مدن ديناميكية مجالية و تسيير

بعنوان :

إشكالية تسيير المناطق الحساسة بيئيا

-حالة ساحل تنس -

من إعداد الطالبة :

المكرطار بشرى

لجنة المناقشة :

الإسم و اللقب	الدرجة	المؤسسة	الصفة
عائشة مزياني	أستاذة محاضرة ب	جامعة وهران 2	رئيسة
خليفة بن زوخروفة	أستاذ محاضر ب	جامعة وهران2	مشرفا
نورة شبلي	أستاذة محاضرة ب	جامعة وهران2	ممتحنة

السنة الجامعية :2025- 2026

شكر و تقدير

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات .....

أتقدم بخالص الشكر إلى كل من قدم لي الدعم و ساعدني على

إنجاز هذا العمل أولا للمولى عز الوجل أن وفقني لإنجاز هذه المذكرة .

و كل من قدم لي يد المساعدة في إنجاز هذا العمل

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى أستاذي المشرف " بن زخروفة خليفة"

الذي دعمني بنصائحه و إرشاداته، و تقديم الشكر إلى لجنة المناقشة لقبلوها و سهرها لتقييم هذا العمل، و إلى كافة أساتذة

قسم الجغرافيا وتهيئة الاقليم

و كل من ساهم من بعيد أو قريب في إتمام هذا العمل

وشكرا .

الإهداء

بعد سنوات من الإجتهاد و السعي المتواصل

سنوات حلت في طياتها التعب و الصبر و التحديات

اليوم أقف على عتبة التخرج لأقدم ثمن جهدي و ما وصلت إليه بعد فضل الله و توفيقه

هذا الإنجاز حصيلة دعم و مساندة أشخاص كان لوجودهم أعظم الأثر في مسيرتي الدراسية

إلى من منحوني القوة و الصبر لأصل .....أهدي هذا الإنجاز ل :

إلى والدي

الذي علمني الثبات و الغرس الطيب و السير في الطريق الصحيح

إلى من كان دعمه عزا إلي، و رضاه طريقي نحو النجاج

كل الإمتنان و التقدير و الفخر يليق بمكانته في حياتي.

و إلى والدتي

نبع الحنان و القلب الطيب الذي لم يغلق بابه يوما

إلى من كانت عيونها تلاحق خطواتي خوفا علي، يا أمان أيامي

و يا هدايا الله في عمري

نجاح هذا إمتداد لدعواتك لي، و قطف لثمار حبك، وهدية متواضعة لقلبك الكبير

أهدي نجاحي و فخري لك يا الغالية .

إلى إخوتي و أخواتي

سندي الذي لايميل، و رفاق دربي و عالمي الصغير

و اليد التي تمتد لي قبل أن أطلب، لقد كنتم دائما قدوتي و جزءا من قوتي

و أقف بثبات في أصعب أيامي.

و إلى كامل رفاق الرحلة أصدقائي الذين شاركوني الطريق و ساهموا

في صنع ذكريات لا تنسى.....

مدخل عام

مقدمة عامة :

تعد البيئة بمختلف مكوناتها الطبيعية و البشرية ركيزة أساسية لتحقيق التنمية و ضمان إستمرارية الموارد للأجيال الحالية و المستقبلية، حيث أصبحت القضايا البيئية في العقود الأخيرة من أبرز الإنشغالات العالمية نتيجة التغيرات المتسارعة التي تشهدها النظم البيئية تحت تأثير الضغوط البشرية المتزايدة و المخاطر الطبيعية المختلفة.

وقد فرضت هذه التحولات ضرورة تبني مقاربات جديدة في التسيير و التخطيط ترتكزعلى مبادئ التنمية المستدامة التي تسعى إلى تحقيق التوازن بين متطلبات التنمية الإقتصادية و الإجتماعية من جهة، والمحافظة على الموارد الطبيعية و التوازنات البيئية من جهة أخرى.

و تعتبرالمناطق الساحلية من بين أكثر المجالات حساسية و تعقيدا، نظرا لما تتميز به من تنوع بيئي و ثروات طبيعية وموقع إستراتيجي يجعلها فضاءات مفضلة للتمركز السكاني والأنشطة الإقتصادية و السياحية. وقد أدى هذا الوضع إلى تزايد الضغوط على هذه المناطق بفعل التوسع العمراني، والنشاط الصناعي، والإستغلال السياحي المكثف، بالإضافة إلى تأثيرات التغيرات المناخية و المخاطر الطبيعية المختلفة، الأمر الذي جعلها عرضة للتدهور البيئي و فقدان جزء من وظائفها الإيكولوجية .

وفي هذا الإطار، برز مفهوم المناطق الحساسة بيئيا بإعتباره أحد المفاهيم الحديثة التي تهدف إلى تحديد المجالات الأكثر هشاشة و تأثرا بالعوامل الطبيعية و البشرية، والتي تتطلب إجراءات خاصة للحماية و التسيير. و تتميز هذه المناطق بخصائص بيئية و إيكولوجية تجعلها ذات أهمية كبيرة من حيث المحافظة على التنوع البيولوجي و التوازنات الطبيعية، غير أنها في الوقت نفسه أكثر عرضة للتدهور نتيجة الإستغلال غير العقلاني للموارد وضعف آليات الحماية والتسيير.

و قد أولت العديد من الدول إهتماما متزايدا بحماية المناطق الحساسة بيئيا من خلال و ضع تشريعات وآليات تنظيمية و مخططات تهيئة تهدف إلى الحد من التدهور البيئي و ضمان الإستغلال المستدام للموارد الطبيعية. وفي هذا السياق، تبنت الجزائر مجموعة من القوانين و السياسات المتعلقة بحماية البيئة والساحل، خاصة في ظل ما يشهده الشريط الساحلي من ضغوط متزايدة ناجمة عن النمو العمراني و التوسع السياحي و تكثيف الأنشطة الاقتصادية، وهو ما إستدعى إعتماد مقاربات جديدة ترتكز على التسيير المستدام للمجالات الساحلية.

ويمثل الساحل الجزائري أحد أهم الموارد الطبيعية الوطنية بالنظرإلى إمتداده الجغرافي وما يزخر به من مؤهلات بيئية و إقتصادية وسياحية، إلا أنه يواجه جملة من التحديات المرتبطة بإرتفاع الكثافة السكانية وتزايد الطلب على المجال الساحلي، إضافة إلى تأثيرات المخاطر الطبيعية المختلفة كالتعرية البحرية و الفياضانات و الإنزلاقات الأرضية. وقد إنعكست هذه التحديات على العديد من المناطق الساحلية التي أصبحت تعاني من مظاهر متعددة للهشاشة البيئية، الأمر الذي يستوجب دراسة واقع تسييرها وتقييم فعالية الإجراءات المتخذة لحمايتها.

ومن بين المناطق يبرز ساحل تنس، الواقع بالواجهة البحرية لولاية الشلف، بإعتباره مجالا ساحليا ستميز بتنوع موارده الطبيعة و أهميته الإقتصادية و السياحية، حيث يجمع بين الشواطئ و المنحدرات الساحلية والغطاء النباتي والأنشطة المرتبطة بالصيد البحري و السياحة.

غير أن هذه المؤهلات تقابلها جملة من الإكراهات والتحديات البيئية الناتجة عن الضغوط البشرية المتزايدة، و التوسع العمراني، و الضغط السياحي الموسمي، بالإضافة إلى المخاطر الطبيعية التي تؤثر على إستقرار و توازن المنظومة البيئية الساحلية.

الإشكالية :

تشهد المناطق الساحلية في الوت الراهن تحولات متسارعة نتيجة تزايد الضغوط البشرية وتنامي الأنشطة الإقتصادية والعمرانية والسياحية، الأمر الذي أدى إلى بروز العديد من التحديات البيئية المرتبطة بالحفاظ على التوازنات الطبيعية وضمان الإستغلال المستدام للموارد. وتعد المناطق الحساسة بيئيا من أكثر المجالات تأثرا بهذه التحولات نظرا لهشاشتها الإيكولوجية وقابليتها للتدهور تحت تأثيرالتدخلات البشرية والمخاطر الطبيعية المختلفة.

وفي الجزائر، يشكل الساحل مجالا إستراتيجيا يحتضن جزءا هاما من السكان والأنشطة الإقتصادية، مما جعله عرضة لضغوط متزايدة أثرت على مكوناته البيئية ووظائفها الطبيعية. ورغم الجهود المبذولة من خلال التشريعات و السياسات الرامية إلى حماية الساحل وتسييره، إلا أن العديد من المناطق الساحلية لا تزال تواجه مشاكل بيئية متعددة تتجلى في التعرية الساحلية، والتوسع العمراني غير المنظم، و التلوث، و تراجع بعض النظم البيئية الحساسة.

ويعد ساحل تنس نموذجا لهذه المجالات الحساسة، حيث يجمع بين مؤهلات طبيعية و بيئية هامة جعلته فضاءا جاذبا لمختلف الأنشطة البشرية، غير ان هذا الوضع صاحبه تزايد في الضغوط على المجال الساحلي و مانتج عنها من إختلالات بيئية تستدعي الوقوف على واقع التسيير المعتمد ومدى قدرته على تحقيق التوازن بين متطلبات التنمية والمحافظة على الموارد الطبيعية.

و من هذا المنطلق تبرز الحاجة إلى دراسة واقع تسييرالمناطق الحساسة بيئيا بساحل تنس، و تحليل مختلف الآليات المعتمدة في حمايتها، و الكشف عن الصعوبات التي تعيق تحقيق تسييرفعال ومستدام لهذا المجال الساحلي.

وعليه تتمحورإشكالية الدراسة حول التساؤل الرئيسي الآتي :

إلى أي مدى تساهم آليات التسيير الحالية في الحد من مظاهر التدهور البيئي و حماية ساحل تنس بإعتباره منطقة حساسة بيئيا ؟ و هل تحقق هذه الأليات توازنا بين متطلبات التنمية المحلية و ضروريات حماية التوازنات البيئية؟

و يمكن تناول هذه الإشكالية من خلال الأسئلة الفرعية التالية :

1- ما الخصائص الطبيعية و البشرية التي تجعل ساحل تنس منطقة حساسة بيئيا ؟
2- ما هي أهم الضغوطات الممارسة على الساحل ؟

3- فيما تتجلى مظاهر التدهور البيئي على الساحل؟

4- ماهو واقع تسيير ساحل تنس و مدى فعالية الحفاظ على التوازن البيئي ؟

المنهج المتبع :

إعتمدنا في بحثنا على المنهج الوصفي التحليلي لمعالجة إشكالية تسيير المناطق الحساسة بيئيا في ساحل تنس، الذي يهدف إلى تقديم صورة واضحة لواقع المنطقة وذلك من خلال تحليل العلاقات المتبادلة بين الضغوط البيئية و التدخلا ت البشرية .

الفرضيات :

بناء اعلى المشكلة البحثية المطروحة تم وضع الفرضيات التالية :

- غياب التنسيق المدمج بين الفاعلين .
- الضغط العمراني والسياحي على ساحل تنس.
- تشكل الضغوطات عجزفي الإمكانيات والوسائل التقنية، والكفاءات البشرية لدى الأجهزة العاملة.

الهدف من الدراسة :

تهدف الدراسة إلى تحليل إشكالية تسيير المناطق الحساسة بيئيا حالة ساحل تنس وخاصة بما يتعلق بواقع التسييروفعالية الأليات القانونية و التنظيمية المعتمدة في حماية الساحل و مدى تجسيدها ميدانيا إلى جانب الإنتباه إلى مدى أهمية موضوع حماية الساحل و الخصوصيات التي يتميز بيها وذلك من خلال :

- توضيح و تحديد مفهوم المناطق الحساسة بيئيا. و المناطق الساحلية خاصة.
- تحليل العوامل الطبيعية و البشرية المؤثرة على توازن البيئة الساحلية.
- دراسة مظاهر التأثر البيئي لساحل تنس، وتقييم الأهمية الإقتصادية و الإجتماعية للساحل مقابل هشاشة الموارد البيئية.
- تقييم مدى فعالية ومقاربات تحليلية لساحل.

دوافع إختيار الموضوع :

سعت مختلف الدول إلى إعطاء أهمية متزايدة لحماية المناطق الحساسة بيئيا، لما لها من دورمحوري في الحفاظ على التوازنات الطبيعية و ضمان إستدامة موارد أجيال القادمة. و الجزائر من بين الدول التي سعت أيضا إلى حماية المناطق الحساسة بيئيا من خلال وضع جملا من القوانين المنظمة لحماية المجال الساحلي، وفي مقدمتها قانون(02-02)المتعلق بحماية الساحل و تثمينه. وقانون(03-10)المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، كما يعد المجال الساحلي من أكثر الأوساط هشاشة و تعقيدا، نظرا لتداخل العوامل الطبيعية و البشرية فيه، كما يبرز ساحل تنس كنموذج محلي يعكس تحديات التسيير البيئي في ظل تنامي الضغوط العمرانية والسياحية و ذلك من خلال :

- يعتبر هذا الموضوع هام لما لديه من إهتمامات راهنة لمختلف دول سواء على المستوى الوطني أو المحلي أو حتى الدولي.
- إبراز أهمية المناطق الحساسة بيئيا و دورها في تحقيق التوازن الإيكولوجي بالمجال الساحلي.
- أيضا تنامي مظاهر الضغط البشري على الساحل خاصة بما يتعلق بالتوسع العمراني والإستغلال الساحلي.
- وجود الإنتهاكات الخطيرة التي يتعرض لها الساحل بسبب التلوث الواقع بالبحر ومعرفة فعالية آليات التسيير والحماية المعتمدة على المستوى المحلي.

أسباب معالجة الموضوع :

1-أسباب ذاتية :

- الرغبة الشخصية في دراسة موضوع المناطق الحساسة بيئيا.

2-أسباب موضوعية :

- التطرق إلى قانون (02-02)ومدى أهمية تطبيقه.
- تزايد الضغوط الحضرية والبيئية على المناطق الحساسة.
- ضعف فعالية أدوات التسيير المجال البيئي.

أسباب إختيار منطقة الدراسة :

- الموقع الساحلي لمدينة تنس و ما يرافقه من هشاشة بيئية.

- الأهمية البيئية.
- تزايد الضغوط العمرانية و السياحية.

حدود مجال الدراسة :

تحددت هذه الدراسة من خلال :

- المجال المكاني : تقتصر الدراسة على مدينة تنس الواقعة بولاية الشلف شمال غرب الجزائر و بالتحديد على الشريط الساحلي لمدينة تنس .

إن المناطق الحساسة بيئيا لايمكن حصرها في مجال واحد، كما أنها تمس العديد من الجوانب، لهذا إرتأينا أن تكون دراستنا لمدينة تنس بالأخص ساحل تنس الذي بدوره يعاني من ضغط عمراني كبيرونمو ديمغرافي متزايد بالإضافة إلى تدهور في الأنظمة الإيكولوجية.

- المجال الزماني : تمتد الدراسة من الفترة الممتدة من سنة 2002 إلى 2024 و هذا لأجل معرفة التحولات الطارئة على الساحل من توسع عمراني على الشريط الساحلي و إستنزاف للأراضي الزراعية .

الصورة رقم 01: صورة جوية لمدينة تنس



المصدر : Google Earth Pro .2026

منهجية الدراسة :

تنطلق الدراسة من المقاربة في آليات تسيير الإقليم الحساسة عن طريق الإنتقال من البعد النظري إلى التشخيص الواقعي عبر أدوات متكاملة تضمن دقة المعطيات و تقاطعها. بناءا على ذلك، تم الإعتماد على التحليل الوثاقي للتشريعات و أدوات التعمير لأجل رصد الثغرات القانونية والملاحظة الميدانية المنظمة لمعاينة الإختلالات البيئية على طول الساحل، إضافة إلى إستقصاء البيانات و المعلومات الرسمية من المصالح الإدارية.و لأجل الإجابة عن التساؤلات و معالجة موضوع البحث تم إتباع المراحل الأساسية التالية :

مرحلة البحث النظري:

في هذه المرحلة تم الإطلاع على عدد كبير من البحوث و الوثائق و المراجع المتعلقة بموضوع الدراسة، حيث تم الإستناد على مجموعة من الكتب والمذكرات الدكتوراة، الماجستر، والماستر إضافة إلى البحوث العلمية و المنشورات. و ذلك لتوفير قاعدة أساسية على قدر كاف من الأفكار لإستغلالها في إنجاز المذكرة وقد ساعدت هذه الخطوة على جمع أهم المعلومات و المعطيات التي لها علاقة بالموضوع، سواء كانت لها صلة مباشرة أو غير مباشرة ، من أجل التعرف على أهم الجوانب النظرية المرتبطة بالموضوع.

مرحلة البحث الميداني:

تم في هذه المرحلة زيارات ميدانية لمنطقة الدراسة من أجل الإطلاع و التعرف على الواقع التي تعيشه منطقة الدراسة عن كثب لأجل جمع المعطيات والإحصائيات الضرورية المرتبطة بموضوع البحث، بحيث تم الإتصال بالعديد من المصالح و المديريات منها :

- مصالح بلدية تنس
- فرع مديرية التعمير و البناء لبلدية تنس.
- مديرية البرمجة و متابعة الميزانية لولاية شلف.
- مديرية البيئة لولاية الشلف.
- مصلحة محافظة الساحل لولاية شلف.
- مديرية السياحة لولاية شلف.

كما تم الاطلاع على مخططات التهيئة و التعميرPDAU و مخطط شغل الأرض POS لبلدية تنس . و المخطط الوطني لتهيئة الإقليم SNAT و مخطط تهيئة الساحل PAC .

وأيضا توظيف الخرائط و الصور الفوتوغرافية، بالإعتماد على برنامج Google Earth وإستخدام برنامج النظم الجغرافية Arc Gis لرسم الخرائط، مع جمع المعطيات و تحليلها عبر الجداول و الرسوم البيانية إضافة إلى التحقيق الميداني لمنطقة الدراسة ببلدية تنس و التحقيق المباشر مع السكان و أيضا بعض المؤسسات المتواجدة في منطقة الدراسة على الشريط الساحلي الصيد البحري و ميناء تنس إضافة إلى محطة تحلية مياه البحر التي لها علاقة بالحساسة البيئية وذلك باستعمال الإستبيانات التي بلغ عددها 201 إستمارة موزعة على سكان الشريط الساحلي و06 إستمارات خاصة بالمديريات والمصالح التي لها علاقة بالساحل،بطريقة مباشرة عن طريق التحقيق في أماكن العامة و على مستوى الشريط الساحلي، شمل هذا المسح المناطق في مدينة تنس و منطقة واد القصب و ماينيس،.كما تضمن الإستبيان لكلا الفاعلين و السكان 03 محاور بإجمالي 18 سؤال خاص للسكان و 10 أسئلة خاصة بالفاعلين ، مع تلقي بعض الصعوبات في ملء الإستمارات من بعض الأفراد بحجة التحفظ بخصوص طبيعة بناء المسكن و كان ذلك في الفترة الصباحية و المسائية وفي نهاية الأسبوع ، أما إجراء المقابلات مع الفاعلين والمتدخلين في حماية الساحل في نطاق منطقة الدراسة خلال أوقات العمل في الفترة الصباحية .

هيكلة البحث:

وتبعا لهذه المراحل ومن خلال الإحصائيات والمعطيات المتحصل عليها تم تقسيم موضوع البحث إلى الفصول التالية :

الفصل الأول : يتضمن المناطق الحساسة بيئيا و الساحل بحيث تم التطرق فيه إلى مفاهيم و شرح المصطلحات المتعلقة بالموضوع. و كذا الإطار القانوني ، بالإضافة إلي التسيير المتكامل للمناطق الساحلية. في الأخير تم التطرق إلى الدراسات السابقة التي لها صلة بالموضوع بصفة عامة وعلى منطقة الدراسة على وجه الخصوص.

الفصل الثاني : تم التناول في هذا الفصل أهم الخصائص الطبيعية و البشرية لساحل تنس و ذلك من خلال التطرق لدراسة موقعها الجغرافي، نشأة مدينة تنس و و ضع إطار مجالي الذي يسمح بإستخراج العوامل المؤثرة على الساحل كالنمو الديمغرافي المتزايد والتوسع العمراني الذي

صـــاحبه، التضـــاريس الســـاحلية ، و المنحـــدرات، الغطـــاء النبـــاتي و المخـــاطر الطبيعيـــة (التعريـــة، الإنجراف، الفياضانات إضافة إلى النشاط السياحي و الصيد البحري .

الفصـل الثالـث : تناولنـا فـي هـذا الفصـل جانـب تقيـيم سياسـات وأليـات تسـيير المنـاطق الحساسـة بيئيـا فـي سـاحل تـنس و ذلـك عـن طريـق التطـرق إلـى أدوات التهيئـة العمرانيـة و دور الهيئـات و المؤسسـات المتدخلـة إضـافة إلـى مـدى تطبيـق القـوانين علـى الشـريط السـاحلي و التجـارب الدوليـة فـي حمايـة السـاحل و التطـرق إلـى دور المجتمـع فـي دعـم جهـود الحفـاظ علـى البيئـة السـاحلية و إشراكهم . و هذا بالإعتماد على الإستمارات و التحقيق الميداني مع السكان و الفاعلين.

- الدراسات السابقة :

1 – دراسات عامة حول الموضوع :

1-دراسـة ل (Tarik Ghodbani) فـي 2005 – مقـال حـول موضـوع – رشـغون .مسـاحة يجـب حمايتها على الساحل الغربي الجزائري .

-تناولـت الدراسـة موقـع رشـغون علـى السـاحل الغربـي الجزائـري، مثـال للإهتمـام علـى الصـراع بـين التوسـع الحضـري مـن جهـة و حمايـة الزراعـة البيئيـة و التـراث التـاريخي مـن جهـة أخـرى . بعـد عقـود مـن التوسـع الحضـري شـبه فوضـوي، وضـعت سياسـة التنميـة السـاحلية، و إن كـان بصعوبة، أدوات قانونية جديدة موضع التنفيذ . (Ghodbani, 2005)

2- دراســة ل (Mlle BENZMAM Ilham) فــي 29 أكتــوبر 2013 – مــذكرة لنيــل شــهادة الماجسـتر فـي العلـوم البحريـة . حـول موضـوع تقيـيم تنفيـذ القـانون رقـم 02-02 المتعلـق بحمايـة وتعزيز السواحل على مستوى ولاية وهران.

-تناولـت هـذه الدراسـة سـاحل ولايـة وهـران الـذي مـن خلالـه معرفـت مـدى تطبيـق قـوانين السـواحل و مـن خـلال الدراسـة أن قـانون " المنـاطق السـاحلية " فـي ولايـة وهـران يواجـه صـعوبات تطبيقيـة جسـيمة الـذي يعـود ذلـك أساسـا إلـى التـردد الـذي يثيـره لـدى الإرادات المحليـة (التخطـيط العمرانـي، السياحة ...) علاوة على ذلك عدم وجود رقابة هرمية (ILHAM, 2013) .

3-دراسة ل (RAMDANI Izzeddine) في 20 أكتوبر 2013 – مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستر العلوم البحرية تخصص إدارة المناطق الساحلية حول موضوع حالة تنفيذ القانون 02-02 الصادر في 05 فيفري 2002بشأن حماية و تعزيز السواحل في ولاية عنابة.

-تناولت هذه الدراسة عن الوضع البيئي المقلق التي تعرفه ولاية عنابة، والتغيرات و التدهور الناجمان عن مختلف الأنشطة البشرية إلى تغيرات فيزيائية و بيئية لغت مستويات لا رجعة فيها في بعض أجزاء ساحل عنابة. حيث تشهد المنطقة الساحلية لمحافظة عنابة ضغطا حضريا شديدا، إذ تتعرض الموارد الطبيعية (الساحلية و البحرية) للتهديد نتيجة تركز السكان في البلديات الساحلية، و الإتجاه المتزايد نحو تكتل جميع التجمعات الحضرية الساحلية (Izzeddine, 2013).

4-دراسة ل (Ghodbani Tarik et Semmoud Bouziane) 15 أفريل 2010 مقالة حول موضوع التوسع الحضري الساحلي في الجزائر ، العمليات و الآثار البيئية : حالة خليج عين الترك .

-و التي تناولت من خلاله مدينة وهران بالأخص منطقة الدراسة عين الترك الساحلية، المعروفة بشواطئها الخلابة، ومن التوسع العشوائي منذ العقود، الذي بدوره أثر بشكل رئيسي على مساحتها البحرية العامة. و تنتشر حاليا الفيلات المكونة من طابق أو طابقين، مواقف القوارب، و الفنادق الكبيرة على طول الأجزاء العلوية من شواطئ مثل سان روك، وباراديس، وبويسفيل، و تروفيل، حيث ساهمة هذا التعدي على المناطق المحمية بموجب قوانين عديدة في تآكل الحاجز الرملي و تراجع السياحة الساحلية، كما يعكس الوضع تحديا واضحا في إدارة و حماية هذه البيئة الثمينة و الهشة . تم التطرق في هذه الدراسة إلأى أربعة محاور : العلاقة بين التوسع العمراني العشوائي على طول الساحل و التغيرات التي طرأت عليه، و إستراتيجيات التوسع العمراني و إستخدام الأراضي،و أنواع التنافس القائمة بين مختلف المستخدمين فيما يتعلق بإستغلال الأراضي الساحلية ، و الصعوبات التي تواجهها الجهاتالإدارية في حماية المساحة البحرية العامة (Bouziane, 2010) .

5-دراسة ل (Tarik Ghodbani, Adam Milewski and Sid Ahmed Bellal) في 2015 – مقال حول موضوع -نظام بيئي ساحلي هش على الشاطئ الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط المنطقة

الساحلية لمدينة ترغا، وهي نظام بيئي ساحلي هش في جنوب البحر الأبيض المتوسط (غرب الجزائر).
-تناولت الدراسة حالة ترغا من خلال البيئة وقضايا إستغلال الموارد الطبيعية للمواقع الساحلية الجزائرية و تنفيذ قانون السواحل 02-02 (Tarik Ghodbani, 2013).

6-دراسة ل (M BENFERCHICHE Halla) في 28 أكتوبر 2018 - مذكرة تخرج لنيل درجة مهندس بحري تخصص إدراة المناطق الساحلية . حول موضوع " تحليل التنمية الساحلية في الجزائر دراسات حالات ولايتي وهران (الغرب) و تيبازة (الوسط).

-و التي تناولت هذه الدراسة تطوير إطار تحليلي من أجل التحكم في مشكلة الأراضي الساحلية المهيئة، ولايتي وهران و تيبازة كمثالين لوصف تطوراتها و دراسة نظامها الإجتماعي، الإقتصادي من خلال نظم المعلومات الجغرافية للحصول على رؤية عامة (HALLA, 2018).

2-الدراسات السابقة حول منطقة الدراسة :

1- دراسة ل (BAHA Mohammed) 2012-2013 -مذكرة لنيل شهادة الماجستر في العلوم البحرية – حول موضوع – تقييم تنفيذ القانون رقم 02-02 الصادر في 05 فيفري 2005 بشأن حماية و تعزيز الساحل في ولاية الشلف " القطاع الشرقي ".

-تناولت الدراسة بشكل أساسي على تقييم حالة تنفيذ القانون 02-02 الصادر في 05 فيفري 2005 و المتعلق بحماية و تعزيز الخط الساحلي في القطاع الشرقي من ولاية "الشلف " الساحلية . (Mohammed, Evaluation de l’état de mise en oeuvre de la loi 02-02 du 5 février 2002 relative à la protection et à la valorisation littorale dans la wilay de Chlef « secteur Est » , 2012-2013)

2- دراسة ل (بن زخروفة خليفة) في 2015 -مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستر تخصص الساحل،تراث تهيئة و تسيير و إستدامة حول موضوع -التحضر بالشريط الساحلي لولاية الشلف و إنعكاساته على البيئة.

-تناولت الدراسة الشريط الساحلي الجزائري كإقليم محدود المساحة يضم 14 ولاية ساحلية متفاوتة الواجهة البحرية سواء من حيث المساحة، التركز السكاني و الوظائف السائدة ....

و تناول مدينة تنس التي تضاهيها في درجة السوحلة مما جعلها تستهلك المجال الساحلي من حيث التعمير و إنتشار السكن الفردي بدون مراعات قانون الساحل 02-02 .

3-دراسة ل " MAZARI IKRAEM FAIZA " 2024-2023 -مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر تخصص الجيوماتيك – حول موضوع – إستخدام علم الجيوماتيك في دراسة التوسع الحضري الساحلي في ساحل تنس.

-تناولت الدراسة تحليل دور أنظمة المعلومات الجغرافية في دراسة التعمير الساحلي و تأثيراته البيئية مع التركيز على بلدية تنس ولاية الشلف بالجزائر كدراسة حالة بمناقشة القوانين المتعلقة بالتعمير الساحلي في الجزائر و تركيز على تطوره و آثاره البيئية في بلدية تنس و إستخدامات التقنيات الجيوماتيكية في دراسة التعمير الساحلي في تنس (faiza, 2023-2024).

صعوبات البحث :

لكل بحث صعوبات و بالنسبة لصعوبات التي كانت عائق لنا في موضوع الدراسة أهمها ما يلي :

- عدم تجاوب بعض الإدارات والمصالح بالإدلاء بالمعلومات التي تخص الموضوع.
- النقص العددي و النوعي في المعطياتو الإحصائات المتعلقة ببلدية تنس.
- حجب بعض المعلومات و الوثائق بحجة التحفظ.

الفصل الأول :

الإطار المفاهيمي و القانوني للمناطق الساحلية

(الحساسة بيئيا)

تمهيد:

حظيت المناطق الساحلية الحساسة بيئيا بإهتمام متزايد من قبل الباحثين والمؤسسات الدولية والوطنية، حيث تناولت العديد من الدراسات قضايا التسيير الساحلي المستدام وحماية البيئة الهشة وآليات الحد من التدهور البيئي بالمجالات الساحلية. كما ركزت بعض الدراسات المنجزة على الساحل الجزائري على إشكاليات التوسع العمراني، والتلوث، و التعرية البحرية، وتسييرالموارد الساحلية، في حين تناولت دراسات أخرى منطقة تنس زوايا مختلفة مرتبطة بالمخاطرالطبيعية والخصائص البيئية والتنمية السياحية. غيرأن الدراسات التي عالجت بصورة مباشرة إشكالية تسييرالمناطق الحساسة بيئيا بساحل تنس تبقى محدودة، مما يبرز أهمية هذه الدراسة في محاولة فهم الواقع التسيير بالمجال الساحلي، وتقييم فعالية الآليات المعتمدة لحمايتها.

وإنطلاقا من ذلك، يهدف هذا الفصل إلى تقديم الإطارالمفاهيمي و القانوني التي تستند إليه الدراسة، من خلال التطرق إلى المفاهيم الأساسية المرتبطة بالمناطق الساحلية بيئيا و تسييرها، إضافة إلى عرض أهم النصوص القانونية و التنظيمية المؤطرة لحماية الساحل وتسييرالساحل بالجزائر، بما يسمح ببناء أرضية نظرية و منهجية لفهم و تحليل واقع المناطق الحساسة بيئيا بساحل تنس.

1- مفاهيم عامة :

1-1 مفهوم المناطق الحساسة بيئيا :

تعرف المناطق الحساسة بيئيا حسب القانون الجزائري على أنها أجزاء من الإقليم الوطني لها خصوصيات و تتميز بهشاشة أنظمتها البيئية ، كما انها تحتوي على تنوع بيولوجي هام و موارد طبيعية خاصة .

1-2- التعريف التشريعي للبيئة :

يعرف أغلب الفقه البيئة، بإنها الوسط الذي يتصل بحياة الإنسان و صحته في المجتمع و هي مجموعة من العناصر المختلفة و بغنها الغطار المعيشي الذي يستوعب الإنسان و الحيوان و النبات والعوامل الطبيعة للمحافظة على هذه الكائنات و عناصر تقدمها و المحافظة عليها من خلال التوازن بينها الإبقاء عليها نحو

حياة أفضل، نظام يتعايش فيه جميع الأحياء علاوةعلى الغلاف الجوي ما يحويه من غازات وهواءوالعناصر المائية من محيطات و بحار و الظواهر الطبيعية من غابات و أشجار، و طبقا لمؤتمر الذي عقدته اليونيسكو في باريس عام 1968 عرفت البيئة بأنها كل ماهو خارج الإنسان من أشياء تحيط به بشكل مباشر أو غير مباشر و يشمل ذلك جميع النشاطات و المؤتمرات التي تؤثر على الإنسان ، مثل قوى الطبيعة و الظروف العائلية و المدرسية ، و الاجتماعية و التي يدركها من خلال وسائل الإتصال المختلفة التوفرة لديه (عتيق، 2023) .

- و يقصد بها أنها كل مايحيط بالإنسان من مكونات عضوية حية مثل : النباتات و الحيوان ومكونات غير عضوية غير حية كالصخور و المياه و التي يؤثر فيها الانسان و يتأثر بها . إلا أن التفاعل بين هذين المكونين متبادل و مستمر و يشكل جزءا من عناصر البيئة الطبيعية المتداخلة و المعقدة و البيئة بلغة الجغرافيا هي المكان أو الإطار الذي يتمثل في ما يحيط بالإنسان من ماء و هواء و تربة و كائنات حية متعددة الأشكال و الأنواع (عناب، 2005-2006).

-أيضا هي المحيط المادي الذي يعيش فيه الإنسان بما يشمل الماء و هواء و فضاء و تربة و كائنات و منشأت أقامها لإشباع حاجاته. (سناء، 2011-2010) .

أ- **المفهوم العلمي للبيئة :** لم يتردد العلماء في أفراد علم مستقبل للبيئة بتصرف دراسة النباتات و الحيوانات و الناس فيها بينهم في جانب و ما يحيط بهذه الكائنات من جانب آخر و سمي هذا العلم ب " علم البيئة " و يعرف بإنه العلم الذي يبحث في علاقة العوامل الحية من حيوانات و نباتات و كائنات دقيقة مع بعضها البعض ومع كل العوامل غير الحية المحيطة بها و مصطلح علم البيئة : ECOLOGY مشتق من المصطلح اليوناني OKAS بمعنى بيت أو منزل و LOCOS بمعنى علم أي علم البيئة هو العلم الذي يهتم بالكائن الحي بمنزله و المقصود بالبيت هنا البيئة و يعتبر علم البيولوجي الألماني أسميت هينكل HENKEL أول من إستخدم مصطلح ECOLOGY للدلالة على علم الإيكولوجي الذي يعتبر فرع من فروع علم البيئة (بورحلي، 2024-2025).

ب- **في اللغة الفرنسية :** كلمة ENVIRONNEMENTS تشير إلى المحيط أو الوسط الذي يعيش فيه الكائن الحي و للدلالة أيضا على الظروف المختلفة المحيطة به سواء كانت عضوية أو بيولوجية أو إجتماعية أو ثقافية و التي من شأنها أن تؤثر عليه بعكس تطوره فورية على أنظمة عضوية و الفكرية .

ت- **في اللغة الإنجليزية :** مصطلح ENVIRONNEMENTS يستعمل للدلالة على كافة الظروف و الأشياء المحيطة بالحياة .

ث- **البيئة في القانون الدولي :** يقصد بها صلاح القانون الدولي للبيئة كل ما يحيط بالإنسان و هو يشمل المدينة بأسرها بمواردها (الطبيعية البشرية) و أن البيئة الصحية هي البيئة النظيفة الخالية من كل الملوثات .

2- التعريف القانوني للبيئة :

إنعكس إختلاف حول تعريف البيئة من الناحية الفنية عن تعريفها من الناحية القانونية :

أولا : تعريف المشرع المصري : لقد نصت المادة الأولى الفقرة01 من قانون رقم 04 لسنة 1999 المتعلق بالبيئة على أنها المحيط الحيوي الذي يشمل الكائنات الحية و مايحتويه من مواد و مايحيط بها من هواء و ماء و تربة و يقيم الإنسان من منشآت (بورحلي، 2024-2025).

ثانيا : تعريف المشرع الكويتي : عرفها رقم 62 لسنة 1985 المتعلق بحماية البيئة بأنها "المحيط الحيوي الذي يشمل الكائنات الحية من إنسان و حيوان و نبات و كل ما يحيط به من هواء وماء و تربة و مايحتويه من مواد صلبة أو سائلة أو غازية أو إشاعات أو منشآت الثانية و المتحركة التي يقيمها الإنسان " (بورحلي، 2024-2025).

ثالثا : تعريف المشرع الجزائري : المشرع الجزائري جاء بتعريف البيئة حسب النهج المشرع الفرنسي الذي بدوره ينص في المادة الأولى من حماية الطبيعة على أن البيئة "هي مجموعة من العناصر الطبيعية و الفصائل الحيوانية و النباتية و الهواء و الأرض و الثروة المنجمية و المظاهر الطبيعية المختلفة " (نصيرة، 2019-2018) .

و يعرف البيئة في الفقرة 07 من المادة 4 من قانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة 03-10 مؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1424 الموافق ل 19جويلية 2003 الذي ينص على أنها "تتكون البيئة من الموارد الطبيعية اللاحيوية و الحيوية كالهواء و الجو و الماء و الأرض و باطن الأرض و النبات و الحيوان، بما في ذلك التراث الوراثي وأشكال التفاعل بين هذه الموارد وكذا الأماكن و المناظر و المعالم الطبيعية ".

3- التعريف الايكولوجي للبيئة :

تعرف البيئة في قاموس البيئة العام على أنها " الوسط الفيزيائي و الكيميائي و البيولوجي الذي يحيط بالكائن الحي " .

- و تعرف البيئة إيكولوجيا بإنها "مجموع كل المؤثرات و الظروف الخارجية المباشرة و غير المباشرة المؤثرة على حياة و نمو الكائنات الحية ، و تعرف البيئة كذلك بإنها الوسط أو المجال المكاني الذي يعيش فيه الإنسان بما يضم من ظواهر طبيعية و بشرية يتأثر بها و يؤثر عليها (نصيرة، 2019-2018).

4- مفهوم النظام البيئي :

النظام البيئي (Ecosysteme) هو أي مناطق طبيعية تتفاعل بها عناصرها الحية من حيوان و نبات و كائنات مجهرية مع بضعها البعض ومع عناصر المنطقة الطبيعية غير الحية الفيزيائية والكميائية بحيث ينشأ نوع من التوازن بين هذه العناصر المختلفة مما يعطي للنظام البيئي حالة من الإكتفاء الذاتي عن طريق سلسة من العلاقات الغذائية على مستويات متعددة يتم خلالها إنتقال و توزيع الطاقة و تحول المواد في شبكة من الدورات و الحلقات الطبيعية . و يتكون أي نظام بيئي من أربعة عناصر ترتبط بعضها ببعض في إنسجام و غاية في الدقة (خليفة، 2015).

- **مجموعة العناصر غير الحية :** و تشمل عناصر البيئة الطبيعية غير الحية من ماء و هواء و حرارة و تربة وغيرها و يطلق عليها مجموعة الأساس لأنها تضم كل مقومات الحياة الأساسية و التي بدونها لا تستقيم الحياة ، كما يطلق عليها مجموعة الثوابت لأن ما يستهلك منها

عن طريق المجموعة الثانية يعوض من خلال المجموعة الرابعة التي تعيد المواد العضوية الميتة نباتية أو حيوانية إلى عناصرها الأولى .

- **مجموعة العناصر المنتجة :** و تتمثل في النباتات الخضراء و هي ذاتية التغذية لأنها تصنع غذائها بنفسها من عناصر المجموعة الأولى و يطلق عليها مجموعة المنتجات (خليفة، 2015).
- **مجموعة العناصر الحية المستهلكة :** وهي الكائنات الحية غير ذاتية التغذية و التي تستمد غذائها من النباتات أو الحيوانات الأخرى و يطلق عليها إسم مجموعة المستهلكات . و تضم كلا من أكلات اللحوم و أكلات الأعشاب و آكلة الصنفين معا و نعني بذلك الإنسان و الذي يعتبر عنصر مهم داخل هذه المجموعة لما يتمتع به من قدرات تأثيرية هائلة في عناصر النظام البيئي الآخرى و التي تتباين بين التأثيرات الهدمية من ناحية و النباتية من ناحية أخرى (خليفة، 2015)

- **مجموعة العناصر الحية المجهرية :** و تتضمن كائنات دقيقة مجهرية متمثلة في البكتيريا و الفطريات و يطلق عليها إسم مجموعة المحللات (خليفة، 2015).

5- مفهوم البيئة الساحلية :

هي مزيج بين البيئة البحرية و الشريط الساحلي، إ ذ أسهب الفقه في تعريف البيئة البحرية، فقل ما نجد تعريفا للبيئة الساحلية ، ومنه نحاول تبيان مفهومها من خلال عناصرها التي أوردها القانون رقم 02-02 المؤرخ في22 ذو القعدة 1422 الموافق ل 5 فيفري 2002متعلق بحماية الساحل و تثمينه (جريدة الرسمية سنة 2002 العدد10) و التي تتمثل في الشريط الساحلي و المنطقة الشاطئية.

5-1- **الشريط الساحلي :** يشمل الساحل، في مفهوم القانون (قانون 02-02)هو جميع الجزر و الجزيرات ، و الجرف القاري و كذا شريطا ترابيا بعرض أقله (800متر)، على طول البحر و يضم : سفوح الروابي و الجبال المرئية من البحر و غير المفصولة عن الشاطئ بسهل ساحلي، السهول الساحلية التي يقل عمقها عن ثلاثة كيلومترات(3كلم) إبتدءا من أعلى نقطة تصل إليها مياه البحر، كامل الأجمات الغابية، الأراضي ذات الوجهة الفلاحية ، كامل المناطق الرطبة و شواطئها التي يقع جزء منها في الساحل إبتداءا من أعلى نقطة تصل إليها مياه البحر كما هو معرف أعلاه، المواقع التي تضم مناظر طبيعية أو تحمل طابعا ثقافيا أو تاريخيا . وقد

جاءت المادة 2 من نفس القانون ببعض التعريفات التي تبين مكونات الساحل "يقصد في مفهوم هذا القانون بما يأتي :"

- **شريط كثباني ساحلي** : شريط رملي (في شكل خليج أو شرم)، يتكون من بقايا ناتجة عن تيار ساحلي ، يمكن أن تنمو عليه نباتات خاصة .
- **كثبان** : ربوة أو هضبة رملية دقيقة تتكون على المنطقة الساحلية .
- **الحاجز :** عملية إحتواء مياه البحر بواسطة منشأت تقام طوليا .
- **الرصف :** مجموع الصخور أو الكتل الخرسانية التي تكدس على الأرض مغمورة ، تستعمل كأسس حمائية لمنشأت مغمورة .
- **تكون ساحلي :** طبقة ترابية من أصل محدد تنمو عليها مجموعة من الفصائل النباتية ذات سمات متناظرة .
- **خط متساوي العمق :** نقاط متساوية العمق داخل البحر .
- **البراح :** مساحة أرضية لا تنمو فيها إلا بعض النباتات البرية مثل : الرتميات ، الخلنجيات ، الوزاليات ، أو غيرها من الفصائل المشابهة .
- **البحيرة الشاطئية :** (ليدو) بحيرة شاطئية توجد وراء شريط ساحلي .
- **المستنقع :** طبقة مائية راكدة قليلة العمق تغطي أرضا يكسوها جزئيا غطاء نباتي .
- **عرض البحر :** كل نشاط يقع على البحر ، بعيدا عن الشاطئ .
- **الضفة الطبيعية :** كل منطقة تغطيها أو تجردها المياه العالية أو المنخفضة ، و الكثبان و الأشرطة الساحلية ، و الشواطئ و البحيرات الشاطئية ، و السواحل الصخرية ، و الجرفات ، و الطبقات المائية الساحلية التي تصل مستوى السطح بين البحر و الأجزاء الطبيعية من المصبات .
- الحوض الموحل : موقع ذو قعر متوحل (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد10

2-5- **المنطقة الشاطئية :** و بما أن الشريط الساحلي يشمل جزء من اليابسة المواجهة للبحر(الواجهة البحرية)فإن المادة 8 من قانون 02-02 تضيف أن الساحل يشمل منطقة نوعية تكون موضوع تدابير حماية و تثمين ،تدعى المنطقة الشاطئية ، و تضم : الشاطئ الطبيعي ،الجزر و الجزيرات ، المياه البحرية الداخلية ، سطح البحر الإقليمي و باطنه .(الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائري، العدد10)

نستنتج من هذه العناصر أن الساحل يمتد إلى المنطقة الشاطئية ، كما يشمل المياه البحرية الداخلية و سطح البحر الإقليمي و باطنه ، و بما أن المياه الداخلية و البحر الأقليمي تحدد نطاقها

إتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار الموقع عليها مونتيقوباي (جاميكا) في 10 ديسمبر سنة 1982 ، و التي وافقت عليها الجزائر بموجب الأمر رقم 96-05 المؤرخ في 19 شعبان عام 1416 الموافق 10جانفي سنة 1996 يتضمن الموافقة على إتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ،و صادقت عليها بموجب الرسوم الرئاسي 96-53 المؤرخ في 2 رمضان عام 1416و الموافق 22جانفي سنة 1996، يتضمن التصديق على إتفاقية المتحدة لقانون البحار . فإن إصطلاح المياه الداخلية ينصرف ألى المساحات المائية الأكثر قربا ، بل إلتصاقا بالساحل ، أو هي تلك المياه التي تقع في الجانب المواجه لليابسة من خط الأساس الذي يقاس منه عرض البحر الإقليمي ، و البحر الإقليمي عموما هو مساحة من البحار متخامة لسواحل الدولة ، تمتد فيها وراء إقليمها البري و مياهها الداخلية ، أي هو رقعة من البحار تنحصر بين المياه الداخلية و الشاطئ من جهة و أعالي البحار من جهة أخرى.

6- مفهوم التلوث :

يعرف التلوث بأنه الحالة عدم النقاء أو عدم النظافة و أنها كل عملية تنتج مثل هذه الحالة (فاطمة، 2012-2013).

6-1- أنواعه :

أ- **التلوث البيئي :** يعرف التلوث البيئي بأنه كل ما يؤدي بشكل مباشر أو غير مباشر إلى الضرر بكفاءة العملية الإنتاجية للتأثير السلبي و الضار على سلامة الوظائف المختلفة لكل الكائنات الحية على الأرض سواء من الإنسان حيوان، النبات، المياه و بالتالي يؤدي إلى ضعف كفاءة الموارد و زيادة تكاليف العناية و حمايتها من أضرار التلوث البيئي (فاطمة، 2012-2013).

ب- **التلوث البحري :** إن التلوث مسألة نسبية تختلف من حيث الأشخاص القائمين بتحديد هذه الظاهرة ، كما تختلف بإختلاف المناطق نفسها التي تكون معرضة للتلوث ، و بالتالي تعرضنا إى تعريف التلوث البحري طبق للقانون الوطني (رشيدة، 2018).

أولا : تعريف التلوث البحري طبقا لقانون الدولي :

"عرفت المادة 4 من إتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982 لحماية البيئة البحرية و الحفاظ عليها من التلوث، التلوث على انه " إدخال الإنسان في البيئة البحرية بما في ذلك مصبات الأنهار ، بصورة مباشرة أو غير مباشرة مواد أ, طاقة تنجم عنها أو يحتمل أن ينجم عنها آثار مؤذية، مثل الأضرار بالمواد الحية و الحياة البحرية، وتعريض الصحة البشرية

للأخطار و إعاقة الأنشطة البحرية بما في ذلك صيد الأسماك و غيره من أوجه الاستخدامات المشروعة للبحار ...."

ويعني التلوث طبقا لإتفاقية برشلونة (قيام الإنسان بطريقة غير مباشرة بإدخال مواد أو طاقة في البيئة البحرية ، بما في ذلك مصاب الأنهار ، ينتج عنها أو يحتمل أن ينتج عنها أثار ضارة تلحق بالمواد الحية و الحياة البحرية ، و اخطار على الصحة البشرية ، و تعوق الأنشطة البحرية بما في ذلك صيد الأسماك و الاستعمالات المشروعة للبحر ، و تضر بنوعية إستخدام مياه البحر و خفض الاستمتاع بها) .

ثانيا : تعريف التلوث البحري في التشريع الجزائري :

لقد عرف المشرع الجزائري التلوث البحري في القانون 03-10 في المادة 52 من القانون التي نصت على :
(مع مراعاة الأحكام التشريعية المعمول بها و المنتعلقة بحماية البيئة البحرية ، يمنع داخل المياه البحرية الخاضعة للقضاء الجزائري كل صب أو غمر أو ترميد لمواد من شأنها الإضرار بالصحة العمومية و الأنظمة البحرية ، عرقلت الأنشطة البحرية بما في ذلك الملاحة و التربية المائية و الصيد البحري، و إفساد نوعية المياه البحرية من حيث إستعمالها ، التقليل من القيمة الترفيهية و الجمالية للبحر و المناطق الساحلية ، و المساس بقدرتها السياحية)" (رشيدة، 2018).

7- مفهوم السوحلة :

هو التركز الساحلي الناجم عن تسارع وتيرة التعمير و إستغلال الموارد الطبيعية بشكل فائق مع ظهور فوارق جهوية بين المجالات الساحلية الأكثر تحضرا و المجالات الداخلية المهمشة (خليفة، 2015).

وتعرف أيضا بالتركزالكبير للنشاطات الاقتصادية و السكانية في المجالات الساحلية في درجة إستقطاب المجالات الساحلية و ديناميكية إستطان مختلف الأنشطة في الساحل هذه الأخيرة تحركها إرادة داخلية أو خارجية (خليفة، 2015).

8- مفاهيم عامة حول الساحل :

الساحل كلمة ذات أصل عربي تقابلها باللغة الفرنسية كلمة Littoral ظهرت لتعوض مجموعة من المصطلحات القديمة كالشط او الهوامش (rivage.cote) و الجوانب البحرية . (الأمين، 2016)

-"أيضا هو ذلك الشريط الضيق الذي يفصل الأراضي البارزة عن الأراضي المغمورة بمياه البحر أو المنطقة التي تحتوي على أراضي بارزة تتأثر بقربها للبحر و أراضي مغمورة تتأثر بقربها لليابس الذي يحددها -leclaire -ما بين المستوى 0 و -50 م (خليفة، 2015).

-بالنسبة للجغرافيين فهو يمثل وحدة سوسيو إقتصادية رئيسية و ضرورية في تنظيم المجال،إذ يميز M.cote بوضوح بين المجال الساحلي و الشريط الساحلي فيعبر عن الشريط الساحلي بمجموعة الأشكال الساحلية التي تتعرض للتأثير البحري المباشر، و هو وسط لايزيد عرضه عن بعض الكيلومترات . في حين المجال الساحلي يعبر عنه بمجموعة الأشكال التي تتعرض للتأثير المباشر وغير المباشر بالبحر و الذي يصل عرضه إلى عشرات الكيلومترات.

أولا : الساحل مجال جاذب و مطلوب :

هو وسط فريد من نوعه طبيعيا جاذب لسكان، كونه وسط رابط بين وسطين الوسط الطبيعي و الوسط البحري بين :

الواجهة الأمامية و نقصد بها البحر ذات مكانة طبيعية هامة و ذلك من خلال أمواجه العالية، المد و الجزر، التيارات البحرية و شاطئة الخلاب .

في خلف نجد المدينة أو بالأحرى البلد هو أيضا له مكانة عالية من حيث تكوينه سواء من حيث العمق و التطور الاقتصادي و الإجتماعي و الثقافي له ميزة خاصة من حيث الديناميكية الحيوية (خليفة، 2015).

ثانيا : المجال الساحلي مجال مهيئ و معمر بطريقة غير منتظمة :

التهيئة بمختلف أنواعها الميناائية ، الصناعة و السياحة المرتبطة بالصيد البحري توضح ضغط مختلف النشاطات على الواجهة البحرية .و هذه التهيئة تفسر عن طريق شدة التحضر التي ظهرت من خلال الإرادة القوية لمختلف الفاعلين : السكان ، الصيادون ، البيئيون ، و السياح ترك المجال الساحلي محل رهان و صراع بينهم " (خليفة، 2015).

9- أهمية الساحل :

يعد الساحل أحد العناصر الأساسية التي ينبغي ان يتضمنها المخطط التوجيهي لتهيئة الإقليم حيث يشمل المخطط الرئيسي لتهيئة الساحل تحديد حدود المنطقة الساحلية و إجراء تشخيص جغرافي و إجتماعي و بيئي و إقتصادي ، إلى جانب تحديد سلم الأولوليات و التحديات الخاصة

بهذه المنطقة . ورد ذلك في البند 4-6 تحت عنوان المخطط التوجيهي للساحل (SDAL) و فقا لأحكام القانون رقم 02-10 الصادر بتاريخ 16 رجب 1431 الموافق 29جوان 2010 ، و الذي يتضمن المصادقة على المخطط التوجيهي لتهيئة الإقليم ، تعكس هذه الأحكام الأهمية الكبيرة التي يحظى بها الساحل من مختلف الجوانب ، سواء الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياحية (خلفون، 2024-2025).

أولا: الأهمية الاقتصادية و الاجتماعية :

"-الأهمية الإجتماعية :

تعد المناطق الساحلية منذ القدم مراكزجذب سكانية لما تزخربه من أنشطة متنوعة، حيث توفر فرص عمل ومصادردخل،إلى جانب تلبية مختلف إحتياجات الحياة الاجتماعية من مدارس و مواصلات ومرافق خدمية ومصادر هذه المزايا تجعل المدن الساحلية وجهة مفضلة لمختلف شرائح المجتمع للإستقراربها.

-الأهمية الاقتصادية :

تلعب المناطق الساحلية دورا بارزا في الحركة الإقتصادية و التجارية ، حيث تعد نقطة إنطلاق و رسو السفن داخل الموانئ ، مما يساهم في تعزيز النشاط التجاري و يدعم النمو الاقتصادي . كما أن الجزائر، مثل العديد من الدول الساحلية، تتميز بوفرة السهول و الغابات، مما يجعلها بيئة خصبة لممارسة الأنشطة الزراعية.

و من أهم العوامل التي تعكس أهمية الساحل إقتصاديا إنتشار الموانئ على طول الشريط الساحلي ، إذ تعد التجارة الخارجية من أبرز المحركات التي تسهم في تعزيز النمو الاقتصادي، و هي أيضا إحدى نتائجه الرئيسية . و تعتمد التجارة الخارجية على حركة البضائع دخولا و خروجا من الدولة عبر عمليات الإستيراد و التصدير ، مما يستلزم توفير رسائل نقل مناسبة و توزيع على استقبال و توزيع هذه البضائع بكفاءة ." (خلفون، 2024-2025)

ثانيا :" الأهمية السياحية و الإيكولوجية :

-الأهمية السياحية :

لا شك أن المناطق السياحية تعد من أبرز الوجهات السياحية ، لما تتمتع به من شواطئ رملية مناسبة للإستجمام و السباحة ، بالإضافة إلى مناظرها الطبيعية.

و يعتبر الساحل الخيار الأول لإقامة المشاريع السياحية و تحقيق التنمية المستدامة في هذا القطاع ، ورغم ما قد يبدو من تعارض ظاهري بين حماية البيئة الساحلية و التوسع السياحي ن بالنظر إلى أن النشاطات الاقتصادية عادة ما تتعارض مع الإعتبارات البيئية، إلا أن التشريعات الحديثة، و على رأسها القوانين الجزائرية المتعلقة بترقية السياحة و حماية الساحل . أولت البعد البيئي مكانة محورية ضمن سياساتها تهدف .

-الأهمية الإيكولوجية :

تتميو المنظومة البيئية الساحلية بتنوع بيولجوجي غني ، سواء على مستوى الكائنات الحيوانية أو النباتية ذات الأهمية البيئية، وتمتد بين الأراضي الساحلية والبحر جبال صخرية مغطات بغابات كثيفة، إلى جانب وجود موانئ متعددة .

و رغم الأهمية البالغة التي تتمتع بها الساحل، إلا أنه معرض للعديد من المخاطر، سواء الطبيعية منها أو الناتجة عن النشاطات البشرية ، مثل تلوث مياه البحار الذي يشكل تهديد مباشرا لسكان المناطق الساحلية و المصطافين، و أيضا للحياة البحرية و النباتات المجهرية العالقة المعروفة بالبلا نكتونات .

وفي هذا السياق، نصت المادة 10 من القانون 02-02 المتعلق بحماية و تثمين الساحل على ضرورة إتستغلال الأراضي الساحلية وإستخدامها بطريقة تضمن الحفاظ على الفضاءات البرية والبحرية ذات الطابع الفريد أو الضروري لصون التوازنات الطبيعية. و يمتد هذا الإلتزام ليشمل الشواطئ الصخرية ذات القيمة الإيكولوجية، والكثبان الرملية والمسطحات والشواطئ المخصصة للإستجمام، والبحيرات الساحلية،والغابات والمناطق المشجرة الساحلية، إضافة إلى الطبقات المائية الساحلية والمناطق المجاورة لها، والجزروالجزيرات،وكافة المواقع الأخرى ذات الأهمية البيئية أوالقيمة العلمية الواقعة على الساحل، بما في ذلك الصخور المرجانية، الأعشاب البحرية، وأشكال التكوينات الشاطئية الواقعة تحت سطح البحر " (خلفون، 2024-2025) .

- **مفهوم المنطقة الساحلية :** هي منطقة الإنتقالية بين اليابسة و البحر و تشمل الساحل ، والبيئات البحرية و البرية المجاورة ، و المناطق المتأثرة بالمد و الجزر و الأمواج و الرياح (faiza, 2023-2024).

- **مفهوم التوسع الحضري الساحلي :** هو عملية توسع و تكثيف المناطق الحضرية على طول الساحل و المرتبطة بالنمو السكاني ، و الأنشطة الاقتصادية ، و السياحة ، و الهجرة (faiza, 2023-2024).

- **مفهوم المناطق المحمية :** مساحات محددة تتمتع بوضع قانوني أو إدارة خاصة محددة تهدف إلى الحفاظ على التنوع البيولوجي و المناظر الطبيعية و الموارد الطبيعية أو القيم الثقافية التي تحتويها (faiza, 2023-2024) .

قد تقيد الأنشطة البشرية داخل هذه المناطق في بعض الجوانب لحماية التراث البحري كما يحضرإستغلال الموارد البحرية حضرا تاما وتتراوح مساحةهذه المناطق من بضعة هكتارات إلىعدة مئات من الهكتارات.

10- مفهوم الإستدامة البيئية : "حالة من التوازن و المرونة و الترابط تتيح للمجتمع البشري تلبية إحتياجاته من دون تجاوز قدرة النظم الإيكولوجية الداعمة له على مواصلة تجديد الخدمات اللازمة لتلبية الإحتياجات ، ومن دون القيام بأعمال تسهم في الحد من التنوع البيولوجي ." (https://www.unescwa.org، 2018).

-"أيضا تعني كلمة إستدامة مأحوذة من إستدامة الشئ أي طلب دوامه و استمراريته .

-كما يقوم مفهوم الإستدامة على ضمان المنفعة و الإستهلاك مع مرور الزمن ، و يتوقف هذا على التغيير في رصيد الموارد أو الثروة و إرتفاع الرفاهية بين الأجيال ، و يأتي مع إزدياد الثروة مع مرور الوقت و في ظل وجود بدائل و إحلال محتمل بين الموارد على مر الزمن . كما يضيف إلى ذلك ان الإستدامة تتجلى من خلال تحقيق الإستدامة البيئية و الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية و السياسية التي تتضمن تطور الكفاءة الإستخدامية للموارد و تزايد المقدرة الإنجازية في تلبية الإحتياجات الخالية و المستقبلية.

و تعتبر الإستدامة البيئية إحدى الركائزالأساسية للتنمية المستدامة التي تعني كمفهوم إستغلال الموارد المتاحة لإشباع إحتياجات الأجيال المعاصرة مع الحفاظ على حقوق الأجيال اللاحقة و الأخذ بعين الإعتبار أثر النظم الإجتماعية و التكنولوجيا في الحد من القدرة البيئة الطبيعية على توفير إحتياجات الحاضرو المستقبل.

و تعني التنمية المستدامة بيئيا : " التنمية ذات القدرة على الإستمرارو التواصل في إستخدامها للموارد الطبيعية و خاصة الزراعية و الحيوانية و المائية و المحافظة على تكامل الإطار البيئي في تنظيم الموارد البيئية و العمل على تنميتها في العالم ، مما يؤدي إلى مضاعفة المساحات الخضراء على الأرض "" (طلحة، 2020) .

11-خصائص و مميزات المناطق الساحلية :

"تتميز المنطقة الساحلية عن غيرها من المناطق الطبيعية ، بالعديد من المميزات سواء في شقها البري أو البحري.

أولا : المنطقة الساحلية نظام متنوع وعالي الحساسية :

يعتبر الساحل من أهم الأوساط الطبيعية التي تزخر بموروث متنوع ، حيث أن أكثر المحميات الطبيعية تتواجد بصفة أكبر على الشريط الساحلي، إضافة إلى أن الساحل يساهم بشكل كبيرفي تخفيف التلوث وذلك بإعتبار أن المناطق البحرية تمتص نصف إنبعاثات غاز ثنائي الكربون الناتجة عن الأنشطة البشرية، و يتم ذلك في إطارعملية تحليلية حيث يذوب هذا الغاز على مستوى الطبقة العليا للمياه، ثم يتوزع تدريجيا في أعماق البحار ليتحول إلى غاز الأكسجين تستفيد منه كل الكائنات البحرية الحية، فتحمي هذه الظاهرة الغلاف الجوي من مخاطر ثاني أكسيد الكربون(يفور، 2019-2020).

ثانيا : المنطقة الساحلية نظام حركي مختلط :

تتمتع المناطق الساحلية بخاصية الحركية بإعتبارها دائمة التغير بفعل التحولات البيئية و البشرية التي تساهم في تغيير بنيتها الجيولوجية، و كذلك كون السواحل ذات طبيعة مختلفة تتأثر بكل عملية تهيئة طبيعية كانت أو بشرية، مما يؤدي إلى إختلال توازن هذا النظام البيئي و يجعله أكثر عرضة للمخاطر.

كما أن السواحل من بين الأنظمة البيئية المختلطة حيث تتضمن في تكوينها (الإنسان و الوسط البيئي)، ومن خلال تحليل التفاعلات بين هذين النظامين نتج عنها تأثير الإنسان على الوسط البيئي تأثير سلبيا، ما أدى إلى التنمية المستدامة لإدارة التفاعل بين هذين النظامين (يفور، 2019-2020).

ثالثا : المنطقة الساحلية مكان تركز الأنشطة الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية :

منذ القدم تعرف السواحل من بين أكثر المناطق جاذبية و إستقطاب سواء كانت على صعيد الأقتصادي أو البشري . إلا أنها لم تحظى بسمعة جيدة نتيجة لعوامل آنذاك من خلال إرتباطها بالحروب و المخاطر ، ومع ذلك بدأت هذه المنطقة بالإزدهار نتيجة الثورة الصناعية في القرن التاسع عشر- 19- ،و التي أدت إلى تطور التجارة الدولية ، ما نتج عنه النزوح السكني إلى المنطقة الساحلية و بالإضافة إلى تطور السياحة ، وكل هذا أدى إلى تصنيف السواحل على أنها أكثر المناطق جاذبية حول العالم (يفور، 2019-2020).

و هذا ما يفسر الكثافات السكانية التي تحظى بها السواحل ، إضافة إلى مختلف النشاطات الاقتصادية و الصناعية و التجارية التي تتمركز في المناطق الساحلية.

و أيضا تعرف أنها تتشكل من شواطئ و عديد من الجزر ، إلا أن هذا لا يمنع النزوح الكبير لسكان نحوها خاصة مع بداية القرن العشرين (20) ، فمن خلال تقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة لسنة 2006فإن مايقارب 60 بالمئة من البشر يعيشون في حدود الساحل ، كما قدر أن الضغط السكاني سيزداد بشكل كبير إلى غاية 2030 أي ما يقارب 06 ملايير نسمة ستعيش على الشريط الساحلي مستقبلا " (يفور، 2019-2020).

12-خصوصيات المجال الساحلي :

يعد المجال الساحلي منطقة حساسة و هشة ، ذات تركز بشري كبير مؤثر عليها و الذي يعتبر موردا إقتصاديا هاما للصيد البحري و السياحة و النقل ، كما يشهد ضغوطا تنموية كبيرة إضافة إلى أنه مجال حيوي فريد فهو يمثل منطقة إلتقاء و تقارب بين اليابسة و البحر ومن بين خصوصياته :

- **الخصوصية الطبيعية و البيئية :**

التفاعل الديناميكي : و هذا من خلال كونه منطقة تقارب و إلتقاء بين اليابسة و البحر و الغلاف الجوي فهذا التقارب يمد و يولد ديناميكية فريدة .

الحساسية المورفولوجية : المجال الساحلي يتمتع بأشكال تضاريسية هشة و المختلفة كالشواطئ الرملية، الكثبان،المصبات، فهذه التضاريس معرضة لتدهور و تغيرات مستمرة .

التنـوع البيئـي : هـو نظـام يحتـوي علـى أنظمـة بيئيـة خاصـة كالأعشـاب البحريـة ،و الحـواجز المرجانية.

المـد و الجـزر : يخضـع لنظـام منـتظم فـي المـد و الجـزر فهـو يـؤثر فـي منسـوب الميـاه ، و كمـا يمتـد تأثيره ليشكل المناطق الرطبة.

- **الخصوصية الإقتصادية و البشرية :**

إسـتقطاب السـكان : يسـتقطب المجـال السـاحلي السـكان أي الكثافـة السـكانية عاليـة مقارنـة بالمنـاطق الداخلية.

الأنشـطة الإقتصـادية : المتمثلـة فـي الصـيد البحـري ،وأنشـطة المينـاء و السـياحة الشـاطئية و الترفيهية.

إرتفـاع قيمـة العقـار : الأراضـي السـاحلية تتميـز بإرتفـاع أسـعارها المؤديـة إلـى التنـافس بـين المستخدمين السكن و السياحة.

الجاذبيـة السـياحية : بإعتبـار الشـواطئ منـاطق جـذب سـياحية هامـة ، مـا يزيـد مـن الضـغط العمراني و السياحي الكبير.

- **الخصوصية القانونية و الحكومية :**

تـم تحديـد حـدود المنطقـة السـاحلية بموجـب قـانون رقـم 02-02 الصـادر فـي 05 فيفـري 2002 بشـأن حمايـة و تعزيزالمنطقـة السـاحالية . وو فقـا للمـادة 07 مـن القـانون حمايـة السـاحل يشـمل الخط الساحلي ما يلي :

- جميع الجزر و الجزرالصغيرة .
- الجـرف القـاري بالإضـافة إلـى شـريط مـن الأرض بعـرض لايقـل عـن 800 متـر علـى طـول البحـر و يشـمل المنحـدرات الـتلال المرئيـة مـن البحـر و الغيـر المفصـولة عـن الشـاطئ بسـهل ساحلي .
- سـهول سـاحلية يقـل عمقهـا عـن 3 كيلـومترات مـن اعلـى ميـاه البحـر ، و جميـع المنـاطق الحجرية، والأراضي المخصصة للإستخدام الزراعي.

- الأراضي الرطبة و شواطئها و التي يقع جزء منها في المنطقة الساحلية بدءا من أعلى مياه البحر
- مواقع ذات طابع طبيعي أو ثقافي أو تاريخي .
- و يشمل الخط الساحلي منطقة محددة تخضع لإجراءات الحماية و التحسين . و التي تسمى المنطقة الساحلية و تشمل :

-الشاطئ الطبيعي .

-الجزر و الجزر الصغيرة .

-المياه البحرية الداخلية ، و قاع البحر و باطنه .

- و كما يتم تحديد المجال الساحلي من خلال النطاقات و التي تختلف من مكان لأخر :

-الشريط الذي يبلغ طوله 300 متر ، و الذي يتم حسابه بالتوازي مع خط الساحل و يخضع لأحكام معينة المحددة بالمادتان 17و 15 من القانون.

-شريط بطوله 800 متر محسوب بالتوازي مع خط الساحل يتم حساب المنطقة التي يبلغ عمقها 300 متر بنفس الطريقة.

13-التسيير المتكامل للمناطق الساحلية :

13-1-قانون حماية وتعزيزالخط الساحلي في الجزائر :

في ظل الضغوط و نقص المناطق المحمية المتعلقة بالنظم البيئية الساحلية و البحرية ، قامت وزراة التنمية الإقليمية و البيئية بتطبيق إطار قانوني و مؤسسي جديد في 05 فيفري 2002، وهو قانون السواحل. الذي يعد الإطار العام للسياسة الوطنية لحماية الساحل، و ينص هذا القانون على وجه الخصوص، على حظر الإضرار بالحالة الطبيعية للساحل، و ضرورة الحفاظ على المناطق البرية و البحرية ذات الأهمية عند إستخدام السواحل، مع إلزام البلديات الساحلية بوضع خطة لأجل التنمية الساحلية (Mohammed, 2012-2013) .

-"و كما شاركت الجزائر في الجهود الدولية لحماية البيئة و البيئة الساحلية ، ولا سيما من خلال التصديق على إتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار في عام 1967. و كما صادقت الجزائر على العديد من الإتفاقيات و البروتوكولات : من بينها :

- إتفاقية باريس المتعلقة بحماية التراث الثقافي و الطبيعي العالمي .

- إتفاقية برشلونة لمنع و مكافحة تلوث البحر الأبيض المتوسط و حماية و تحسين البيءة البحرية لهذه المنطقة.

- بروتوكول جنيف لضمان حماية المناطق البحرية المهمة لحماية الموارد الطبيعية و المواقع الطبيعية في البحرالأبيض المتوسط و كذلك لحماية التراث الثقافي للمنطقة .

-إتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ .

-ينص بروتوكول كيوتو (اليابان) على خفض كبير في إنبعاثات غازات الاحتباس الحراري " (faiza, 2023-2024).

13-2- التشريعات :

إن الرغبة في السيطرة على إدارة المناطق الساحلية في الجزائر حديثة، و كان قانون رقم 90-29 الصادر في 01 ديسمبر 1990، و المتعلق بالتخطيط و التنمية الحضرية ، وهو النص الأول الذي يحدد المناطق الساحلية من حيث الأحكام المحددة و المطبقة على أجزاء معينة من الأقليم .

بالإضافة إلى أي بناء داخل شريط أرضي بعرض 100 متر من خط الشاطئ يخضع لقيود البناء ، و مع ذلك يسمح بالبناء الذي يتطلب قربا مباشرا من الماء داخل هذا الشريط . (faiza, 2023-2024)

كما يهدف قانون 02-02 إلى وضع أحكام محددة تتعلق بحماية و تعزيز الخط الساحلي .(الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد10 2002)، و تنص المادة 01 من القانون إلى تحديد الأحكام الخاصة المتعلقة بحماية الساحل و تثمينه ، و تشمل منطقة محددة لأحكام حماية الساحل و تعزيزه خاصة بما تسمى المنطقة الساحلية ، المادة 08 من القانون و التي تتكون من المناظر الطبيعية و الجزر و الجزر الصغيرة و التلال البحرية و قاع البحر و باطن الأرض في البحر الأقليمي . و بالتالي تتكون المنطقة الساحلية من منطقة برية و منطقة بحرية .

1- تعريف قانون حماية و تثمين الساحل :

أدرج قانون حماية و تثمين الساحل ضمن مخطط الرنامج الوطني لتهيئة الساحل، و المناطق المحمية و الذي يهدف إلى حماية و ضمان الإستعمال العقلاني و المستديم للموارد الساحلية، بإعتبارها مواضع إستراتيجية للتدخل العقاري خاصة على الكثبان الساحلية، و الذي يرمي إلى حمايتها من التدهور وضمان دورها في تثبيت الأراضي.

و يحدد القانون ثلاثة أشرطة في الخط الساحلي كما هو محدد في المادة 07 من القانون ، و التي يتم فيها سن قيود تتعلق بالتوسع العمراني .(خليفة، 2015).

كما يعد القانون رقم 02-02 الصادر في 05 فيفري 2002 قانونا مبتكرا، إذ يعيد التأكيد على البعد الطبيعي للمناطق الساحلية . كما أنه لا يعرف التنمية الساحلية فقط تعريف دقيق، إذ يبين مدى حمايتها و تحسينها سياهمان في التنمية ، كما يخالف المفهوم السابق أن التنمية تعني ببساطة البنية التحتية .(faiza, 2023-2024) .

1-1-مبادئ القانون :

وضع القانون 02-02 المؤرخ في 05 فيفري 2002 تحت المبادئ التالية :

- تدرج جميع أعمال التنمية في الساحل ضمن سياسة و طنية لتهيئة الإقليم و بالتنسيق مع جميع الجهات المعنية.
- يجب على الدولة في إطار إعداد أدوات التعمير أن تسهر على توجيه توسع المراكز الحضرية نحو المناطق بعيدة عن الساحل و الشاطئ البحري.
- الإلتزام في تطوير الأنشطة على الساحل و ذلك بشغله على نحو إقتصادي، بشرط ألا يسبب في تدهور الوسط البحري.

1-2-بنود القانون :

المنطقة 01: تشير هذه المنطقة إلى حظر البناء التي تمتد لمسافة 100 متر ، و المحددة بموجب قانون 90-29 ، و التي يمكن توسيعها حتى 300 متر من خط الشاطئ نظرا لحساسية البيئة الساحلية . تشمل هذه المنطقة خط الشاطئ الطبيعي حيث يحظر القيادة و الوقوف

(بإستثناء مركبات الخدمة و الأمن و الطوارئ و الصيانة و تنظيف الشواطئ) ، و تحدد اللوائح شروط و إجراءات توسيع هذه المنطقة و ترخيص الأنشطة المسموح بها .

المنطقة 02 : منطقة بعرض 800 متر يحظر فيها إنشاء طرق جديدة موازية لخط الساحل المادة 16 من القانون ، و مع ذلك يجوز استثناء هذه المنطقة بسبب القيود الطبوغرافية ، أوطبيعة الأرض ، أو متطلبات الأنشطة التي تستلزم قربا مباشرا من البحر .

المنطقة 03 : يبلغ عرضها 3 كيلو مترات ، و يحظر مايلي داخل هذه المنطقة :

-أي إمتداد طولي للمنطقة الحضرية المادة 16 من القانون ، أي إمتداد موازي لخط الساحل.

-يحضر توسيع منطقتين مبنيتين متجاورتين على الساحل ، ما لم تكن المسافة الفاصلة بينهما خمسة 05 كيلو مترات عل الأقل (المادة 12) . و قد وضع هذا الإجراء لمنع التوسع العمراني المفرط على الساحل ، و للحفاظ على المساحات الطبيعية للبلدية من التوسع العمراني .

-طرق نقل جديدة موازية لخط الساحل أيضا من المادة 16 ، و الذي تخضع أعمال البناء و إستخدام الأراضي المرتبطة مباشرة بوظائف الأنشطة الإقتصادية المصرح بها بموجب أدوات التخطيط العمراني ضمن شريط عرضه 3 كيلومترات (Mohammed, 2012-2013).

2-دراسة تهيئة الساحل :

مرسوم تنفيذي رقم 07-206 مؤرخ في 15 جمادى الثانية عام 1428 الموافق 30 جوان سنة 2007 ، يحدد شروط و كيفيات البناء و شغل الأراضي على الشريط الساحلي و شغل الأجزاء الطبيعية المتخامة للشواطئ و توسيع المنطقة موضوع البناء عليها.

جاء فيه من خلال المواد :

-المادة 01: تحدد ما يلي تطبيقالأحكام المواد 14 و 17 و 18 من القانون رقم 02-02 المؤرخ في 05 فيفري 2005 :

-شروط و كيفيات البناء و شغل الأراضي المرتبطة مباشرة بوظائف الأنشطة الإقتصادية المرخص بها على شريط ساحلي يمتد على مسافة ثلاثة كيلومترات (3 كلم).

-شروط شغل الأجزاء الطبيعية المتداخلة للشواطئ و التي تساهم في الحفاظ على حركيتها و توازن الرسوبات بها و أيضا الكثبان الرملية للأجزاء العليا من الشواطئ التي لا يصل إليها مد مياه البحر.

-شروط و كيفيات توسيع المنطقة موضوع منع البناء إلى مسافة 300 متر و أيضا الشروط التي يرخص بموجبها للأنشطة و الخدمات التي تقتضي مجاورة البحر.

-المادة 02 : تتم كيفيات شغل الأراضي أو إنجاز البناءات في الفضاءات الساحلية المذطورة في المادة الأولى ، على أساس دراسة تهيئة الساحل.

-المادة 03 : تتعلق بدراسة تهيئة الساحل حسب إحتياجات شغل الأراضي و طبيعة المنطقة المعنية و حسب الحاجة :

-الأجزاء الطبيعية المتداخلة للشواطئ و التي تساهم في الحفاظ على حركيتها و توازن الرسوبات بها و الكثبان المتداخلة و الأشرطة الرملية .

-الشريط الشاطئي الممتد على مسافة ثلاثمائة متر (300 متر).

-الشريط الساحلي المشمول في مساحة ثلاثة كيلومترات (3كلم).

-المادة 04 : تحدد الدراسة فيما يخص المواد الأخرى :

- حالة شغل الأراضي الحالية و الأنشطة البشرية التي تجري بها .-- المواصفات الجيولوجية و الجيومورفولوجية خاصة العناصر التي تعرف تدهور أجزاء البناء أو شغل الأراضي.

- حالة الموارد المائية و الوسط البحري الشاطئي بما يخص كل عنصر ، تمييز للمناخ المحلي و التيارات البحرية و كذلك عواقب الأنشطة البشرية الموجودة أو حتى المبرمجة إنجازها.

- الحالة البيئية و كذا الأنظمة البيئية التي تطورت فيها و التي تحتاج فيها إلى حماية خاصة.

-المادة 05 : المبادرة من قبل الوزير المكلف بالتهيئة العمرانية و البيئة ، تعدها مكاتب الدراسات معتمدة المتمثلة في :

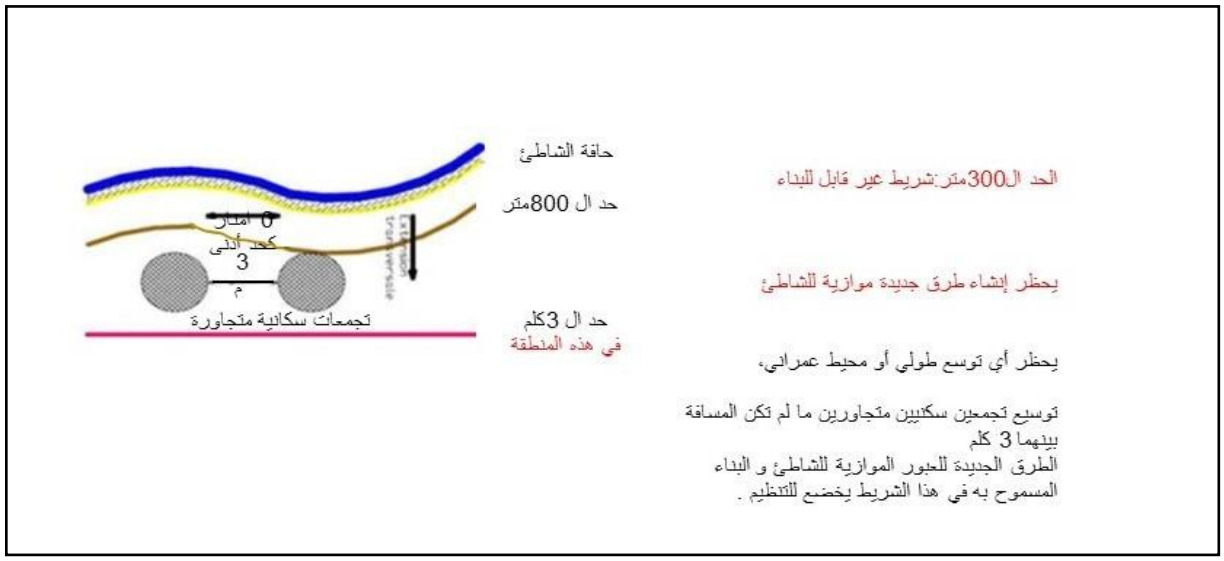
- الأوساط الشاطئية الحساسة الواقعة في شريط الثلاثمائة (300 متر).

- شغل الأراضي المسموح به على مستوى الأجزاء الطبيعية المتداخلة للشواطئ و التي تساهم في الحفاظ على حركيتها و تتوازن الرسوبات بها و كذا الكثبان أيضا و الأشرطة الرملية للأجزاء العليا من الشواطئ.

وتعرف :

نوع البناءات و نسبة شغل الأراضي المرتبطة بالأنشطة الاقتصادية المرخص بها على الشريط الساحلي الممتد على مسافة ثلاثة كيلومترات (3 كلم) إبتداءا من أعلى نقطة تصل إليها مياه البحر.

-و كذا الأنشطة و الخدمات التي تقتضي مجاورة للبحر في كل الحالات (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 82 -المادة 64من التعديل الدستوري الآخير في الجزائر ، 2020).



الشكل 01 : الشرائط المحددة بموجب القانون 02-02– خط الساحل - . كاسيمي 2008(Mohammed,) (2012-2013) + معالجة الطالبة

3-المخططات المحلية للتهيئة و التعمير و الإقليمية :

تعد أدوات التهيئة و التعمير من الوسائل الوحيدة للتدخل على المجال الساحلي، لذلك مدى فعاليتها بالمجال هي التي تضمن تحقيق الأهداف . لمعرفة الإقتراحات و التوجهات التي خرجت بها هذه المخططات ومستوى مقدرتها على حل إشكال النمو الحضري للمراكز العمرانية، أي تشخيص النقائص و تفاديها مستقبلا .

1- مخطط تهيئة الشاطئ (PAC) .
2- المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير (PDAU) .
3- مخطط شغل الأراضي (POS) .

-فالتخطيط هو علم الذي بدوره يهدف ألى وضع برامج إقتصادية التي تحدد في نفس الوقت الأهداف التي يتم تحقيقها،و تمد تصورا لمختلف مراحل تمويل البرامج بالإضافة إلى تحديد بنية الهيئات و الأجهزة التي من ممكن إنشاؤها عند الإقتضاء لتحقيق أهداف المخطط. حيث ظهرت فكرة -التخطيط- بشكل عام بعد ظهور التجربة الإشتراكية و تزايد دور الدولة في تنظيم حياة المجتمع و رغبة السلطات العمومية في التنسيق بين الأعمال الإدارية فيمختلف الأنشطة الاقتصادية و الاجتماعية ، و التحكمفي المجال من أجل تنظيم و توجيه التوسع الحضري الذي من المفترض وجود سند أو إطار قانوني تعتمد عليه السلطات العمومية فيي تدخلاتها على المستوى العقاري و على مستوى التخطيط الحضري، و هو إطار يسمح لها في الواقع عبر قانون التعمير بالتوفر على الوسائل القانونية على الرغم أنها غيركافية لوحدها للتمكن من إستبعاد كل الأستعمالات المنافية لسيلسة التعمير (خليفة، 2015).

1- مخطط تهيئة الشاطئ (PAC) :

إن مخطط تهيئة الشاطئ هو إحدى أدوات التدخل و تسيير الساحل (المادة 26 من القانون رقم 02-02 المؤرخ في 05 فيفري 2002 المتعلق بحماية الساحل) الذي يهدف إلى الإستعمال المستدام للثروات الساحلية و الحفاظ على القدرات الإنتاجية للبيئة و كذلك تطوير مسعى مندمج في منظور التنمية المستدامة هذا المخطط موجه لتحقيق مشاريع حقيقية التي تسمح بصياغة و تنفيذ سياسات و إستراتيجيات وطنية المتعلقة بالحفاظ و تهيئة الشاطئ ويحدد نظام تهيئة وتسيير الساحل الذي يشمل مجمل التدابير المحددة عن طريق القوانين و الأنظمة السارية المفعول و تلك المقترحة بعنوان القانون رقم 02-02 لكل مقومات الساحل (خليفة، 2015)

أيضا في البلديات المتصلة بالخط الساحلي، و ذلك لأجل حماية المناطق الساحلية و خاصة الحساسة منها، كما ينص قانون السواحل على خطة لتطوير و إدارة المناطق الساحلية بما تسمى خطة التنمية الساحلية (PAC)، التي تهدف إلى تحديد المنطقة الساحلية مع تحديد المصادر و الأشكال المختلفة للتلوث و التآكل . (faiza, 2023-2024)

2- مخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير (PDAU) :

من خلال القوانين المتعلقة بميدان التعمير يعرف المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير على أنه أداة للتخطيط المجالي و التسيير الحضري بمعنى هو عبارة عن وثيقة تهدف إلى تخطيط التنظيم

العـام للتنميـة العمرانيـة و يحـدد التوجيهـات الأساسـية للتهيئـة العمرانيـة للبلديـة أو البلـديات المعنيـة. كما يهدف إلى :

- تحديـد التوجهـات الأساسـية لتهيئـة مجـال البلديـة أو البلـديات المعنيـة إنطلاقـا مـن التوجهـات العامة التي تقدمها أدوات التهيئة الإقليمية و إعتمادا على مخططات التنمية.
- يحـدد شـروط عقلنـة إسـتعمال المجـال و يهـدف إلـى الإسـتغلال العقلانـي و الأمثـل للمـوارد الاقتصادية.
- يحدد آجال إنجاز مخططات شغل الأراضي ومناطق التدخل على النسيج العمراني.
- يقسـم المجـال المعنـي إلـى قطاعـات معمـرة، قطاعـات قابلـة للتعميـر علـى المـدى القريـب و المتوسط و قطاعات مستقبلية التعمير و أخرى غير قابلة للتعمير.
- الحفاظ على البيئة، الأوساط الطبيعية و التراث الثقافي و التاريخي.
- الحفاظ على النشاطات الفلاحية.
- تحديد المناطق التي تتطلب حماية خاصة كالمواقع و المناظرو المحيطات الحساسة.
- يحدد توقعات التعمير و قواعده.

-مخطـط تـوجيهي للتهيئـة و التعميـر لا يقتصـر علـى تحديـد المنـاطق التـي يمكـن تعميرهـا حسـب مـا يقتضـيه النسـيج العمرانـي، بـل أيضـا يهـدف إلـى تحديـد المنـاطق الواجـب حمايتهـا . كمـا تظهـر أهميـة المخطـط التـوجيهي للتهيئـة و التعميـر أنـه الوثيقـة المرجعيـة لكـل أعمـال التـدخل فـي العقـار و بعـد المصـادقة عليـه يعتبـر ملزمـا لكـل الهيئـات المتواجـدة فـي إقلـيم البلديـة حتـى للجهـة المعـدة لـه (خليفة، 2015).

3- مخطط شغل الأراضي :

يعتبـر مخطـط شـغل الأرض مـن المخططـات المحليـة للتهيئـة و التعميـر التـي يلجـأ إليهـا المشـرع مـن أجل التخطيط لتوجهات التعمير المرسومة في المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير.

و يعـرف مخطـط شـغل الأراضـي علـى أنـه المخطـط الـذي يحـدد بالتفصـيل قواعـد إسـتخدام الأراضي و البناء عليها.

يهدف إلى :

- تحديـد بصـفة مفصـلة الشـكل الحضـري بالنسـبة للقطـاع أو القطاعـات المعنيـة، حقـوق البنـاء و إستعمال الأراضي.

- تعيين الكمية القصوى و الدنيا المسموح بها في البناء المعبر عنها بالمتر المربع من الأرضية المبنية خارج البناء أو بالمتر المكعب من الأحجام، و أنماط البنايات المسموح بها و إستعمالاتها.
- يضبط المظهر الخارجي للبنايات.
- تحديد المساحات العمومية و المساحات الخضراء و المواقع المخصصة للمنشآت العمومية و المنشآت ذات المصلحة العامة و كذا تخطيطات و ميزات طرق المرور.
- تحديد الإرتفاقات.
- تحديد الأحياء و الشوارع و النصب التذكارية و المواقع و المناطق الواجب حمايتها و تجديدها و إصلاحها.
- تعيين مواقع الأراضي الفلاحية و قايتها و حمايتها.
- بيان خصائص القطع الأرضية.
- بيان موقع المباني بالنسبة إلى الطرق العمومية وما يتصل بها، و موقع المباني بالنسبة إلى حدود الفاصلة.
- تحديد إرتفاع المباني و المظهر الخارجي.
- بيان موقف السيارات أو المساحات الفارغة و المغارس.
- تحديد نوع المنشآت و التجهيزات العمومية و موقعها وتحديد الطرق و الشبكات المختلفة التي تتحملها الدولة (خليفة، 2015).

3-أجهزة و أدوات التسيير لحماية البيئة الساحلية :

إستحدث القانون 02-02 أدوات تسيير الساحل و أدوات التدخل التي تهدف في مجملها إلى حماية البيئة الساحلية و المناطق الشاطئية من أخطار التلوث المضرة بالبيئة و بالصحة كالأتي :

أ- **المحافظة الوطنية للساحل :**أنشئت المحافظة الوطنية للساحل بموجب المادة 24 من القانون رقم 02-02 ، تكلف بالسهر على تنفيذ السياسة الوطنية لحماية الساحل و تثمينه على العموم و المنطقة الشاطئية على الخصوص. تضطلع هذه الهيئة على وجه الخصوص بإعداد جرد واف للمناطق الشاطئية، سواء فيما يتعلق بالموستطنات البشرية أم بالفضاءات الطبيعية و ستحظى المناطق الجزيرية بعناية خاصة. و يحدد هذه الهيئة و سيرها و مهامها عن طريق

التنظيم. و قد صدر المرسوم التنفيذي رقم 04-113 المؤرخ في 23 صفر عام 1425 الموافق 13 أفريل سنة 2004 يتضمن تنظيم المحافظة الوطنية للساحل و سيرها ومهامها.

ب- **مجلس التنسيق الشاطئي :** ينشأ مجلس للتنسيق الشاطئي في المناطق الشاطئية أو الساحلية الحساسة أو المعرضة لمخاطر بيئية خاصة ، من أجل تعبئة جميع الوسائل الضرورية لذلك . تحدد تشكيلة هذا المجلس و سيره عن طريق التنظيم حسب المادة 34 من نفس القانون، قد صدر المرسوم التنفيذي رقم 06-424 المؤرخ في أول ذي القعدة عام 1427 الموافق 22 نوفمبر سنة 2006 ، يحدد تشكيلة مجلس التنسيق الشاطئي و سيره. و الذي أعطى للوالي صلاحية تحديد المناطق الساحلية أو الشاطئية الحساسة أو المعرضة للمخاطر، ثم عدل بالمرسوم التنفيذي رقم 08-122 المؤرخ في 09 ربيع الثاني عام 1429 الموافق 15 أفريل سنة 2008، يتمم المرسوم التنفيذي رقم 06-424 و أضيفت المحافظة الوطنية للساحل كعضو في مجلس التنسيق الشاطئي.

4- أدوات تسيير الساحل :

أ- **نظام الجرد :** يعتمد الجرد كقاعدة لإعداد نظام إعلام شامل يستند إلى مقاييس تقيمية تسمح بمتابعة تطور الساحل متابعة دائمة ، و إعداد تقرير عن وضعية الساحل ينشر كل سنتين ، و إعداد خريطة للمناطق الشاطئية تتضمن ، على الخصوص خريطة بيئية و خريطة عقارية و هذا حسب المادة 25 من القانون رقم 02-02.

ب- **مخطط تهيئة الشاطئ :** ينشأ مخطط لتهيئة و تسيير المنطقة الساحلية في البلديات المجاورة للبحر ، من أجل حماية الفضاءات الشاطئية ، لاسيما الحساسة منها ، يسمى مخطط تهيئة الشاطئ و يتضمن جميع الأحكام المحددة في القوانين و التنظيمات المعمول بها و أحكام القانون رقم 02-02 و تحدد شروط إعداد مخطط تهيئة الشاطئ و محتواه و كيفيات تنفيذ عن طريق التنظيم و هذا حسب المادة 26 من القانون. و قد صدر المرسموم التنفيذي رقم 09-114 المؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1430 الموافق ل 07-2009 يحدد شروط إعداد مخطط تهيئة الشاطئ و محتواه و كيفيات تنفيذه.

ت- **نظام التحاليل و المراقبة :** تخضع نوعية مياه الإستحمام لتحاليل دورية و منتظمة وفقا للتنظيم المعمول به ، و يجب إعلام المستعملين بنتائج التحاليل بصفة منتظمة، حسب المادة 27 من القانون رقم 02-02 و تضيف المادة 28 منه بأنه يجب إجراء مراقبة منتظمة لجميع

النفايات الحضرية و الصناعية و الزراعية، التي من شأنها أن تتسبب في تدهور الوسط البحري أو تلوثه و تبلغ نتائج هذه المراقبة إلأى الجمهور.

ث- **نظام التصنيف :** تكون الكثبان، موضوع تصنيف، كمناطق مهددة، أو كمساحات محمية. و يمكن إقرار منع الدخول إليها. و يتم القيام بأعمال خاصة لضمان إستقرار التربة باللجوء ألى طرق بيولوجية للمحافظة على الغطاء الغابي أو العشبي فيها حسب المادة 29 من القانون 02-02 و تصنف أجزاء المناطق الشاطئية، حيث تكون التربة و الخط الشاطئي، هشين أو معرضين للإنجراف كمناطق مهددة. و يمكن إقرار منع الدخول إليها و القيام بأعمال لضمان إستقرارها ، و تمنع والبناءات و المنشآت و الطرق و حظائر. و توقيف السيارات و المساحات المهيأة للترفيه في هذه المناطق المهددة و فقا لما هو مقرر في المادة 30 من القانون.

ج - **تدابير تحفيزية إقتصادية و جبائية :** تؤسس حسب المادة 38 من القانون رقم 02-02 تدابير تحفيزية إقتصادية و جبائية تشجع على تطبيق التكنولوجيات غير الملوثة ووسائل أخرى تتوافق و إستدخال التكاليف الإيكولوجية في إطار السياسة الوطنية للتسيير المندمج و التنمية المستدامة للساحل و المناطق الشاطئية (عتيق، 2023).

خلاصة الفصل :

تعددت المفاهيم و المعارف وهذا راجع أساسا إلى إختلاف المصادر فكل باحث علمي يمد التعريف على حسب وجهة نظره و إختصاصه إلا أن هذه التعاريف تبقى ثابت بالرغم من إختلاف وجهات النظر ومن خلال ما تطرقنا إليه في هذا الفصل و التطرق إلى المفاهيم و التعريفات المتعلقة بالمناطق الحساسة بيئيا و الساحل و الإستدامة البيئية، حيث تعد من بين أهم المجالات التي تستدعي إهتمام خاص و نظرا لما تتميز به من هشاشة بيئية و تنوع بيولوجي غني ما يجعلها عرضة لإستغلال المفرط و التدهور المستمر، حيث أصبح المجال الساحلي مجال حيوي يعرف بالحركة المستمرة إلى جانب إرتفاع للتأثيرات البشرية و الاقتصادية و إضافة إلى السياحية أيضا.

فمن خلال التطرق إلى المجال الساحلي بصفة عامة، و أيضا بصفة خاصة مدينة تنس ،التي بدورها تزخر بموقع إستراتيجي و تنوع شواطئها على طول الساحل و بإعتباره مجال هش فقط عرف خلال السنوات الأخيرة تدهور كبير في منظومته البيئية مجالات عديدة و خاصة المجال الاقتصادي الذي يعرف نشاط مستمر على طول الساحل، مع ارتفاع النمو الديمغرافي و السياح، هذا مايتيح إلى حدوث تغيرات مجالية المؤثرة على المدينة و المجال الساحلي و الذي يتم التطرق إليها في الفصول القادمة .

الفصل الثاني :

مدينة تنس النشأة التاريخية و الخصائص الطبيعية و البشرية لساحل تنس

تمهيد:

تعتبر مدينة تنس من أقدم المدن الساحلية بالجزائر، حيث تمتلك رصيدا تاريخيا وحضاريا يعكس تعاقب العديد من الحضارات و الثقافات على المنطقة، مستفيدة من موقعها الإستراتيجي على الواجهة البحرية للجزائرالوسطى الغربية. وقد ساهم هذا الموقع في جعلها مركزا للتبادل التجاري و الإستقرارالبشري عبر مختلف المراحل التاريخية، كما منحها مؤهلات طبيعية و إقتصادية جعلت الساحل المحيط بها مجالا حيويا متعدد الوظائف.

ويتميز ساحل تنس بتنوع خصائصه الطبيعية المتمثلة في التضاريس الساحلية والمناخ المتوسطي و الموارد المائية والغطاء النباتي، إلى جانب الخصائص البشرية المرتبطة بتوزيع السكان و تطورالعمران و تعدد الأنشطة الإقتصادية، خاصة السياحة و الصيد البحري والخدمات. وقد ساهمت هذه المؤهلات في تعزيزجاذبية المجال الساحلي، إلا انها في الوقت ذاته أدت إلى تزايد الضغوط على موارده البيئية نتيجة تنامي الإستغلال البشري و تعدد التدخلات على الشريط الساحلي.

وتبرز أهمية دراسة الخصائص الطبيعية و البشرية لساحل تنس في كونها تمثل قاعدة أساسية لفهم واقع المناطق الحساسة بيئيا بالمجال المدروس، إذ لا يمكن تحليل إشكالية تسيير هذه المناطق و تقييم فعالية آليات حمايتها دون الإحاطة بمختلف العوامل الطبيعية و البشرية المؤثرة فيها. كما أن التعرف على الخصائص المجالية للساحل تسمح بتفسيرمظاهر الهشاشة البيئية و أسبابها، وفهم طبيعة التحديات التي تواجه جهود التسيير و الحماية.

من خلال هذا الفصل سنقوم بالتعرف على مدينة تنس وأهم الخصائص الطبيعية و البشرية لساحل تنس عن طريق الدراسة الميدانية .

1-نبذة تاريخية عن مدينة تنس :

يعود تاريخ بناء مدينة تنس القديمة إلى أكثر من عشرة قرون، و يبدو هذا الأختيار كان نابعا من الحاجة إلى إيجاد موقع أقل عرضة للرياح، و تجنب هضاب الوادي و تخصيصها بالكامل للنشاط الزراعي. و كانت المدينة ذات طابع إسلامي، حيث تم بناء أول المسجد بالمدينة في عام 960 م (environnment).

تعد مدينة تنس من المدن الساحلية ذات الموقع الجغرافي و الإستراتيجي، المطلة على البحر الأبيض المتوسط كما تزخر بخصائص طبيعية متنوعة و بشرية كثيفة فهي مدينة عرفت بتاريخ حافل بالنشاطات البشرية المختلفة كباقي المدن الواقعة على الشريط الساحلي للبحر الأبيض المتوسط.

إذ يرجع أصل تسميتها إلى الرومان و تعتبر من المدن الجزائرية القليلة التي إحتفظت بإسمها الأول منذ تأسيسها . إسم تنس مشتق من الإسم الروماني القديم "كارتيناس " و بدوره مكون من "كار" و تعني القلعة أو المدينة المحصنة "تيناس " : إسم إبنة القائد الروماني الذي أفتك المدينة من الفنيقيين.

-كما مر على تأسيس مدينة تنس عدة مراحل تاريخية :

أ- **تنس في العهد الرستمي :** تم إنشاء دولة الرستميين في مناطق السهول العليا من الجزائر و شملت السهول الصالحة للرعي و بعض المناطق الواقعة جنوب حوض وادي الشلف، فمعظم أراضي التل الزراعية كانت تابعة لإمارة بني يفرن الصفرية غربا و لإمارة مغراوة من ناحية الشلف، و بالرغم من أن مدينة تنس لم تخضع لإمارة الرستميين، إلا أن موقعها الإستراتيجي الممتاز أهلها أن تكون نقطة إلتقاء الطرق التجارية بين المغرب و الأندلس و لهذا كانت محل أطماع هذه الدولة ، فقد راقبت شمالا أبواب تنس و مستغانم و وهران، وعلى هذا الأساس فقد اكتفت تيهرت بالتعامل مع تنس تجاريا فقط و لذلك كانت السلع تنقل من تيهرت إلى ميناء تنس و منه تدمر .

ب- **تنس في العهد الإدريسي** : خضعت مدينة تنس لحكم الأدريسي سنة 815 هجري و تعاقب على حكمها سبعة حكام : بن محمد إبراهيم بن محمد سليمان بن عبد الله الكامل، ثم إبنه يحيى، ثم إبنه علي ، ثم أخوه حمزةبن علي .

ت- **تنس في العهد الفاطمي :** كانت مدينو تنس مسرحا لصراع الفاطميين مع الأدارسة و تعد مؤامرة تنس من الأحداث التاريخية التي شهدتها المنطقة في العهد عبيد الله المهدي من أجل قتله، و لقد كانت الحركة التجارية نشطة بمدينة تنس مما أعطاها أهمية إقتصادية .

ث- **في العهد الحمادي** : بالرغم من ان مدينة تنس لم تكن من بين المناطق التابعة للحماديين إلا انه يذكر من خلال النصوص التاريخية أنه كانت هناك تعاملات مابين هذه المدينة و دويرمون إلى قلة بني حماد، فالتعامل التجاري بينهما أدى بالضرورة إلى وجود ثلاث طرق رئيسية تخرج من قلعة بني حماد، إضافة إلى الطريق المؤدي إلى بجاية إثنتان تتجهان نحو قيروان و الثالثة نحو تنس، و منه يتضح لنا أن مدينة تنس كانت همزة وصل بين مدن إفريقية و المغرب الأوسط و ذلك لكثرة الطرق الرابطة بينهما .

ج- **تنس في العهد المرابطي :** تحرك الجيش في 472 هجري من مراكش بقيادة " مزدلي بن بكلان اللمتوني " و جاء غازيا للجزائر فحل بتلمسان و كان في مواجهته عاملها الأمير العباس بن يحيى إلى أن سقط في الميدان، و في سنة 493 هجري، أفتتح مدينة تنس ووهران و جبل الونشريس.

ح- **تنس في العهد الموحدي :** لقد كان الموحدون يرمون إلى توحيد المغرب و الأندلس تحت راية واحدة و بالفعل كان لهم ما أرادوا، فكانت تنس من بين المدن التي شملت التوحيد و كان مرفأها من منطلقات التجارة الموحدية نحو الأندلس .

خ- **تنس في العهد الزياني :** خضعت تنس لحكم الزيانيين سنة 688 هجري و عرفت تطورا حضاريا كبيرا و أنجبت مؤرخا كبيرا في هذا العهد الزياني هو" أبو إسحاق إبراهيم " بن يخلف بن عبد السلام .

د- **تنس في العهد الإسباني و التركي :** لقد دخل الأتراك مدينة تنس في 1508 م و لكن التواجد العثماني بها كانت بيد مولاي عبد الله من عائلته بني زيان و هنا إستنجد أهل المنطقة بعروج طالبين منه إنقاذهم من مولاي عبد الله الذي كان خاضعا للإسبان، وقد كان عروج ناقما عليهم و لكن بعد إستشهاده سنة 1518 م دخلت المنطقة في حرب أخرى بين " خير الدين " الذي خلف أخاه في المنطقة و بين الإسبان و على إثرها دخلت مدينة تنس تحت الحكم العثماني و في هذه الفترة عرف النشاط الاقتصادي تطورا ملحوظا حيث كانت تنس من بين المدن الهامة المنتجة للخضر و الفواكه.

ذ- **العهد الفرنسي :** عند دخول الإستعمار الفرنسي إلى منطقة تنس قام بتقسيم الموقع إلى قسمين في عام 1843 م : القسم الأول أخذ إسم " vieux tene" " المدينة القديمة " و التي سكنها الأهالي، أما القسم الثاني أخذ إسم المدينة الفرنسية الحديثة و الذي إستغلها كمنفذ

إقتصادي و بذلك تم ترسيمها كبلدية بناءا على المرسوم من طرف " نابليون الثالث " في 17 جوان 1854 م، رافقها إنشاء الميناء الذي إستغل في تهريب خيرات الجزائر نحو موانئ جنوب فرنسا خاصة و أوروبا عامة (عبلة، 2013-2014).

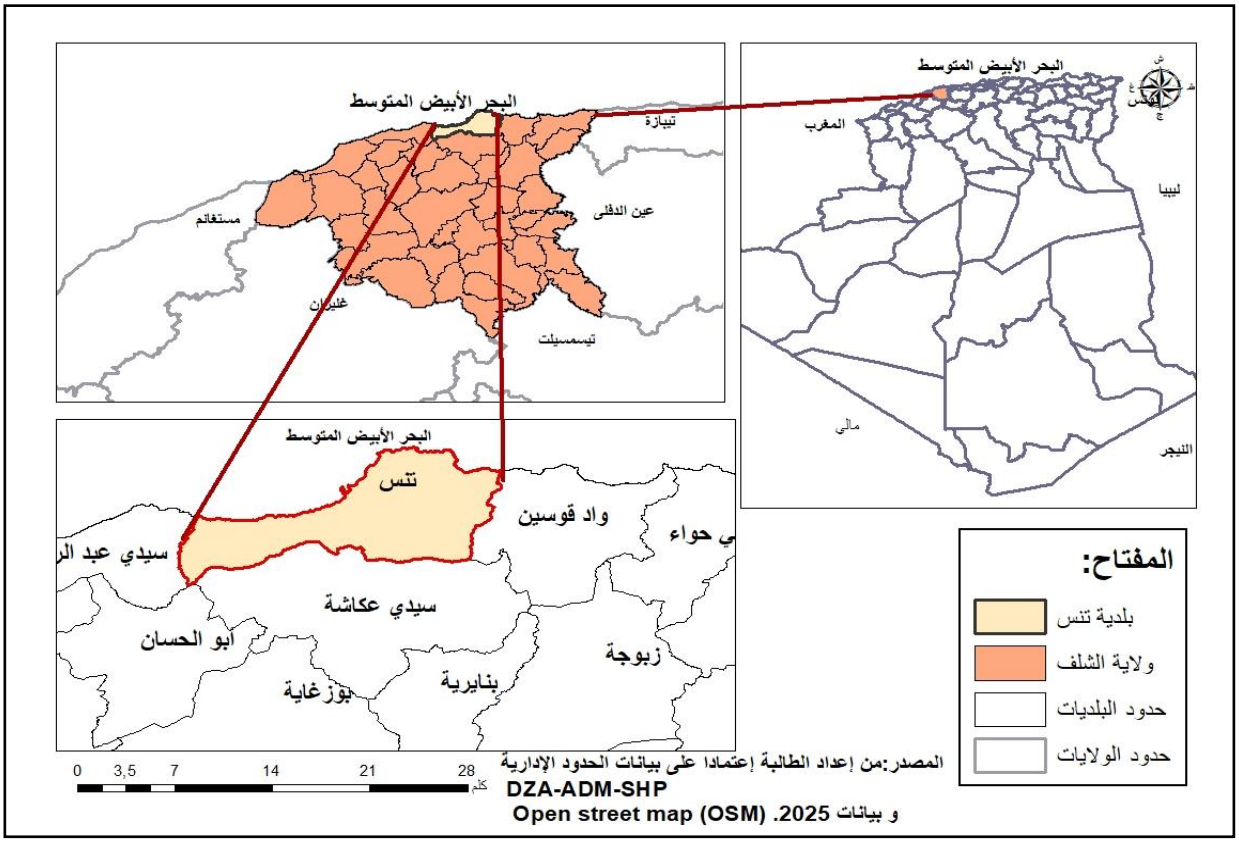
2- الموقع الجغرافي و الفلكي :

مدينة تنس مدينة ساحلية تقع على البحر الأبيض المتوسط شمال الجزائر، تتوسط ولاية الجزائر (مسافة حوالي 215 كم شرقا) و ولاية وهران على خط طول 0°59' 39" غربا و دائرة عرض 36° 33' 7" شمال خط الإستواء، تبلغ مساحتها 100.22 كلم 2 و هي دائرة من دوائر ولاية الشلف تبعد عن مقر الولاية بحوالي 52 كم شمال مدينة الشلف.

2-1 الموقع الإداري :

يحد بلدية تنس من الشمال البحر الأبيض المتوسط، من الغرب بلدية سيدي عبد الرحمان من الشرق بلدية واد قوسين و من الجنوب بلدية سيدي عكاشة

خريطة رقم 01: الموقع الجغرافي لمدينة تنس :



2-3 تقديم منطقة الدراسة:

تقع مدينة تنس على الساحل، على بعد 200كيلومتر من الجزائر العاصمة و250 عبر مدينة الشلف. تتربع على مساحة 512.17 هكتارا و تقع في منتصف المسافة بين مدينة الجزائر العاصمة و مدينة وهران ، تأسست في وسط ساحل الظهرة، على هضبة منحدرة ترتفع من 30إلى 40مترا فوق مستوى سطح البحر. تحيط بها سلسة جبال الظهرة، بما في ذلك سيدي مروان و رأس تنس (cap de tenes) و جبل بيسا الذي يرتفع إلى أكثر من 1157 مترا (إلى الشرق).

كما تعد مدينة تنس مركزا رئيسيا في ولاية الشلف نظرا لموقعها عند تلاقي طريقين أساسيين :

الطريق الوطني رقم 19 و الطريق الوطني رقم 11، و أيضا لأهميتها التجارية الناجمة عن نشاط مينائها.

كما تغطي تنس في الولاية مساحة على ما تقارب 22.19 كيلومترا مربعا و تقتصر على :

- إلى الشمال : على بعد 500 متر من خط الساحل .
- إلى الجنوب : من خلال غابة تنس .
- إلى الشرق : بواسطة جبل سيدي مروان .
- إلى الغرب من : عقار (Domaine ferah) .

2-4تاريخ منطقة الدراسة :

أطلق عليها الرومان إسم كارتينا و هي كلمة مركبة من كارت أي مدينة بفينيقيا و ثينا و تعني إسم المكان و قد خدمت المدينة كثيرا الجيوش الرومانية بحكم موقعها الإستراتيجي حيث قاموا بحفر و توصيل وادي علالة بالبحر مشكلين بذلك قناة بحرية تسمح بمرور السفن إلى غاية المدينة الثانوية تنس العتيقة على بعد ميلين من البحر و لازالت بقايا الأرصفة على ضفاف الوادي موجودة إلى يومنا، هذا و ما فتئت تنس تعيد أنفاسها من الغزو الروماني حتى فجئت بالإستعمار الوندالي الذي أسس مملكة مترامية الأطراف، جاعلا من تنس عاصمة لها و بعد إنهيار سلطته تعاقب على المدينة هجومات إستعمارية ثنائية من قبل الإسبان ثم الأتراك ...

و خلال عهد الأتراك أعطيت أهمية كبيرة للواجهة البحرية ، حيث كان السكان في تلك الفترة يمارسون الملاحة و الأبحار و بالتالي عند و صولهم درجة أهمية إستراتيجية للمنطقة من الواجهة الداخلية للمنطقة إلى واجهة الساحلية.

و تنس مثل كل الجهات الساحلية الأخرى إستفادت من هذا الإنفتاح على البحر، حيث أنها عرفت نهضة عمرانية من تشييد قصور و أسوار و زادت أهميتها الاقتصادية بوقوعها قرب البحر (مليكة، 2019-2020).

3-طبوغرافية المنطقة :

تتموضع مدينة تنس على هضبة صخرية بمحاذاة الساحل و ترتفع بحوالي 60 م عن مستوى سطح البحر إذ يتميز سطحها بتموجات داخل و خارج المدينة مما تظهر المنطقة جبيلة متضرسة نظرا لما تشكله من سلسة جبال الظهرة من حاجز منيع بين المدينة و الظهير ، و يلاحظ إلى إرتفاع قرب المدينة في جبال الحديد ب 462 م في الجنوب الغربي ، أما في الشمال الغربي يبدو السطح منبسط نسبيا حيث تتقلص الإرتفاعات إلى 40 م قرب الشريط الساحلي ، بينما في القسم الشرقي فإن معظم المرتفعات قد إتخذت سلسة إذ يصل أقصى ارتفاع بها إلى 400 م عند جبل " زرقات " و يخترق هذه السلسة الجبيلة الطريق الوطني رقم 11 مشكلا بذلك منفذا صعبا على طول المسافة الفاصلة بين "تنس " و " شرشال"، و يتميز هو الآخر بالإلتواءات و المنعرجات الخطيرة، أما السلسة الجبلية الجنوبية الشرقية الموجودة عند مدخل باب المدينة تمتاز بإنحدارها الشديد و يخترقها وادي "علالة " مساعدا بذلك منفذا قامت عليه الطريق رقم 19 الرابط بين المدينة و الولاية الشلف و يعتبر جبل "قيصر" الحد الفاصل بين منطقتي الساحل و السهوب مشكلا بذلك ثلاث كتل جبلية :

سلسلة جبل" بيسا " : و هي تقع ناحية الشرق ، و أعلى قمة بها تصل إلى حوالي 1157 م فوق سطح البحر ، كما تضم "رأس تنس" ، و هو حاجز بلا سكان ينتهي بصخور تشكل في مجملها ما يسمى برأس " تنس " ، و يعتبر أعلى نقطة في الساحل .

جبال "ما ينيس ": تندرج هذه المرتفعات ضمن الكتلة الجبلية الكبيرة للظهرة ، و التي تقع من ناحية الغرب ، حيث يبلغ أعلى إرتفاع بها حوالي 516م ، هذه المرتفعات موازية لسهل سيدي عكاشة في الجنوب .

مستويات بوحلو : يقع هذا القسم ناحية الجنوب ، هذه المستويات عبارة عن منطقة صغيرة يتراوح إرتفاع أعلى قمة بها ما بين 255م إلى 482 م ، لم يكن السطح في مجمله إقليم جبلي و لكن موضع مدينة "تنس " يتميز بصعوبة المسلك حتى داخل محيط المدينة بنفسها ، حيث تتموضع مدينة " تنس القديمة " على هضبة إرتفاعها يتراوح ما بين 40 م إلى 83 م ، و مركز التجمع الرئيسي على مستوى يتراوح ما بين 40 م و 60 م ، حي "علالة " مابين 20 م إلى 40

م و كذلك الأودية التي تخترقها كوادي " علالة " و و ادي "تافلاس" مما إستدعى إلى إقامة جسور داخل المدينة لربط الطرق و الشوارع ببعضها البعض (عبلة، تأثير الساحل على تكوين مدينة " تنس" مجاليا و وظيفيا ، 2013-2014).

1-3 - المناخ :

يعتبر المناخ من بين المقومات الطبيعية ذات الأهمية القصوى في تحديد مناطق الجذب بإعتباره العامل الذي يلعب دور كبير في تحديد قابلية الإستفادة من المناطق الساحلية و كذلك السياحة بالمنطقة و بإعتبار مدينة تنس مدينة مستقطبة للسكان و بالتالي فالمناخ يلعب دور كبير في إستقطاب ،فمدينة تنس يسودها مناخ البحر الأبيض المتوسط ذات مناخ معتدل ، صيف حار ورطب و شتاء معتدل إلا بارد، شبه جاف وهذا نظرا لموقعها الساحلي و الجغرافي و هي منطقة الأكثر عرضة للزلازل.

2-3- الرياح :

مدينة تنس معرضة لرياح بكثرة في كل الفصول خاصة في المناطق المرتفعة حيث تتراوح متوسط سرعات الرياح السنوية من 2.45 م /ث إلى 4.4 م /ث ، بمتوسط سنوي قدره 3.4 م/ث نذكر منها :

- **الرياح الغربية :** تستقر في فصل الشتاء فقط تزداد سرعتها بصفة خاصة في شهر مارس لتفوق 40 عقدة ، كما تعتبر من أخطر الرياح عند بلوغها الذروة سرعات كبيرة والتي تصطحب معها هي الأخرى إظطرابات جوية كبيرة.

- **الرياح الشرقية :** تهب في فصل الربيع مع عدم تشكيلها لأي خطورة، فهي تعمل على تلطيف الجو و تهدئة البحر، حيث تبلغ سرعتها التي لا تتجاوز 10 عقدات.

- **الرياح الشمالية :** لا يمكن ملاحظة هذه الرياح إلا في حال تحول الرياح من الشمالية الغربية إلى الشمالية الشرقية.

- **الرياح الشمالية الغربية :** تعتبر من أخطر الرياح بمدينة تنس تسبب عواصف كثيرة تفوق سرعتها 90 عقدة.

-**الرياح الشمالية الشرقية :** تهب بكل الفصول السنة بإستثناء فصل الصيف.

- **الرياح الجنوبية :** هي رياح يومية بمدينة تنس.

-**الرياح الجنوبية الغربية:** هي ذات فترة إنتقالية.

-**الرياح الجنوبية الشرقية :** تنفذ من خلال وادي علالة لتخترق السلسة التلسة (رحاب، 2021-2022).

3-3 -درجة الحرارة :

تتميز مدينة تنس بمناخ معتدل في فصل الصيف أكثر سخونة و خاصة في شهرين جويلية و أوت تبلغ الحرارة ذروتها، أما في فصل الشتاء يكون أكثر برودة في شهر جانفي، و يبلغ متوسطها السنوي 18.98 درجة مئوية .

3-4- التساقط :

1-1-الأمطار : أما بخصوص الأمطار تكون مرتفعة في فصل الشتاء خاصة في شهرين جانفي و ديسمبر بكميات معتبرة، أما في فصل صيف كمية الأمطار تكون منعدمة نوعا ما و بالتالي يعتبرالساحل منطقة جاف نوعا ما حيث يبلغ متوسط هطول الأمطار السنوي 414.7 ملم /سنة.

1-2-**الرطوبة النسبية :**

ساحل تنس عامة الرطوبة مستمرة به و ترتفع في الفترة الصباحية، ثم تقل حتى تختفي نهائيا إبتداءا من منتصف النهار لتعود و ترتفع باليل، حيث تتراوح الرطوبة النسبية للهواء في المنطقة بين 69 بالمئة و 79 بالمئة.

5- الشبكة الهيدروغرافية :

تعد الموارد المائية من العوامل الطبيعية الأساسية التي تسهم في دعم مختلف الأنشطة البشرية، خاصة من الجانب الزراعي والصناعي، حيث تمثل عامل مهم في تنشيط القطاع السياحي من خلال إستغلال الأودية والأنهار في الأنشطة الترفيهية والسياحية المتنوعة، إلى جانب وجود الينابيع والمجاري المائيةالتي بدروها تعد مناطق جذب لسكان.

كما تتميز ولاية الشلف بثروة هيدروغرافية مهمة، وهذا يعود إلى موقعها ضمن نطاق البحر الأبيض المتوسط وما يرافقه من تساقط معتبر للأمطار، الأمر الذي ساهم في وفرة مواردها المائية السطحية. وتتنوع هذه الموارد بين الأودية والسدود والينابيع، مما يمنح الولاية أهمية مائية وإستراتيجية على المستوى الجهوي.

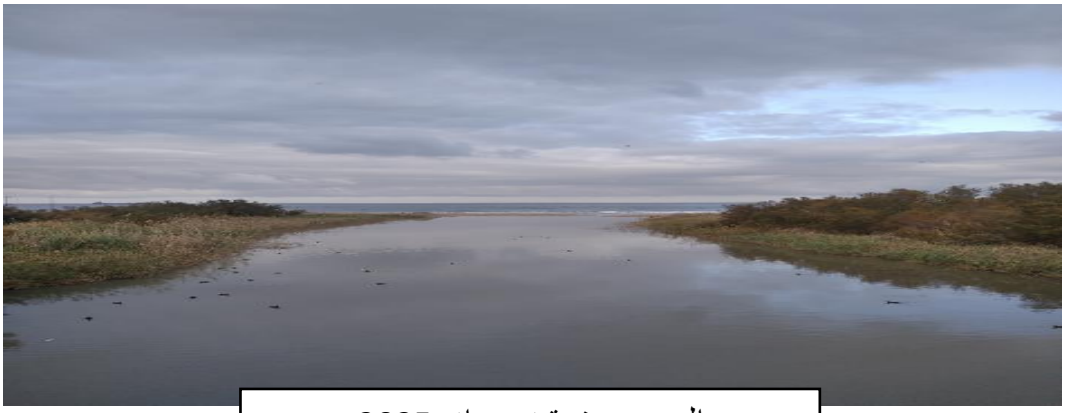
ومـن أبـرز المجـاري المائيـة التـي تزخـر بهـا الولايـة نـذكر: وادي علالـة، وادي بوسفسـة، وادي كـراميس، وادي الفضـة، وادي تـاغزوت، ووادي فوسـين، إضـافة إلـى مجموعـة مـن السـدود التـي تلعب دورًا مهما في توفير المياه ودعم التنمية المحلية.

كمـا تتقـاطع بلديـة تـنس مـع 03 أوديـة رئيسـية بوشـغال إلـى الشـرق و العمـري إلـى الغـرب، و علالـة الذي يعبر مدينة تنس، و الذي يتجه مساره من الجنوب إلى الشمال.

و تتمثل الموارد المائية بمدينة تنس في ما يلي :

4-1-وادي علالـة : يمـر وادي علالـة شـرق مدينـة تـنس ثـم بسـهل سـيدي عكاشـة مـرورا بفتحـة جبـل قيصـر بمدينـة تـنس القديمـة و الـذي يشـكل حـوالي 75 بالمئـة مـن محيطهـا، حيـث يقـع علـى إرتفـاع مـن 40 م إلـى 50 م مكمـلا بـذلك الـوادي مسـاره ليصـب فـي البحـر و يمـر عبـر مسـاحة بحـوالي 32000 هكتار حيث بلغ مردود 90 لتر \ ثانية.

الصورة رقم 02 : وادي علالة (تنس)

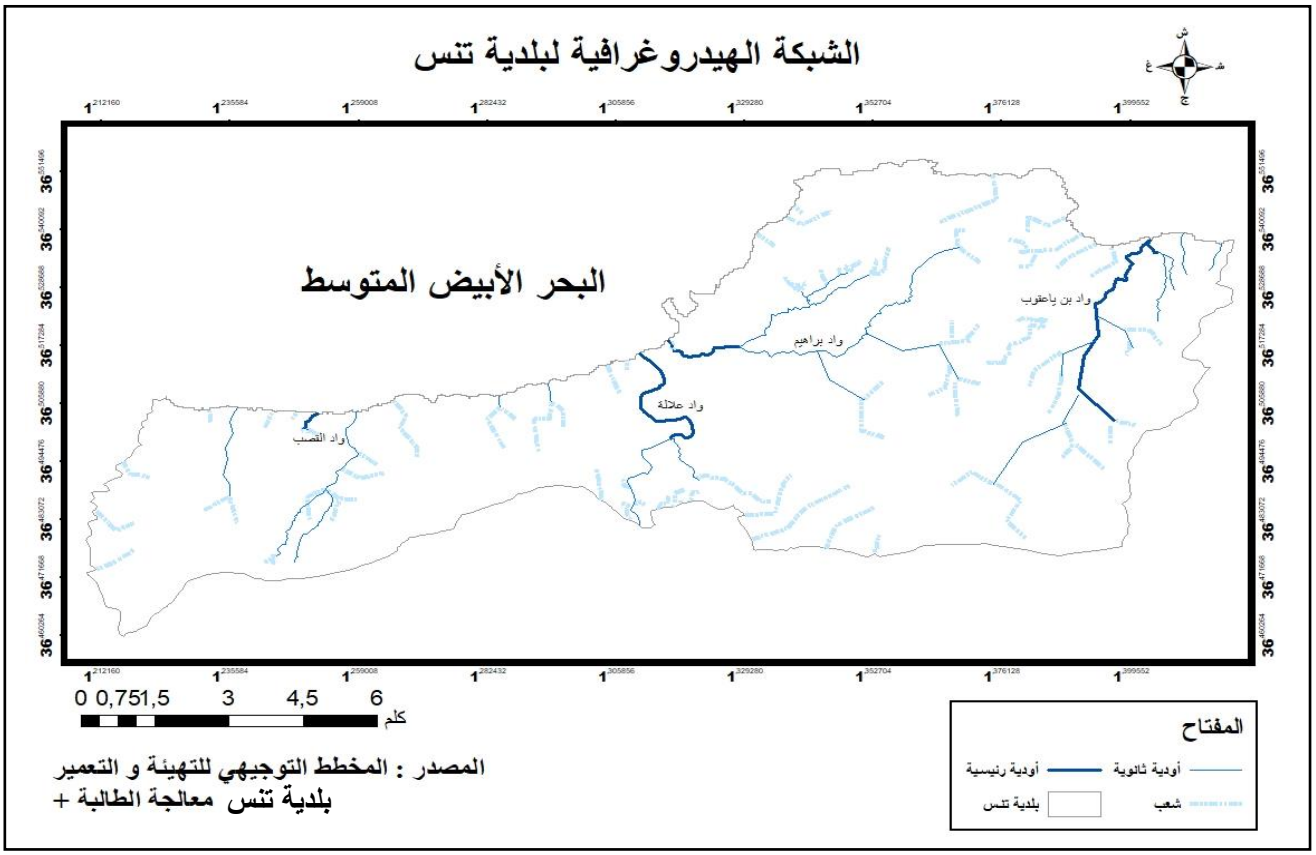


المصدر: تحقيق ميداني2025

4-2-وادي تيفلاس :

يحتل المرتبة الثانية من حيث الأهمية في الإمداد بالمياه ، يقع في الجهة الشرقية و يمر عبر مساحة تقدر بحوالي 16000 هكتار . (رحاب، 2021-2022)

الخريطة رقم 02 : الشبكة الهيدروغرافية لمدينة تنس



2- الخصائص الطبيعية و البشرية لساحل تنس :

تزخر مدينة تنس بخصائص طبيعية و بشرية متنوعة و هي :

1-المجال الطبيعي :

1-1التضاريس الساحلية :

تهيمن التلال و الجبال على منطقة تنس ، حيث تتروح الإرتفاعات بالمنطقة مابين 30 متر إلى 759 متر. تقع معظم التلال في أعلى المناطق في الشمال و جنوب مدينة تنس، بينما أدنى المناطق تتموضع في الوسط المنطقة.

الصورة رقم 03 : التضاريس الساحلية



المصدر : تحقيق ميداني 2026

1-2الشواطئ و المنحدرات :

تتميزبلدية تنس بساحل كبير مقارنة بالبلديات المجاورة لها . ساحل متنوع يمزج بين الشواطئ الرملية و الخلجان البحرية ، إضافة إلى المنحدرات الصخرية .

يبلغ طول الشريط الساحلي لبلدية تنس حوالي 20 كم، تتواجد به عدة شواطئ التي تدخل ضمن السياحة الساحلية بالمنطقة لكونها وجهة لسياح و السياحة إضافة إلى الحقول المرجانية المتواجدة بالمنطقة منها :

1- **شاطئ التراغنية :** هذا الشاطئ مغلق أمام السباحة لأنه غير قابل للوصول ، حيث يقع شاطئ تراغنية ببلدية تنس يحده من الشمال البحر الأبيض المتوسط ، ومن الشرق الخط الحالي للطريق الوطني رقم 11، ومن الجنوب الحد الذي يقطع الوادي على طول 1000 متر من مصبه ، بعرض 25 مترا ، ومن الشمال الغربي الطريق المؤدي للشاطئ ، يتميزشاطئ تراغنية بإحتوائه على مادة المرجان الثمينة إضافة إلى إحتوائه على غابات المحيطة بالمنطقة و وجود مخيمات صغيرة (رحاب، 2021-2022).

2- **شاطئ سيدي مروان :** هذا الشاطئ منطقة محظورة على التجول ، أنها منطقة حساسة للغاية ، كما أنها تستحق الحماية نظرا لتنوعها البيلوجي الغني ولاسما شعابها المرجانية حيث يبغ طوله 1813 متر (Mohammed, 2012-2013).

الصورة رقم04 :شاطئ صخري (تغالميت سيدي مروان)



المصدر : تحقيق ميداني 2026

3- **الشـاطئ المركـزي :** يتمركـز فـي وسـط مدينـة تـنس ، يحـده مـن الشـمال البحـر الأبـيض المتوسـط و مـن الجنـوب تجمعـات سـكانية، مـن الشـرق مينـاء تـنس و مـن الغـرب حـدود شـاطئ المرينة ، تمتد على طول الساحل و يتميز برماله الناعمة و عمق ضئيل.

الصورة رقم 05 : الشاطئ المركزي



المصدر : تحقيق ميداني2026

4-شـاطئ المرينـة : شـاطئ مسـموح السـباحة فيـه يقـع غـرب الشـاطئ الرئيسـي ، يحـده مـن الشـمال الأبـيض المتوسـط و مـن الجنـوب كـورنيش الشـاطئ ومـن الشـرق حـدود الشـاطئ المركـزي، بطـول 817 متر.

الصورة رقم 06 : شاطئ المرينة



المصدر : تحقيق ميداني2026

4-**شاطئ واد القصب :** شاطئ مسموح السباح فيه، يقصد إليه بكثرة السكان المحليون وخاصة أنه له تشكيلات صخرية يعرفها سكان المقيمين بالمنطقة.

الصورة رقم 07 : شاطئ واد القصب



المصدر: تحقيق ميداني 2026

5-شاطئ ماينيس : شاطئ يتميز بثروته البيولوجية و هو شاطئ غير محروس، و يتميز بقربه من غابة ماينيس.

الصورة رقم 08 :شاطئ ماينيس

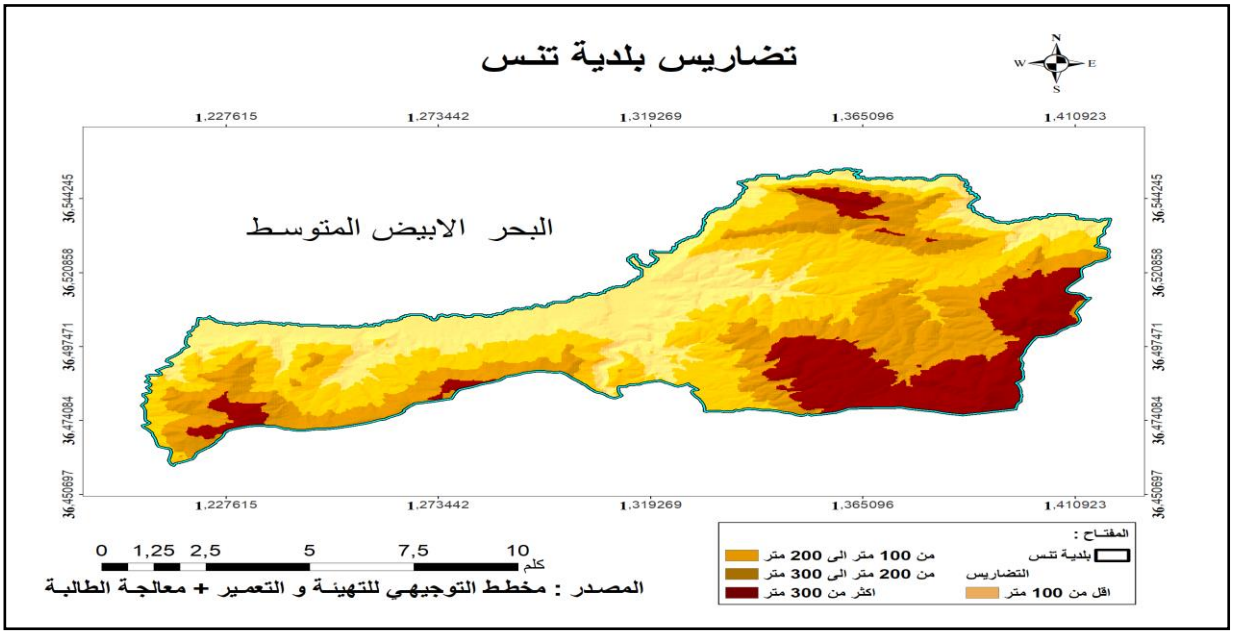


المصدر: تحقيق ميداني 2026

2-2-1 :المنحدرات :

تتمتع بلدية تنس بموقع جغرافي إستثنائي إذ تنتصب على المنحدرات الشمالية لسلسة جبال الظهرة، المطلة على البحر الأبيض المتوسط، كما أنها تضم تضاريس وعرة إلى جانب منحدرات خضراء تمتد على طول إتجاه الساحل، كما تشكل جزء من غابة تنس . أي تعلو منطقة الدراسة قمم الشمال و الجنوب، بينما تنخفض الوديان كما تزخر بأنهار متعددة، كما تتميز بمنحدرات تتجاوز 25 بالمئة و يسود تجانس مورفولوجي بفعل إنتشار الجبال بالمنطقة، مدينة تنس محيطة بالقمم من كل جهة، تقع أراضيها أكثر إنحدار في الشمال و الجنوب، بينما تمتد المناطق الأكثر إستواء مقابل الساحل.

خريطة رقم 03 : خريطة التضاريس لبلدية تنس



3-2-1 الغطاء النباتي :

المقومات المناخية التي تتميز بها المنطقة المناخ شبه الرطب، حيث تشكل السواحل من بين الأماكن المناسبة لنمو غطاء نباتي كثيف و متنوع ، مقارنة مع المناطق الداخلية . فمن خلال التدخل البشري على الغابات و زيادة عدد الحرائق و التوسع على الأراضي الزراعية إضافة إلى الإستغلال السياحي و الاقتصادي الذي لم يمد مجال لنمو غطاء نباتي ملائم .

الغابة نظام بيئي متكامل يعتمد في إستمراريته و توازنه على التنوع النباتي مثل الأحراش و البلوط و الصنوبر بأنواعه (الحلبي، الثمري، البحري) و الأو كالبتوس .....إلخ. حيث تعتبر من أهم الموارد الطبيعية التي إعتمد عليها الإنسان منذ القدم ، مصدر رزقه و مسكنه، و مع تطور القطاع الصناعي تدهورت حالة الغابات بسبب الإستغلال العشوائي ما أدى إلى تقلص مساحتها و أيضا بمساهمة الحرائق بشكل كبير إلى تراجع الرقعة الغابية مانتج عنها إنجراف لتربة و تصحرها ما إنعكس سلبا على الثروة الحيوانية.

و تعد الغابات من الثروات الطبيعية الأساسية و التي لها دور كبير في الحفاظ على التوازن البيئي، إلا أن النظام الإيكولوجي يتدهور يوم بعد يوم بسبب التلوث البيئي الناجم عن مخلفات الناس الذي ينتشر في جميع أنحاء الغابات، فلا بد الإهتمام بها و المحافظة عليها خاصة من الحرائق في فصل الصيف التي تكتظ و تنتشر بسرعة ناجمة عن تهور المجتمع دون معرفة الأضرار المتسببين فيها في النظام البيئي، فالغابات بشكل عام تساهم في تنمية القطاع السياحي للإستجمام و الراحة على المستوى المحلي . فغابات مدينة تنس لها أهمية كبيرة كما تنتمي غابات مدينة تنس إلى سلسلة جبال الظهرة من الجهة الشرقية و لها واجهتين أساسيتين هما : الواجهة البحرية الغابات بالقرب من الساحل ما تعرف بالغابات الساحلية و الواجهة الجنوبية الغابات الواقعة داخل بلدية تنس التي تتمثل وظيفتها الأولى في حماية التربة من الإنجراف، حيث تقدر المساحة لهذه الغابات إلى ما يقارب 5933 هكتار.

كما يعتبر الغطاء النباتي عامل هام و أحد مؤشرات التدهور في الوسط الساحلي، إضافة إلى إعتبارهذه النباتات مغطية للحبل الكثباني و تتميز بجذور تثبت الرمال ،مدينة تنس تتميز بتنوع الغطاء النباتي حيث يسودها الغابات كعنصر أساسي كما يتمثل أغلبية الغطاء النباتي في أشجار البلوط الفليني و الصنوبر الحلبي ، فأغلب الغابات لها طابع سياحي بإمتياز و تقع بالقرب من الساحل .

-غابات سيدي مروان بمساحة تقدر 200 هكتار.

-غابات ماينيس بمساحة تقدر 350 هكتار.

-غابات تراغنية بمساحة تقدر ب 400 هكتار.

جدول رقم01 : يمثل أهم أنواع الأشجار المتواجدة في الشريط الساحلي :

الغابات	المساحة / هكتار
صنوبر الحلبي	34.843
صنوبر الثمري و البحري	845
أحراش	26.462
الكاليتوس	1.580
بلوط فليني -بلوط الأخضر	6.500

المصدر : مديرية الغابات لولاية الشلف + (عناب، 2005-2006)+(معالجة الطالبة)

يتميز الشريط الساحلي لولاية الشلف بموارد طبيعية متنوعة و مختلفة إذ تقدر المساحة الغابية لولاية ب 70.430 هكتار و تتنوع مابين أحراش و الصنوبر الحلبي و البحري، الأحراش و البلوط الأخضر و الفليني و الكاليتوس ..

كما تستخدم أشجار الفليني في المنطقة في صناعة خلايا النحل .

الجدول رقم02 : المناطق الزراعية بمدينة تنس

البلدية	المساحة الزراعية القابلة لإستخدام	إجمالي المساحة الزراعية
تنس	978 هكتار	1100 هكتار

المصدر : مصلحة البلدية 2015 – تحقيق ميداني

- **المخاطر الطبيعية (التعرية ، الإنجراف ، الفياضانات) :**

1- التعرية :

تعد التعرية من العمليات الجيومورفولوجية الأساسية التي تساهم في تشكل سطح الأرض و أيضا في تفكك و نقل و نحت لمكونات التربة و الصخور من مكان لأخر بفعل عدة عوامل طبيعية مختلفة منها المياه الجارية و الرياح، إضافة إلى تأثير لبعض الأنشطة البشرية، كما أنها تعتبر من أهم العوامل المؤدية إلى إلى تدهور التربة مسببت في ذلك في فقدان الطبقة السطحية الغنية بالعناصر الغذائية، مؤدية بذلك إلى إنخفاض خصوبة الأراضي و تراجع قدرتها الإنتاجية كما تختلف شدة التعرية بأختلاف طبيعة الوسط البيئي و درجة الغطاء النباتي و خاصة شدة العوامل المناخية بالمنطقة ما يجعلها ظاهرة ديناميكية و متغيرة بأستمرار. و من الأسباب المحفزة لهذه الظاهرة يمكن إرجاعها إلى :

أ- الظروف الطبيعية :

ويقصد بها الأسباب الطبيعية وخصائص السطح و التغيرات التي حصلت خلال فترات زمنية مختلفة .

ب- النشاط البشري :

و يعود ذلك إلى زيادة الكبيرة في عدد السكان و التي ترافقها زيادة في كمية الإستهلالك و بالتالي زيادة الطلب في الإحتياجات الغذائية و على غرار التطور التكنولوجي الحاصل لتحسين الأوضاع الإجتماعية و الإقتصادية للإنسان مادفع به إلى زيادة الإستغلاله للموارد الطبيعية بصورة مكثفة و إمتداده على مستوى المناطق الهامشية ذات النظام البيئي غير المستقر و ضعف التهيئة و غياب التنظيم العمراني و إستغلال الغير عقلاني للفضاءات الطبيعية و إستغلال الشواطئ بشكل غير منظم مسببت في ذلك هشاشة و تدهور للبيئة و التربة (عناب، 2005-2006).

-كما تتعرض الشواطئ البحرية لعمليات التعرية بدرجات متفاوتة بحسب طبيعة العوامل التي تتحكم بذلك، فالتعرية ناتجة عن فعل الأمواج و المد و الجزر و التيارات البحرية و تأثر على الشواطئ من خلال :

- الفعل الهيدروليكي للأمواج :

ينتج عن إصطدام الأمواج بالشواطئ إنضغاط الهواء الموجود أمامها في الشقوق و الفواصل التي تتضمنها مكونات تلك الشواطئ، عند إندفاع الأمواج نحو الشواطئ تؤدي إلى ضغط الهواء و بعد تراجعها بشكل مفاجئ تؤدي إلى حدوث إنفجاري و بتكرار تلك العملية تتوسع الشقوق و الفواصل فتزداد عملية التعرية و الإنهيار و الإنزلاق فتتراجع الشواطئ نجو اليابس حيث تهدد كل ماهو موجود من منشآت على السواحل أو سكنات معرضت بذلك لإنهيارات (الدليمي، 2025).

- إرتطام و إحتكاك الرواسب الصخرية ببعضها البعض التي تحملها الأمواج بالأجزاء السفلى من الشواطئ وخاصة مناطق الإنجراف ، تعمل على تآكلها و قد يتضامن عملها مع العمل الهيدروليكي للأمواج و و التجوية في تمدمير الصخور. (التجوية : تفتيت الصخور في مكانها. التعرية : نقل الفتات الصخري بعد تفككه بواسطة الماء أو الرياح أو الأمواج) (الدليمي، 2025).

- التجوية تعمل مياه البحار على إذابة بعض الصخورالتي تتكون منها الشواطئ، كما يكون لقوة هبوط المياه فوق الشواطئ عند التعرض إلى العواصف و الأعاصير الشديدة أثر في تحطيم الشواطئ (الدليمي، 2025).

2-1 – مسببات التعرية الساحلية :

- الأمواج و التيارات : تعمل الأمواج على ضغط الهواء داخل الشقوق الصخرية، كما تنقل الرواسب و تزيلها تدريجيا.
- العواصف و الأعاصير : تضاعف قوة الأمواج مما يتسبب في نحت السواحل و إبتلاع مساحات كبيرة من الشواطئ في وقت قصير.
- إرتفاع منسوب البحر : يؤدي ذوبان الجليد الناتج عن التغيرات المناخية إلى غمر الشواطئ و زيادة عمق المياه مما يوصل طاقة الأمواج إلى مناطق أبعد داخل اليابسة (salomon, 2009).

2- إنهيارات أرضية و إنهيارات ضفاف الأنهار :

-الإنجراف :

مفهوم الإنجراف : يعرف الإنجراف على أنه عملية تآكل للشريط الساحلي و تراجع للبحر نحو اليابسة و الذي يكون لأسباس سواء عن طريق الأمواج عن طريق المد و الجزر أو بفعل الرياح، أو يكون بفعل تدخلات البشرية من خلال البناء العشوائي و تحريف لمجاري الأودية و البناء من قربها.

في ما يخص مدينة تنس تعاني نوعا ما من الإنجراف الذي يعود لإقامة السكنات بطريقة عشوائية على الشريط الساحلي غير مدرك لأخطار التي تقع من جراء البناء العشوائي و تعطيل حركة التيارات البحرية للأمواج، ما زادت في ظهور ظاهرة الإنجراف البحري و ظهور تآكل الرمال. فبفعل التجاوزات السكانية التي تعرفها المدينة مازادت من حدة و ظاهرة الإنجراف.

-الإنزلاق :

-جنوب تجمع الشعارير(على مستوى المجمع السكني رقم 238 على الطريق الوطني رقم -11-، تجمع سيدي عبد القادر (جنوب غرب المجمعة الرئيسية لمدينة تنس) و الجزء الشرقي واد بويعقوب.

أما بالنسبة لإنهيار ضفة النهر :

-توجد صخور اللينة المتبقية بشكل عام على التضاريس شديدة الإنحدارات وتعرضها للتآكل الشديد في حالة هطول الأمطار الغزيرة و إزالة الغابات، فمن خلال هذه الجوانب الجيولوجية للمنطقة تشير إلى وجود إنهيار أرضي في الجزء الجنوبي من منطقة تنس الحضرية الذي

يعرف باسم إنهيار سيدي عبد القادر و وجود صدع يمتد من الشمال إلى الجنوب الذي يسمى بالمسلخ، إذ ترتبط هذه الظاهرة إرتباطا وثيقا بتكتونية المنطقة.

-الجزء الجنوبي من البلدية (التجمعات الثانوية لبلدية أولاد العربي بما يعرف بدوارالمرشيش)

3- الفياضانات :

3-1-تعريف الفياضانات :

يعرف على أنه إرتفاع منسوب المياه في المجرى المائي نتيجة لتساقط أمطار بكميات كبيرة تتجاوز قدرة تصريف مجرى الوادي مما يؤدي إلى خروج المياه و غمر المناطق المجاورة لمجرى الوادي .

و الفياضانات تكون إما موسمية يمكن التنبؤ بها في حالة سقوط أمطار غزيرة و تصل إلى مرحلة التشبع مؤدية إلى حدوث الفيضان.

-عانت مدينة تنس من الفياضانات في السنوات1985-1988-1989-1990-2000 و 2001 .

-مدينة الطوارئ Cité d'urgences (الخطر الناجم عن فيضان وادي علالة .

-منطقة الكهوف الواقعة أسفل وادي بوفسوسة و الذي يشكل مصرفا طبيعيا يحمل مياه الأمطار من مرتفعات المدينة بإتجاه البح .

فقد شهدت مدينة تنس فيضان 2001الذي تسبب في إرتفاع منسوب الواد واد علالة و إرتفاع منسوب البحر ما أدى إلى تدفق على السكنات مسببت فيضانات عارمة بالمنطقة و خاصة للقاطنين بالقرب من الوادي واد علالة و بالقرب من الشاطئ، و بالتالي المنطقة معرضت لحودث كوارث كثيرة منها الفياضانات و عدم وجود سدود وبالتالي محدثت تلوث للبحر بفعل نقل مواد و رواسب من الوادي و ترسب التربة إلى البحر . و أيضا وجود السكنات بالقرب من الوادي و البنايات في عرض 300 متر الذي يمنع البناء فيه وفق القانون 02-02 المتعلق بحماية و تثمين الساحل المؤرخ في 05 فيفري 2002.

الصورة رقم09 : السكنات قرب واد علالة



المصدر : تحقيق ميداني 2026

و من أسباب حدوث الفيضان منها :

-يعود إلى الكثافة العمرانية و السكانية في المناطق القريبة من الأودية التي تصل إليها المياه في حالة إرتفاع منسوبها.

-نوعية إستخدام الأراضي التي تكون هشة سريعة إنزلاق بالقرب من الأودية.

-مقدار المياه الجارية و سرعة جريانها.

-معدل إرتفاع منسوب المياه .

-كمية و نوعية الترسبات التي تحملها المياه الجارية.

1- مظار الحساسية البيئية و الإختلالات بالمجال الساحلي :

-لساحل تنس مستويين من الحساسية الساحلية :

1-حساسية عالية في الجهة الغربية : التي بدورها تتميز هذه المنطقة بوجود شواطئ رملية، التي يجعلها عرضة للمخاطر الطبيعية منها التآكل الساحلي و الفياضانات البحرية .

2-حساسية منخفضة إلى متوسط من الجهة الشرقية (cap de tenes): يتميز بوجود منحدرات في المنطقة متوسطة و وجود تضاريس ساحلية عالية، مايجعلها أقل عرضة للمخاطر الطبيعية .

أيضا جيومورفولوجيا الساحلية تؤثر على المنحدرات و التضاريس الساحلية و تقاوم الفيضانات إضافة إلى نوع الشواطئ الرملية و الصخرية، الرملية اكثر عرضة للتآكل من الصخرية.

-الإختلالات بالمجال الساحلي :

مدينة على غيرها من المدن الساحلية التي تعاني من الإختلالات بالمجال الساحلي سواء كانت إختلالات فيزيائية و أخرى كيمائية و حتى بشرية .المتمثلة بعثها في توسع العمراني الغير منتظم و إستنزاف لأراضي الفلاحية، إضافة إلى مظاهر التلوث التي تشهده مدينة تنس و خاصة من مصب النهر واد علالة الذي ينقل الملوثات و يتم صبها في البحر مسبب في ذلك تلوث لبحر وللكائنات البحرية محدثا إختلالا في التوازن البحري و السباحة بقربه أيضا مخلفات السائحين في الشواطئ من ملوثات للرمال الشطئية.

1-التلوث :

يعتبر مفهوم التلوث على أنه التغير الكمي أو الكيفي في مكونات الكرة الأرضية و في الصفات الكيمائية و الفيزيائية لعناصر البيئة وهي عبارة عن ملوثات تخل بالنظام البيئي و كما أنها تعرض الإنسان للخطر.

وحسب مؤتمر ستكهولم 1976 م عرف التلوث على أنه " أي خلل في أنظمة الماء و الهواء و التربة أو الغذاء يؤثر بشكل مباشر أوغير مباشر على الكائنات الحية و يلحق الضرر بالممتلكات الإقتصادية (خليفة، 2015).

1-1-أنواع التلوث :

-تلوث الهواء : هو الحالة التي يكون فيها الهواء محتويا على مواد بتركيزات تعتبر ضارة بالنسبة لصحة الإنسان و تنقسم مصادر تلوثه إلى طبيعية كالغازات و الأتربة الناتجة عن الحرائق أو البراكين و أيضا نتيجو أنشطة الإنسان المختلفة الذي يحدث بكثرة في المدن و يسبب الكثير من الأمراض نتيجة الغازات الملوثة المنبعثة و خاصة تلك الناتجة عن إحتراق المواد النفطية و التي مصدرها النشاط الصناعي .

أيضا وسائل النقل لها دور و تساهم بإختلاف أنواعها بشكل كبير في تلويث الهواء (خليفة، 2015).

-تلوث الماء: يقصد به إحداث إتلاف أو إفساد نوعية المياه الذي يؤدي إلى إختلال بالتوازن الإيكولوجي و حسب القانون الجزائري لحماية البيئة المادة 02 من القانون تعرف تلوث المياه على أنه كل تغيير مباشر أو غير مباشر يتسبب فيه كل فعل يحدث أو قد يحدث و ضعية مضرة بالصحة و سلامة الإنسان و النبات و الحيوان و الهواء و الجو و الماء و الأرض و الممتلكات الجماعية و الفردية.

-تلوث التربة : هو عبارة عن إدخال مواد غريبة فيها يسبب ذلك في تغييرات فيزيائية و كيمايئية لمكونات التربة.

النفايات :

يعتبر أهم مصدر للتلوث، فهوكل مايلقيه الإنسان من قاذورات و مياه مستعملة و قمامة يعتبر نفايات فالتمو الديمغرافي و التطور الإقتصادي و التصنيع، و إرتفاع مستوى الإستهلاك، أدى إلى زيادة أشكال و أنواع التلوث و زيادة مصادرها.

تدفن النفايات التي تجمع يوميا في مكب نفايات ساحلي يقع على بعد حوالي 05 كيلو مترات من مركز المدينة، و يمتد على مساحة تقارب هكتارين، إذ يعتبر هذا المكب غي مهيأ كليا و غير مسيج و غير مراقب و يعمل منذ عام 1982، و يمكن الوصول إليه عبر الطريق الوطني رقم -11- و نظرا لقلة الأراضي المناسبة داخل البلدية، تم إنشاء المكب في أراضي بلدية سيدي عبد الرحمان. و بموقعه على البحر، يقع المكب بالقرب من أراضا زراعية، الذي بدورها تشكل تهديد كبير على الأراضي، و كما أصحاب الأراضي يطالبون السلطات في إغلاق هذا المكب.

أيضا صعوبة الوصول إليه عبر الطريق الوطني رقم -11- إذ يصعب على الشاحنات الكبيررة الوصول إليه بسبب المسار المؤدي إليه في حالة سيئة.

و باتالي غياب مراكز الردم التقني، مؤدية إلى وجدود مفارغ عشوائية للنفايات التي تهدد بكارثة صحية و تلوث للبيئة و التي يتم حرقها في أماكم بعيدة عن التجمعات مؤدية بذلك تلوث الهواء، و أيضا وجود مفرغات في أماكن بعيدة عن التجمع الحضري و لمنها بالقرب من الساكنة القاطنين بتلك المناطق.

و مشكلة الرمي العشوائي للنفايات مؤدية إلى تلوث للمناطق السكنية و خاصة البحرو الشواطئ مسببت في ذلك تلوث مياه البحر و مشاكل إيكولوجية لأسماك و الكائنات البحرية.

و بإعتبار مكب الوحيد في المدينة المعتمد عليه في تخلض من النفايات منذ فترة زمنية بعيدة إذ يعتبر هش ومكان غير مناسب بالنسبة لموقعه.

الصورة رقم 10 : النفايات بالقرب من الشاطئ **الصورة رقم11:**مكب النفايات في منطقة ماينيس





المصدر: تحقيق ميداني 2026

جدول رقم03 : يمثل أهم النقاط لرمي النفايات على مستوى الشريط الساحلي لبلدية تنس

البلدية	أماكن رمي النفايات	عدد النفايات	طبيعة النفايات
تنس	-النشاط المركزي الناتج عن واد علالة و و اد بوفوسة -شاطئ واد القصب -نفايات المذبحة مباشرة على الشاطئ -نفايات الثكنة العسكرية بجانب المذبحة -نفايات 360 مسكن -نفايات حي الشعارير و حي رقون	11	حضري

المصدر: مديرية البيئة لولاية الشلف لسنة 2013+ (خليفة، 2015)+معالجة الطالبة

من خلال الجدول رقم نلاحظ وجود 11 نقطة لرمي النفايات في مدينة تنس الناتجة عن المياه المستعملة و أغلبها تصب بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في واد علالة و واد بوفوسة، بدون وجدود محطة للتصفية في بلدية تنس، كما أنها تعتبر الأكثر تأثيرا على الساحل.

بعض الصور للتدهور البيئي في ساحل الشلف مدينة تنس

الصورة رقم12:النفايات الناتجة عن المذبحة



الصورة رقم13:نفايات واد بوفوسوسة



المصدر : مخطط تهيئة الساحل 2013

الصورة رقم14 :واد علالة



الصورة رقم 15:نفايات الثكنة العسكرية



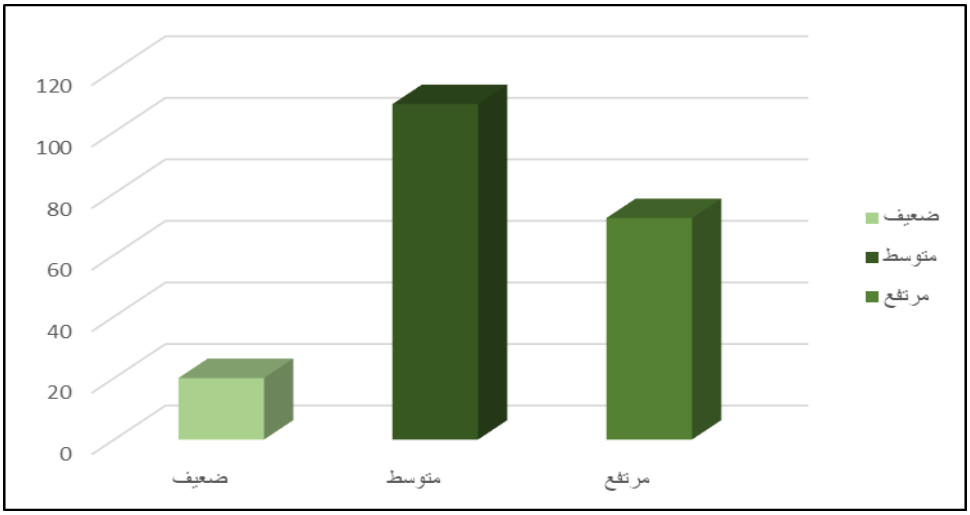
المصدر : مخطط تهيئة الساحل2013

الجدول رقم 04 : مستوى التدهور البيئي في مدينة تنس

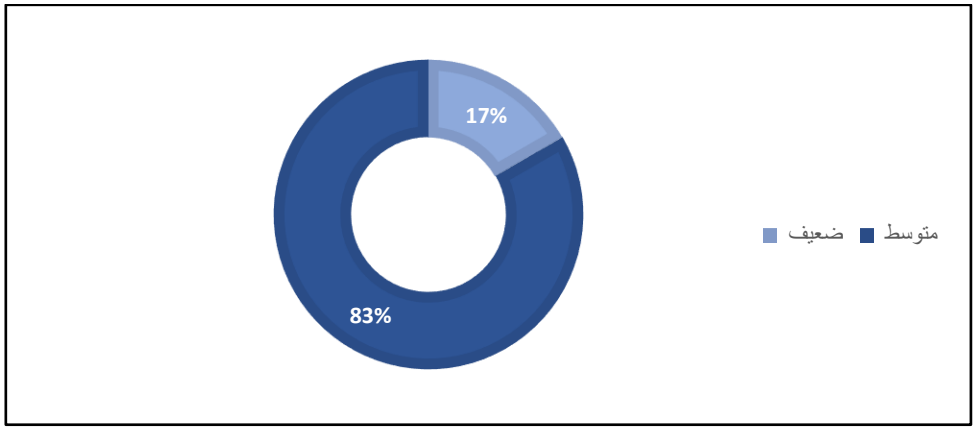
مستوى التدهور البيئي	العدد	النسبة%
ضعيف	20	10
متوسط	109	54
مرتفع	72	36
المجموع	201	100

المصدر :من إعدادالطالبة بناءا على نتائج الإستبيان في ماي 2026

الشكل رقم 02 : أعمدة بيانية لمستوى التدهورالبيئي في مدينة تنس رأي السكان



الشكل رقم 03 : دائرة نسبية لمستوى التدهور البيئي بالنسبة للفاعلين



-مستوى التدهور البيئي في مدينة تنس:

بناءا على جدول رقم 04 و الأشكال البيانية،ذات صلة الشكلين رقم 02 الخاص بنتائج إستبيان السكان و الشكل رقم 03 الخاص بالفاعلين،هنالك تقاربا ملحوظا في تقييم مستوى التدهور

البيئي بمدينة تنس .حيث تشير الآراء إلى تباين في درجات هذا التدهور التي تشهده المدينة، إذ يرى 54% من الآراء على أنه تدهور متوسط، في حين يصنفه 36% منهم كتدني مرتفع نسبيا، بينما 10% يرون على أنه ضعيف خلال هذه السنوات الآخيرة.

ويرتبط هذا الإختلال البيئي بالدرجة الأولى إلى التنامي العمراني المتسارع و المكثف على طول الشريط الساحلي، مدفوعا بتركز الأنشطة الإقتصادية و الضغط الديموغرافي و ينعكس هذا الوضع خاصة في تقييم الفاعلين الذي أكدوا بنسبة 83% على تنامي حدة التدهور، مأكدين ذلك من خلال تراجع الوعي البيئي لدى الساكنة بمخاطر التلوث الساحلي،مع عجزالملحوظ بالمدينة في تفعيل الآليات القانونية و الردعية لحماية المنظومة الساحلية من الإنتهاكات المستمرة.

-التدخل على الكثبان الرملية :

حيث تتعرض التجهيزات العمومية و المنشآت العمرانية إلى خطر الغمر البحري، أيضا خطرالنهب البشري للرمال البحرية و أيضا إستعمال الشواطئ و المناطق الغابية و تحويلها إلى مناطق توسع و إنشاء المطاعم و المحلات على حساب الثروات الطبيعية.

-الإستغلال المفرط للساحل:

من خلال عمليات النهب و السرقة للرمال الشاطئية المسبب في ذلك عامل التعرية و نقص النقص الموارد المائية فسرقة الرمال تؤدي إلى زيادة عامل التعرية و رجوع في الخط الساحلي، تدهور الشواطئ، و عدم إستقرار الأرضية و المياه الجوفية (العاطي، 2017).

-التلوث بفعل الصيد البحري المفرط :

يعتبر الصيد البحري موردا إقتصاديا هاما، و مصدر غذائيا فعال بالمنطقة، إذ النشاط المكثف لصيد البحري يسبب إختلالا في التوازن البيئي و خاصة في النظام الإيكولوجي وفي فترة تكاثر الأسماك إذ يمنع الصيد إلاأنه يوجد مخالفات، وإعتبارمنطقة البحر الأبيض المتوسط غنية بالثروة السمكية، إذ يستعمل الصيادون أدوات الصيد المحرمة دوليا كإستعمال المتفجرات لصيد أكثر وهذا النشاط الأكثر إستعمال و خاصة للسكان المحليين فإنه يسبب إختلال في التوازن البحري (خليفة، 2015).

-التلوث بفعل سرقة الرمال و تعرية الشواطئ :

تعد سرقة الرمال من بين الأسباب التي تساهم بشكل كبير ومباشر في تلوث البحر، إذ تختفي الآلاف من الأطنان سنويا من الرمال و بطريقة غير شرعية لإستعمالها في أغراض البناء و التعمير، و كذا إقامة المنشآت السياحية.

فالشواطئ الجزائرية ككل يمكن القول أنها تعاني من هذه الظاهرة، مما أدت إلى فقدان للشواطئ قيمتها الجمالية، فقد أصدرت السلطات تعليمات ردعية لهذه التجاوزات في حق كل متدخل في هذا العمل .

وقد أدت ظاهرة سرقة الرمال الشاطئية إلى تعرية الشواطئ، و إمكانية مجاورة السواحل و البناء بالقرب منها، فبفعل التعدي المستمر أصبحت السواحل بالقرب من المباني السكنية بالمنطقة . إذ تصبح هذه السكنات و المنشآت بدون حماية طبيعية أمام التيارات البحرية و الأمواج المتراطمة خاصة في فصل الشتاء .الذي قد يعرض هذه السكنات إلى خطر الإنهيار . (خليفة، 2015)

-حرائق الغابات : يعد خطرحرائق الغابات إختلال في التوازن البيئي، فهو مرتفع في منطقة تنس، نظرا لحساسية غاباتها للحرائق و التي بدورها أغلبها تتكون من أنواع الصنوبر (صنوبر الحلب و هو بدوره نوع شديد الإشتعال حيث بين عامي 2000و 2009 بلغت المساحة الإجمالية المحترقة في المنطقة ما يقارب 365.8 هكتارا.

الجزء الشرقي أكثر تضرر و تأثر بالحرائق بسبب طبيعة الغطاء النباتي و التضاريس و أيضا قرب السكان من المناطق الحرجية.

أما الجزء المركزي أقل عرضة للخطر نظرا لهيمنة شجرة الثويا التي تعتبر مقاومة للحرائق .

فمدينة تنس شهدت حريقين كبيرين 1977 (40 هكتار) و 2007 (10 هكتار) .

الصورة رقم 16: حرائق الغابات سيدي مروان 2023



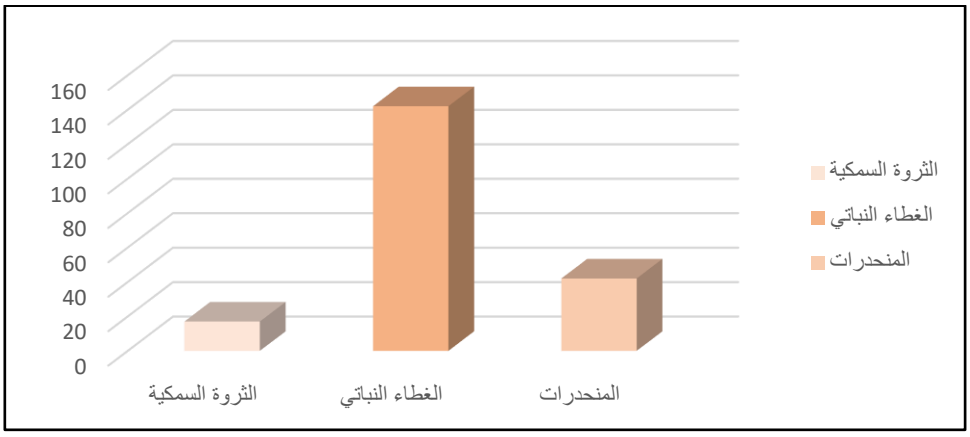
المصدر: (faiza, 2023-2024) -حرائق الغابات سيدي مروان 2023

الجدول رقم 06 : أهم عنصر هش بالمدينة

أهم عنصر هش	العدد	النسبة%
الثروة السمكية	**17**	**8**
الغطاء النباتي	**142**	**71**
المنحدرات	**42**	**21**
المجموع	**201**	**100**

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على نتائج الإستبيان في ماي 2026

الشكل رقم 04 : أعمدة بيانية توضح أهم عنصر هش مدينة تنس



-أهم عنصر بمدينة تنس :

من خلال الجدول رقم 06و الشكل البياني رقم 04 لأراء السكان حول أهم عنصر هش في مدينة تنس، تقدم المخرجات الميدانية قراءة واضحة للبيئة حول تمثلات الساكنة المحلية لأكثر عناصر المنظومة الطبيعية هشاشة و عرضة للمخاطر في مدينة تنس، كما تبين المؤشرات

الإحصائية عن الإستبيان أن الغطاء النباتي أكثر عنصر هش ومهددة بنسبة بلغة 71% حيث يجمع آراء السكان على تعرضه لتدهورمستمر و ناتج عن التعديات البشرية الغير منظمة، ولا سيما زحف التوسع العمراني العشوائي على حساب الأراضي الفلاحية و الغابية، على غرار السلوكيات التخريبية المتمثلة في إشتعال الحرائق العمدية لتغيير طبيعة شغل الأراضي و توجيهها نحو الإستثمار العقاري الإستهلاكي.

في حين حظي عامل المنحدرات بنسبة 21% من آراء السكان كعنصر هشاشة رئيسيوهو مؤشريعكس الوعي بالخصائص الطبوغرافية للمنطقة، فمدينة تنس تتميز ببيئة جغرافية حرجة تحدها التشكيلات الجبلية و المنحدرات الوعرة و الواجهة البحرية شمالا، مما يضع قيودا طبيعية أمام التوسع العمراني الأفقي.ونتيجة لندرة الأوعية العقارية الصالحة للبناء مع ارتفاع أسعارها، شهدت المدينة توجها قسريا ونوعا من التعدي على هذه المنحدرات وتوظيفها كمجالات عمرانية بديلة، مما يرفع من درجة المخاطر الجيوتقنية كالإنجرافات و الإنزلاقات الأرضية.

بالمقابل، حازت الثروة السمكية على نسبة% 8 ما يمكن تفسيره على تركيز العينة على المظاهر الملموسة و المباشرة للتدهور البري و العمراني على غرار الثروة السمكية رغم إرتباط هذا القطاع بالمشاط المكثف لساكنة بالساحل، حيث يتقاطع هذا الإختلال البيئي مع غياب لآليات الرقابة الصارمة من قبل الفاعلين و الجهات الوصية مما ساهم في إستشراء المضاربات العقارية و الإنتهاكات الصارخة للمجالات البيئية الحساسة للساحل.

2-المجال البشري :

2-1 النمو السكاني : الدراسة الديموغرافية أهمية كبيرة في معرفة تطو المدينة و ترقيتها و الذي بدوره يعود إلى طبيعة علاقة المدينة بالنشاطات المختلفة للعمران والإقتصاد و حتى الإجتماعي ...إلخ، فتطور السكاني بالمدينة له تأثيرعلى توسع المدينة و تأثيركبيرعلى إستعمال المجال المتمثل في توفيرالسكن.

الجدول رقم 07 : تطورعدد السكان ببلدية تنس

السنوات	1977	1987	1998	2008
بلدية تنس	19500	26491	34332	37379

المصدر : مديرية البرمجة و متابعة الميزانية 2026

الجدول رقم08 : تطور توزيع السكان حسب التشتت خلال السنوات 1998-2008 و2012

البلدية	إسم التجمعات الثانوية حسب التصنيف		عدد السكان لسنة :		
			1998	2008	2012
تنس	تجمع حضري لمركز المدينة	تنس	28190	30170	32023
	تجمعات ثانوية	رقون	2475	2904	3050
		ماينيس	544	639	620
تنس	مناطق مبعثرة		3123	3666	3167
	المجموع البلدي		34332	37379	38860

المصدر : مصلحة حالة المدنية لبلدية تنس + (عبلة، تأثير الساحل على تكوين مدينة " تنس" مجاليا و وظيفيا ، 2013-2014)

الجدول رقم 09 : تقديرات سكان بلدية تنس خلال السنوات :

الدائرة	البلدية	تقديرات 2020	تقديرات 2021	تقديرات 2022	تقديرات 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025
تنس	**تنس**	47 038	47 988	48 867	49 752	50 662	51 716

المصدر : مديرية البرمجة و متابعة الميزانية 2026

من خلال الجدول رقم (07) نلاحظ تطور و زيادة في عدد السكان خلال السنوات و ذلك لإحتواء المدينة على مناطق جاذبة للسكان و توفر مختلف الأنشطة و التجهيزات بالمدينة لتلبية إحتياجات سكانها، مع توفر شبكة النقل المتفتحة على جميع الولايات و البلديات المجاورة لها، إضافة أيضا إلى توفر مناصب الشغل بالمؤسسات المتواجدة بالمنطقة على مستوى مدينة تنس كالميناء و الصيد البحري، بإعتباره نشاط مكثف بالمنطقة و خاصة للسكان المحليين و هذا يعود لسبب الظروف الأمنية التي عرفتها المدينة كباقي مدن الجزائرية و الذي دفعت بسكان الأرياف التوجه إلى مراكز المدينة لإستطان و أيضا وجود برامج الإسكان المكثف التي عززت تركز السكان بالمدينة ليصل في سنة 2008 إلى 37379نسمة، و بعده تم تشجيع الأسكان في الريف من خلال البرامج الإسكان الريفي و دعم الفلاحي و هذا لإستغلال الأرياف و تخفيف الضغط على المدينة و إزدياد النشاط الإقتصادي و إنشاء مشاريع البنية التحتية .

من الجدول رقم (08) الذي بدوره يوضح تطور السكان حسب التشتت، حيث يظهر توزيع غير متساوي للسكان، و غالبية السكان متمركزين في التجمع الحضري الرئيسي للمدينة، على غرار

التجمع الثانوي ماينيس و رقون و المناطق المبعثرة التي تشهد توزع سكاني أقل من التجمع الرئيسي .

أما من خلال بلدية تنس و من خلال الجدول رقم (09) حسب تقديرات سكان بلدية تنس أن هنالك إرتفاع مستمر لعدد السكان من عام لعام حيث كان في سنة 2020 تقدير السكان ب 47038 نسمة، و في 2025 تقدير أصبح 51716 نسمة، وهذا يعود لساحل تنس جاذب للسكان، و توفر مختلف الأنشطة الجاذب لإستثمار و العقار، و بالتالي يمكننا إستنتاج عامة أن عدد سكان مدينة تنس في تزايد مستمرولا زال يتزايد خلال السنوات الأخرى .

2-2- التوسع العمراني :

يمتد النسيج العمراني لبلدية تنس على الشريط الساحلي منها القديمة و منها حديثة النشأة، وأخرى ذات البناء العشوائي و المتدهور و منها قطاعات عمرانية تن إنشائها في إطار تحسن الإدارة الحضرية و البيئة، كما تعتبرمدينة تنس ذات كثافة كبيرة على مستوى الشريط الساحلي للولاية عن باقي البلديات الأخرى.

كما الإختلافات على مستوى الشرط الساحلي لا تقتصر على عدد السكان و الكثافة، بل أيضا إختلافات في تاريخ و ظروف النشأة و نمط البناء و كذلك الخصائص البيئة فالتوسع العمراني مرة بعدة مراحلن خلال المرحلة الإستعمارية و مررحلة مابعد الإستقلال . (خليفة، 2015)

المرحلة الأولى : الفترة الإستعمارية

تمثل هذه المرحلة فترة الإستعمار الفرنسي من دخوله إلى الجزائر سنة 1830 م إلى فترة الإستقلال في سنة 1962، ومنه تم تقسيم إلى فترتين يفصل بينهما فترة إندلاع الثورة التحريرية الكبرى سنة 1954 م :

-(1830-1954) : في سنة1843 م، وجدت مدينة تنس نفسها في قبضة الإستعمار و قام هذا الأخير بتأسيس المدينة الحديثة الإستعمارية على هضبة ممتدة بمحاذاة الساحل،"مدينة تنس القديمة " سكنها الأهالي أما المدينة الحديثة عبارة عن حي بنيت منازله من خشب ليتم إستبدالها فيما بعد بالمنازل الصلبة و تم إنشاء اول ثكنة عسكرية على الهضبة "مركز المدينة حاليا "، تم إنشاء الطريق الرابط بين مدينة تنس و مدينة الشلف و هو الطريق الوطني رقم -19- حاليا حيث إستغلت المدينة آنذاك كمنفذ إقتصادي ليتم بعد ذلك ترسيمها كبلدية بناءا على مرسوم من طرف " نابليون الثالث " في 17 جوان 1854 م، في هذه الفترة كان يتجسد المجال العمراني للمدينة فيما يلي : حي " المدينة القديمة " و يقع جنوب شرق المدينة الحديثة و هي تغطي مساحة 44 هكتار، بينما وسط المدينة الحديثة فيقع بمحاذاة الساحل و هناك منطقة حضرية واقعة عاى الجهة الشرقية للساحل بإتجاه الميناء عبارة عن حيين : حي الميناء الذي يقع شرق

واد تيفلاس و حي الكرتون و هو جزء من حي المعصرة حاليا اما من الجهة الغربية للساحل بإتجاه الميناء فهنالك أيضا حيين صغيرين عبارة عن سكنات جماعية و شبه جماعية . بينما غرب المدينة الحديثة تم بناء ثكنة عسكرية بالإضافة إلى تخصيص مساحة للمقبرة المسيحية، هناك سكنات فوضوية مبعثرة تتخلل بعض المزارع، واقعة بين حي وسط المدينة الحديثة و حي مدينة " تنس القديمة ".

و في ظل الأحداث التي عرفتها هذه المرحلة من حرب عالمية و ثورة جزائرية لم تهتم السلطات الفرنسية بالمدينة و لا بحركة التعمير بها، و بالمقابل إتسعت سياسة القمع وإنشاء المحتشدات لسكان المناطق الريفية، فظهرت بذلك مجموة أخرى من الأحياء غير المنظمة و المتداخلة ذات النسيج الكثيف. (خليفة، 2015)

-(1954-1962) : سنة 1954 م أقيم مشروع السكة الحديدية و لكنه لم يدوم طويلا فقد فشل بعد سنة من إفتتاحه، و بالتالي زادت التجمعات التي كانت على جانبي السكة الحديدية بشكل سريع بعد حدوث الزلزال1954 م وقيام الثورة الجزائرية، طبق الإستعمار الفرنسي سياسة المحتشدات و تجميع المواطنين، فمع الظروف الأمنية و السياسية التي مرت بها الجزائر كان نمو مدينة تنس في هذه الفترة كما يلي :

-ظهور أحياء جديدة و توسع الأحياء القديمة، مجمعة حي الإستعجال الذي يقع غرب واد علالة، حي وسط المدينة، و كذلك تطور حي الكرتون جزء من حي المعصرة حاليا. (خليفة، 2015)

-(1962-1980) : في هذه المرحلة نالت الدولة الجزائرية إستقلالها و إسترجعت سيادتها السياسية، بالنسبة لمدينة تنس تم إنشاء تجمع سكني يدعى حي المعصرة، ولكن كان ذلك 1962 م و 1966 م، و كذلك من جهة أخرى محاولة القضاء على السكنات الفوضوية التي كانت على مستوى « OAIC » مما خلق توسع للمدينة على الجهة الغربية لإعادة إسكان العائلات و كان ذلك في حي " الشعارير" و دوار " رقون " و تم هذا ما بين سنة 1973 م و سنة 1976 م، كذلك ظهور نواتين جديدتين و ذلك بتجمع السكنات الفوضوية في الجنوب الغربي حي سيدي عبد القادر، و شرق ضفة واد علالة تم، « ferme mumier » مثل بناء منطقة جديدة للسكن و التجهيزات، وحي 100 مسكن في الجهة الغربية جنوب حي الكرتون و بعض التجهيزات المرافقة . أما جهة الشمال الشرقي للمدينة تم بناء حي التجزئة رقم 01 بالضبط الجهة الشرقية لواد علالة. (خليفة، 2015)

-(1980-2000) : تم تقسيم هذه المرحلة إلى مرحلتين تفصل بينهما الألفية الثالثة و ذلك لطبيعة المشاريع التي رافقتها و بالتالي : ظهور أنماط جديدة من البنايات خاصة بعد الزلزال 10 أكتوبر 1980 و الزيادة على طلب السكن، فكان ظهور المناطق السكنية الحضرية،

« ZHUN » برز هذا التوسع في منطقتين الأولى على مستوى الطريق الوطني رقم -11- شرق مدينة تنس أما الثانية غرب الثكنة العسكرية على الطريق الوطني رقم -11- " حي 455 مسكن " كذلك ظهور البناءات الجاهزة بعد زلزال 10 أكتوبر 1980، و كان ذلك في بعض المناطق شرق مدينة حي المعصرة و حي الكرتون، و غربا حي العذراء الذي يقع بين حي وسط المدينة و ثكنة الدرك الوطني و كذا حي توايبية سليمان بين حي محمد شايب كريمو و منطقة النشاطات. (خليفة، 2015)

للسكنات الفردية، ظهرت في أربع مناطق « LOTISEMENT » بينما بناءات التجزئة وهي :

تجزئة الساحل : تقع شمال حي المعصرة حاليا.

- التجزئة رقم 02: حي بوسلطان محمد و كذا التعاونيات العقارية.

-التجزئة رقم 03: جزء من حي المستشفى حاليا.

التجزئة رقم 04: أقصى شرق مدينة تنس وهي عبارة عن سكنات فردية بالإضافة إلى تخصيص مساحة للمقبرة، و تقع هذه التجزئة على طول الطريق الوطني رقم 11 ما يسمى بطريق شرشال.

هذه المنطقة بها نسيج حضري غير منظم من حيث التجهيزات، بالإضافة إلى السكنات الجماعية الموزعة على عدة أحياء :

حي 200 مسكن جماعي أنجز سنة 1982 م يقع على طول طريق شرشال من الجهة الشرقية للمدينة، كذلك حي الميناء بالإضافة إلى إنجاز بعض التجهيزات منها التعليمية، و الترفيهية .

بينما غرب المدينة كان التوسع أكثر كثافة من الجهة الشرقية فقد تم بناء 360 مسكن و تم توزيع 68 مسكن جماعي سنة 1998، « LA CNEP » و إنجاز منطقة سكنية بالإضافة إلى بعض التجهيزات المرافقة، كذلك حي طريق مستغانم به عدة أنماط من السكنات الفردية، حيث في التسعينات تم توزيع سكنات جماعية على دفعات 134: مسكن 1992، كذلك 200 مسكن، ثم 100 مسكن، ثم 60 مسكن تساهمي .

- **(2000-2025)**: مع دخول الألفية الثالثة و تماشيا مع الظروف السياسية في إطار مشاريع السكن الخاصة برئيس الجمهورية، التي مست جل ولايات الوطن فإن مدينة تنس كان لها نصيب من ذلك، بحيث تم تحديث حي الميناء بالجهة الشرقية لمدينة تنس، مع تهيئة الواجهة البحرية سنة 2002 إضافة إلى بعض التجهيزات المرافقة كالتعليمية، و الترفيهية أما بالجهة الغربية للمدينة تم إنجاز حي بوريش محمد بسعة 238 مسكن تم توزيعها سنة 2001، كذلك حي قوبيلي محمد رباط ب 400 مسكن، تم توزيعها سنة 2003، تم إنجاز مركب رياضي على

مساحة 06 هكتارات غرب حي الشعارير أي جهة الشمال الغربي للمدينة، بالإضافة إلى محطة تحلية مياه الصرف مع وجود بعض البناءات و المحلات التجارية. هناك بعض الأحياء الصغيرة متشكلة من البناءات الفوضوية و هي حي عين اللوز، جزء من حي الدوك، بالإضافة إلى سكنات إجتماعية تساهمية « LSP » سنة 2014.

أمام كل تلك العراقيل لم تحترم مدينة تنس الجزء المهم ومحط الدراسة و المجال الساحاب حيث إتخذت توسعها العشوائي دون إحترام هذا المجال رغم وجود قوانين و بالأخص القانون الساحلي 02-02 المؤرخ في 05 فيفري 2005. و من أهم المجمعات العمرانية الرئيسية لمدينة تنس المتمثلة على الشريط الساحلي لولاية الشلف :

-مجمعة رقون : و هي عبارة عن مجمعة ثانوية بتعداد سكاني يقدر ب 3205 ساكن و تحتل المرتبة الثانية بعد المجمعة الرئيسية لتنس تتربع على مساحة تقدر ب 54.17 هكتار و بمعدل نمو قدر ب 7.64بالمئة .

-مجمعة ماينيس : مجمعة ثانوية تأتي في المرتبة الثالثة بعد مجمعة رقون تتموضع على مساحة تقدر ب 27 هكتار، و بتعداد سكاني يقدر ب 250 ساكن و أغلبهم يمارسون النشاط الفلاحي التقليدي.

أما الأن عدد سكان المجمعة نقص بما كان عليه و هذا راجع لتحويل جماعي لجزء من السكان إلى الجهة الشمالية الغربية للمجمعة (خليفة، 2015).

3-الإستخدام العام للأرض (POS) :

تشكل الجبال% 49.50 من مساحة الولاية ككل ، و التلال% 37.36 و المنخفضات والسهول و الوديان الواسعة 13.14 % و منه فإن ولاية الشلف ليست ولاية كما يعرف عنها ذات إمكانات زراعية قوية ، إذ أن ما يقارب من 86% من مساحة الولاية تتكون من جبال و تلال تقيد فيها مختلف الممارسات الزراعية التقليدية، إضافة إلى مناخ الولاية شبه جاف و معدل هطول الأمطار منخفض جدا. كما تضم الولاية الرئيسية 06 بلديات ساحلية :

بني حواء– واد قوسين – تنس – سيدي عبد الرحمان – المرسى و الظهرة و تمتد هذه البلديات على طول شريط ساحلي يبلغ حوالي 120 كيلومترا ومن بين هذه السواحل البالغ طولها 120 كيلومتر ا ، 17 كيلومترا منها مناطق حضرية ، أي ما يعادل 14% . (environnment)

الجدول رقم10 : طول و مساحة ساحل تنس

البلدية	المساحة (كلم2)	طول الساحل(كلم)
تنس	95.45	26.51

المصدر:مديرية البيئة +محافظة الساحل

كما شهدت مدينة تنس بالأخص خلال السنوات الأخيرة زيادة في عدد السكان و خاصة السياح في فصل الصيف مسببة في ذلك ضغط كبير على المدينة وخاصة من ناحية التوسعات العمرانية، فالزيادة في عدد السكان يقابله توسع عمراني و بإعتبار مدينة تنس واقعة بين واجهتين من الشمال الساحل و من الجنوب الأراضي الزراعية، فالتوسع على الشريط الساحلي شبه غيرممكن نظرا لتوسعات التي تجاوزت الإرتفاقات على طول الشريط الساحلي و بالتالي يكون التوسع على حساب الأراضي الزراعية كما هو الأن .

-كما تمتد المنطقة الساحلية لبلدية تنس على مسافة تقدر ب : 30.59 كلم و هي محصورة بشاطئ تنس على مسافة 20 متر و على مستوى شاطئ واد القصب على طول مسافة 60 متر .

الصورة رقم 17 : سكنات قرب وادي علالة



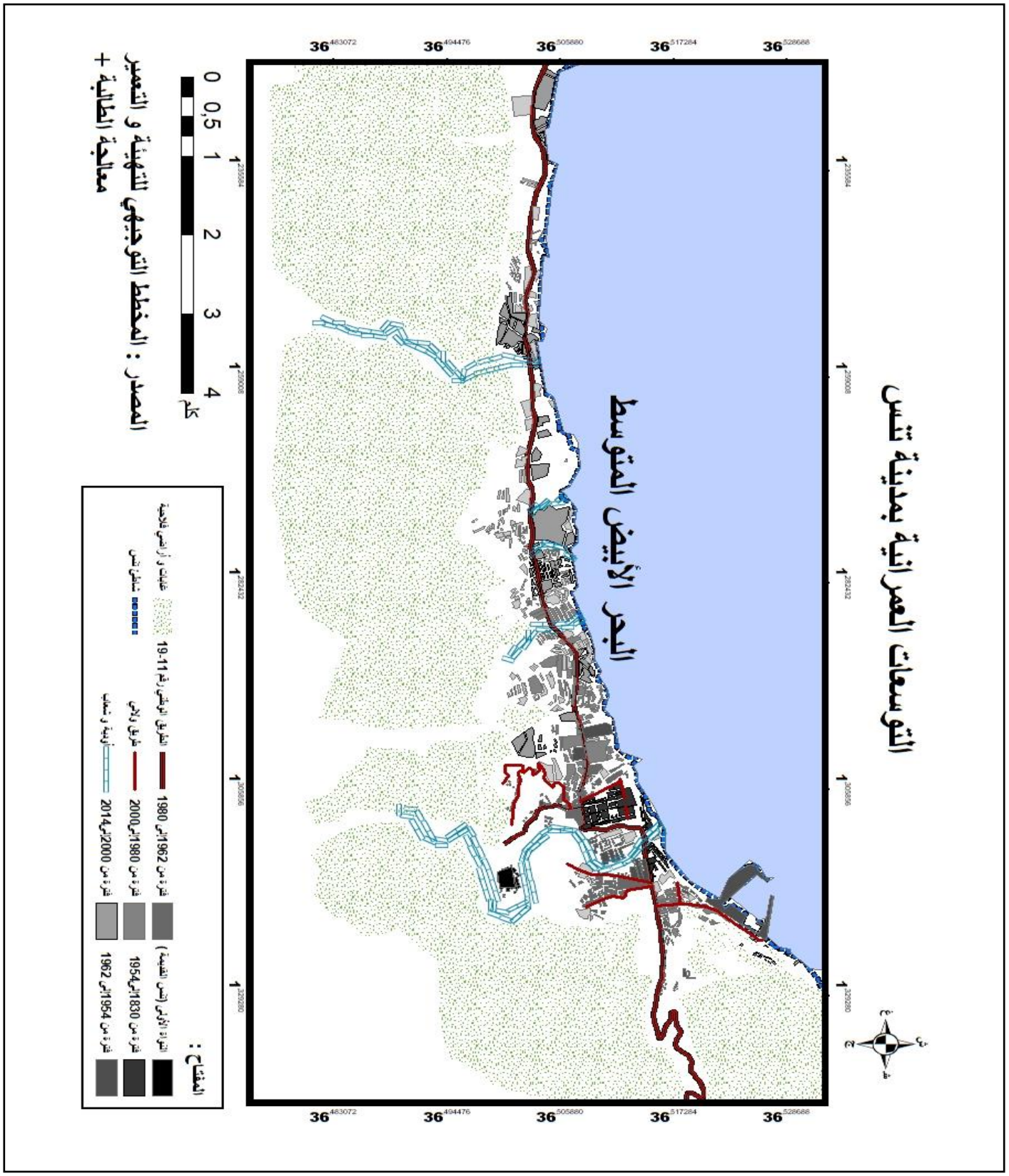
المصدر: تحقيق ميداني 2026

الصورة رقم18: سكنات قرب وادي علالة

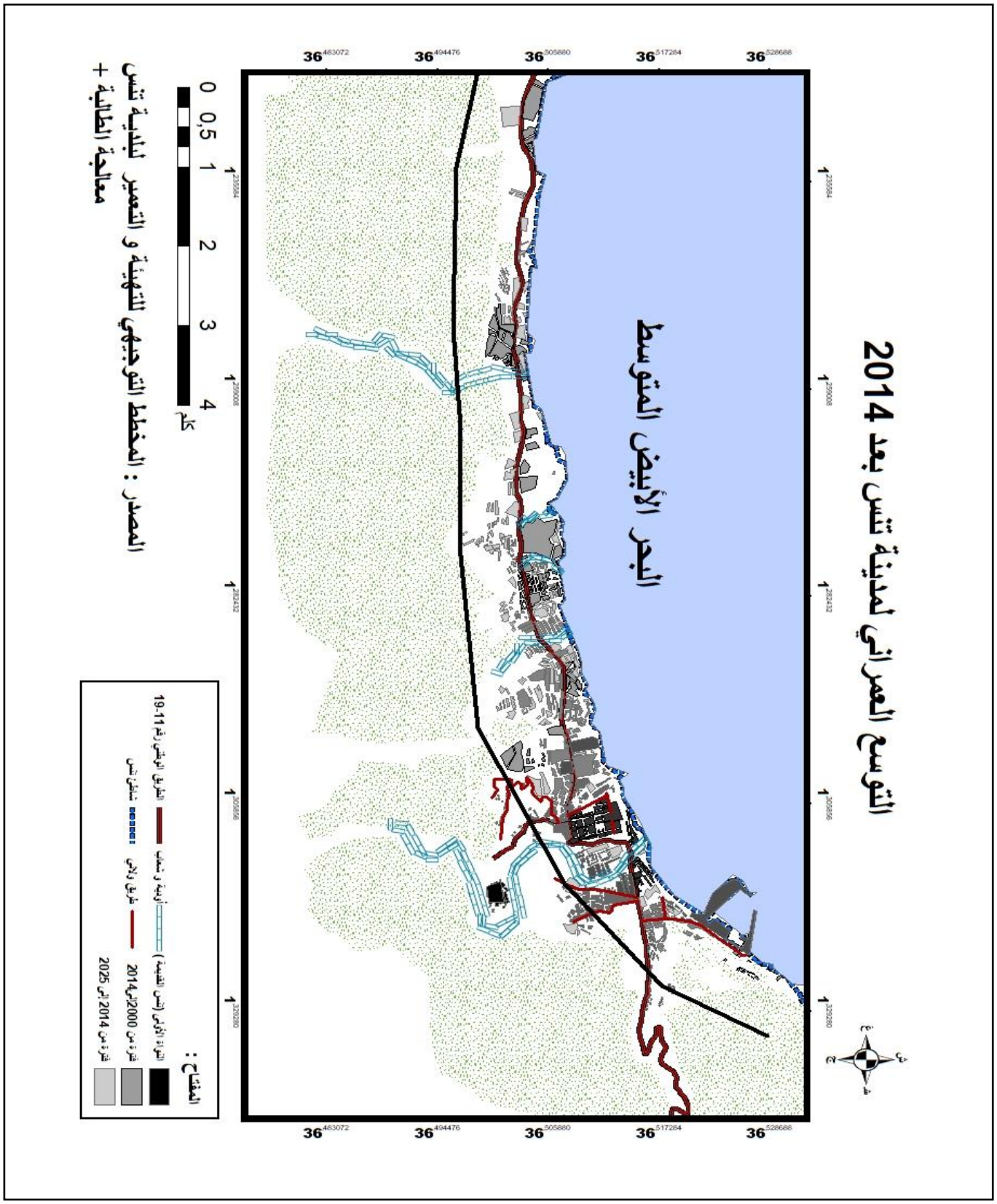


المصدر : تحقيق ميداني 2026

خريطة رقم 04 : خريطة التوسعات العمرانية لمدينة تنس



خريطة 05 : التوسعات العمرانية في مدينة تنس بعد الفترة 2014



من خلال خريطة التوسعات لمدينة تنس بين الفترة من 2000 إلى 2014، إلى الفترة من 2014 إلى 2025 و من خلال مخطط التوجيهي و التعمير PDAU و مخطط شغل الأرض POS نلاحظ خلال هذه السنوات الفائتة إن هنالك تجاوزات عمرانية كثيفة على الساحل تنس و زيادة في عدد السكان النمو الديمغرافي عرف زيادات كبيرة في السنوات الأخيرة و زيادة في عدد المصطافين خلال فصل الصيف، إلى وجود تلاحم للمجمعات الرئيسة و الثانوية بالمنطقة مع مجمعة رقون و ماينيس إذ أصبحت كتلة واحدة ولا يوجد مسافة بين بنيات كما جاء وفق قانون 02-02 المؤرخ في 05 فيفري 2005 المتعلق بحماية و تثمين الساحل، إذ أصبح الساحل يعرف حالة من التدهور و التقهقر في السنوات الآخيرة مع غياب الرقابة و عدم تطبيق القوانين، مع إستنزاف للأراضي الفلاحية لأجل التوسع العمراني.

-أيضا هنالك ضغط للتوسع الحضري على البيئة، حيث يتجاوز طول الخط الساحلي 03 كيلومترات، وهو الذي بدوره يتعارض مع قانون السواحل، حيث تبلغ المسافة بين التجمع الرئيسي ACL لمدينة تنس عن تجمعها الثانوي رقون AS أقل من 05 كيلومترات، والذي يتعارض مع قانون المناطق الساحلية أي هنالك خطر لتكتل حضري كما تشهده الآن المدينة، إلى وجود عدد كبير من التصريفات الحضرية و وجود النفايات الصلبة ذات الأصل البشري التي تؤدي إلى تدهور البيئة و الموارد الطبيعية المتواجدة بمدينة تنس.

-إستهلاك الأراضي الزراعية لأجل تلبية إحتياجات التوسع، فالمنطقة الغير المخصصة للبناء عرض(300 متر) كمنطقة حضرية، أيضا وجود طريق موازا للشاطئ في الشريط الساحلي الذي يبلغ طولع (800 متر) وهو الطريق الوطني رقم -11-، الذي تسبب في بنائه إستخراج جميع أنواع المواد في وادي علالة الذي كان يعتبر موزد للشاطئ بالتدفقات الصلبة و في ترقق شواطئ مدينة تنس وشاطئ المارينة.

3-1-خصائص و طبيعة إستخدام الأراضي :

تعد منطقة تنس من أوائل المناطق التي شهدت إستطانا ، و يعود تاريخها إلى فترات زمنية قديمة بما تعرف بتنس القديمة ، و يعود ذلك إلى الطابع الخاص للموقع الذي يعتبر أحد الأماكن القليلة الصالحة لإستخدام على ساحل الظهرة للقوارب ، و الذي يؤدي إلى الطريق الوحيد للإختراق دالخل المدينة عبر مضائق وادي علالة و الذي يربط الجزائر بمستغانم عبر الطريق الوطني رقم 11 و و لاية الشلف عبر الطريق الوطني رقم 19 . كما يظهر الشريط الساحلي على شكل مستطيل مظغوط على شواطئ البحر ، يبلغ طوله حوالي 06 كيلومترات و عرضه

1.5 كيلـومتر ، و تتقـاطع شـواطئ البحـر فـي عـدة أمـاكن مـع مصـبات الأوديـة ذات الأحجـام المختلفة .

تتـألف مدينـة تـنس مـن منطقتـين متـدرجتين، واد مـنخفض نسـبيا نحـو الشـرق و الهضـاب بـين 40 و 50 متـرا علـى مسـافة قصـيرة، كمـا يجـري نهـر وادي علالـة أسـفل الهضـبة، ممـا أعـاق التطـور العمرانـي الطبيعـي لمدينـة تـنس و مـع إزديـاد الإكتظـاظ فـي المركـز بـدأت المدينـة التوسـع علـى حساب أراضي الزراعية.

أدى هذا التوسع الحضري إلى ظهور عدة أنواع من المساكن يسود منها نوعان :

-السكن الجماعي.

-مسـاكن غيـر مسـتقلة و عفويـة . بالإضـافة إلـى منطقـة ACL تضـم بلديـة تـنس تجمعـين حضـريين ثانويين : ريقون و ماينيس.

ريقـون : يبلـغ عـدد سـكان ريغـون 2305 نسـمة ، كمـا تحتـل المرتبـة الثانيـة بعـد مدينـة تـنس وتغطـي مساحة 54.17 هكتار و تتمتع بمعدل نمو مرتفع نسبيا يبلغ 7.64%.

مـاينيس : وهـي تجمـع حضـري ثـانوي تحتـل المرتبـة الثالثـة بعـد ريغـون و تغطـي مسـاحة 27 هكتـار و يبلغ عدد سكانها 520 نسمة . (environnment)

-توسع شريطي للنسيج العمراني :

"للسـاحل دور كبيـر فـي تحديـد دور معـالم مدينـة تـنس، حيـث يظهـر توسـعها بشـكل متعـرج شـريطي و متقطـع علـى طـول إمتـداد السـاحل، و ذلـك لأن هـذا الأخيـر جـذب التوسـع نظـرا لقابليـة التوسـع فـي المنطقـة التـي تمتـد علـى طـول الشـريط السـاحلي حيـث كـان إتجـاه التعميـر فـي جهتـين مختلفتـين، الأولـى الجهـة الشـرقية المتمثلـة بالأحيـاء التاليـة : حـي طريـق شرشـال، جـزء مـن حـي الميـناء، جـزء مـن حـي المعصـرة، جـزء مـن حـي الإسـتعجال، أمـا الجهـة الثانيـة فهـي الجهـة الغربيـة و الممثلـة بالأحيـاء التاليـة : حـي العـذراء، حـي محمـد شـايب كريمـو، حـي توايبيـة سـليمان، حـي المستشـفى، حي طريق مستغانم، حي بوريش محمد، حي قوبيلي محمد الرباط، حي عين اللوز.

أيضـا الطريـق الـوطني رقـم -11- هوطريـق سـاحلي يـربط بـين تـنس و شرشـال، حيـث يعتبـر مهيكـل رئيسـي لمختلـف الكتـل العمرانيـة المكونـة للمجمعـة مـن الغـرب نحـو الشـرق، كمـا يمـد محـور إلتقـاء هـذا الطريـق مـع الطريـق الـوطني رقـم -19- الـذي يـربط بـين مـدينتي : تـنس و الشـلف، محـور ثـاني للتعميـر شـمال الجنـوب، الـذي بـدوره يـربط مدينـة تـنس القديمـة ببـاقي الأحيـاء، إلأا أن وجـود الأراضـي الزراعيـة جنـوب المدينـة كونـه عائقـا أمـام الوسـعات و الـذي يعطـي مـع السـاحل شـكل متقطـع، هـذه الأراضـي لازالـت تمـارس عليهـا الزراعـة أيضـا مـن الجهـة الغربيـة أراضـي

زراعية ذات جودة عالية، لكن هنالك تداخل بينها و بين النسيج العمراني، أما من الجهة الشرقية الأراضي الغابية إضافة إلى واد علالة يحث مجراه يحصر المدينة من أقصى الجنوب الشرقي.

أما بالنسبة للشعاب فتخترق النسيج العمراني و تفصل بين الأحياء مما يعرقل طبيعيا إنفتاح الأحياء على بعضها البعض منها : شعبة " تيفلاس " التي بدورها الفاصلة بين حي الميناء و المعصرة، شعبة " بومزود" التي تفصل بين الأحياء : حي محمد شايب كريمو، حي المستشفى، حي العذراء، شعبة " الشعارير" الفاصلة بين : حي الشعارير، حي قوبيلي محمد رباط، حي عين اللوز " (عبلة، تأثير الساحل على تكوين مدينة "تنس " مجاليا ووظيفيا (مذكرة لنيل شهادة مهندس دولة في الجغرافيا و التهيئة القطرية)، 2013-2014).

- شكل المتقطع للنسيج العمراني الذي يعود لتظافر ثلاثة عوامل :

البحر، المجاري المائية (الشعاب) التي تصب فيه و الأراضي الزراعية و بشكل عام تظهر المنطقة جبيلة متضرسة حيث تتموضع مدينة تنس عند اقدام جبال الظهرة، و هذا ما يميزوجود مناطق المنحدرة البعض منها خالية من العمران و التي تكون نسبة الإنحدارات بها شديدة خاصة في الشمال الشرقي و كذا شرق المدينة، أما الجزء الآخر فيتخلله النسيج العمراني بحيث توجد بعض الأحياء منها : حي المستشفى، حي العذراء، حي سيدي عبد القادر، حي بوريش محمد و التي تتراوح بها نسبة الإنحدارات ما بين 25 بالمئة و 35 بالمئة .

أيضا من الجانب الجيولوجي، نرى أن هنالك إنهيارات أرضية في الجزء الجنوبي من مدينة تنس، كما ترتبط هذه الظارهرة بالجانب التكتوني للمنطقة، و بالتالي خطر الزلزال موجود . (عبلة، تأثير الساحل على تكوين مدينة " تنس" مجاليا و وظيفيا ، 2013-2014)

-مظاهر التوسع الحضري :

راجع إلى زيادة الكثافة السكانية بمدينة تنس و زيادة عدد السكان بشكل كبير خاصة في سنوات الأخيرة، ما أدى إلى ضغوط كبيرة على الموارد المتاحة بالمنطقة، إضافة إلأى الطلب المتزايد على المساكن و كذا الخدمات أيضا .

التوسع العمراني من بين التجاوزات العمرانية التي عرفتها مدينة تنس، و البناء العشوائي للبنايات الجماعية و حتى الفيلات على الشريط الساحلي، ما أدى إلى حجب الرياح البحرية و منع وصولها إلى وسط المدينة، و هذا ما أدى إلى وجود إختلالات في التهوية الداخلية للمدينة، و فقدان و ظيفته البيئية كممر هوائي طبيعي .

4- مورفولوجية المدينة :

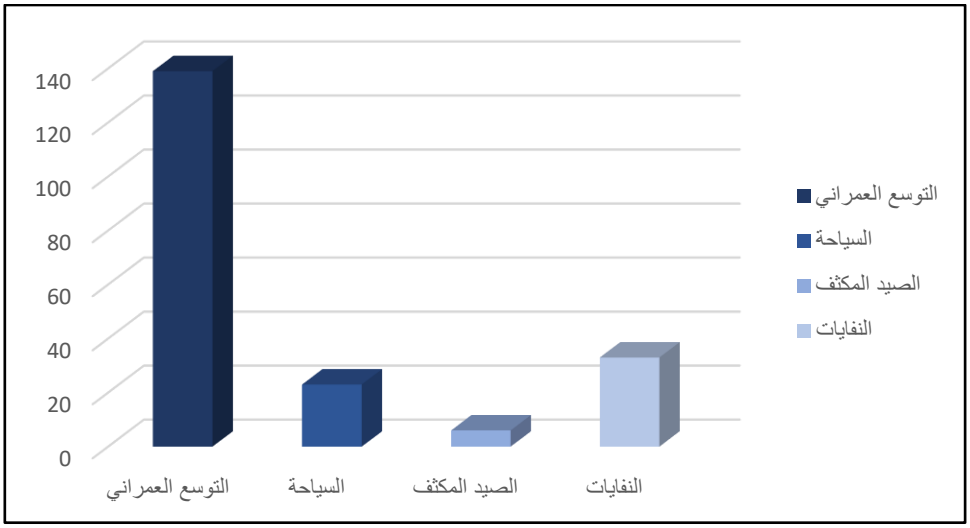
تتميز مدينة تنس بمورفولوجية حضرية غير متجانسة إلى حد كبير، حيث تتواجد الأحياء القديمة في مركز المدينة، بينما الأحياء الحديثة التي تعرف أكثر إتساع متواجدة على أطراف المدينة، كما يعكس هذا التنوع الحضري تطور مدينة تنس عبر مرور الأزمنة.

الجدول رقم11 : الزحف العمراني مصدر ضغط على المجال الساحلي لمدينة تنس

مصدر الضغط	العدد	النسبة%
التوسع العمراني	139	69
السياحة	23	12
الصيد المكثف	06	3
النفايات	33	16
المجموع	201	100

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على نتائج الإستبيان في ماي 2026

الشكل البياني رقم 05: أعمدة بيانية لزحف العمراني مصدر ضغط على المجال الساحلي لمدينة تنس



-الزحف العمراني مصدر ضغط على المجال الساحلي لمدينة تنس :

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه رقم (11) و الأعمدة البيانية المرفقة والمقترنة بالتحقيق الميداني، على أن الإمتداد العمراني يمثل بقوة الضاغطة الرئيسية والمحرك الأساسي للإختلالات البيئية في الساحل التنسي. وتبين المؤشرات الكمية أن التوسع العمراني يأخذ حصة

أكبر كعامل ضغط مهيمن بنسبة 69بالمئة، متجاوزا بفارق شاسع عن بقية المتغيرات البيئية والإقتصادية المهددة للمجال الساحلي.

ومن خلال مقارنة لأشكال الضغط الأخرى تأتي النفايات في المرتبة الثانية بنسبة 16 بالمئة، تليها الأنشطة السياحية بنسبة 12بالمئة في حين يظهر الصيد المكثف و الجائز كأقل العوامل تأثيرا من منظور عينة الدراسة بسبة لم تتعد 3 بالمئة.

يتضح أن الديناميكية العمرانية الراهنة قد إنحرفت عن مسارها التنظيمي لتتخذ طابعا عشوائيا متسارعا خلال السنوات الأخيرة، حيث يتقاطع هذا الضغط السكني مع عجز و قصور في آليات الرقابة و الضبط الحركي للتوسع على مستوى الشريط الساحلي الحساس، الأمر الذي سرع من وتيرة تدهور المنظومة الإيكولوجية الشاطئية و إستنزاف للموارد الطبيعية.

5-التوسع العمراني على أشرطة الإرتفاقات الساحلية بموجب قانون 02-02 في ساحل تنس :

1-5 تعريف قانون حماية و تثمين الساحل :

أدرج قانون حماية و تثمين الساحل ضمن مخطط البرنامج الوطني لتهيئة الساحل، و المناطق المحمية و الذي يهدف إلى حماية و ضمان الإستعمال العقلاني و المستديم للموارد الساحلية من خلال وضع إستراتيجيات للتدخل العقار ي خاصة على الكثبان الساحلية و الذي يهدف إلى حمايتها من التدهور و ضمان دورها في تثبيت الأراضي و هذا من خلال إعداد مخططات حماية هذه المحميات المغروسة (عناب، 2005-2006) .

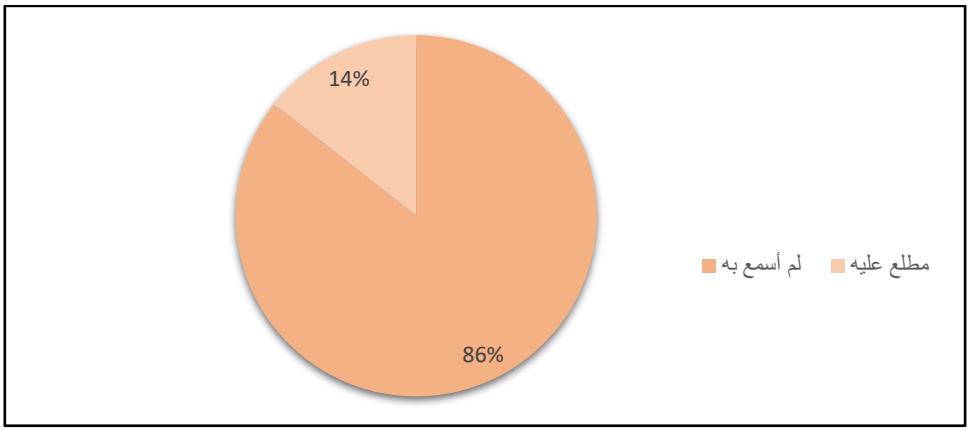
و يهدف القانون 02-02 المؤرخ في 22 ذي القعدة عام 1422 الموافق ل 05 فيفري 2002 المتعلق بحماية الساحل و تثمينه (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 10)إلى تطوير و تنفيذ سياسة وطنية. أي يقوم القانون بتطوير و حماية الساحل . تنص المادة 01 من القانون إلى تحديد الأحكام الخاصة و المتعلقة بحماية الساحل و تثمينه . كما تطلب إصدار القانون عدة نصوص قانونية لأجل تنفيذه الفعال ومن بين توجيهاته التي صدرت عنه إعتماد أربعة أحزمة إرتفاق للساحل.

الجدول رقم 12 : مدى معرفة قانون حماية الساحل (02-02)

معرفة قانون 02-02	العدد
لم أسمع به	142
مطلع عليه	29
المجموع	**201**

المصدر : من إعداد الطالبة بناءا على نتائج الإستبيان في ماي2026

الشكل البياني رقم 06 : دائرة نسبية مدى معرفت قانون حماية الساحل(02-02)

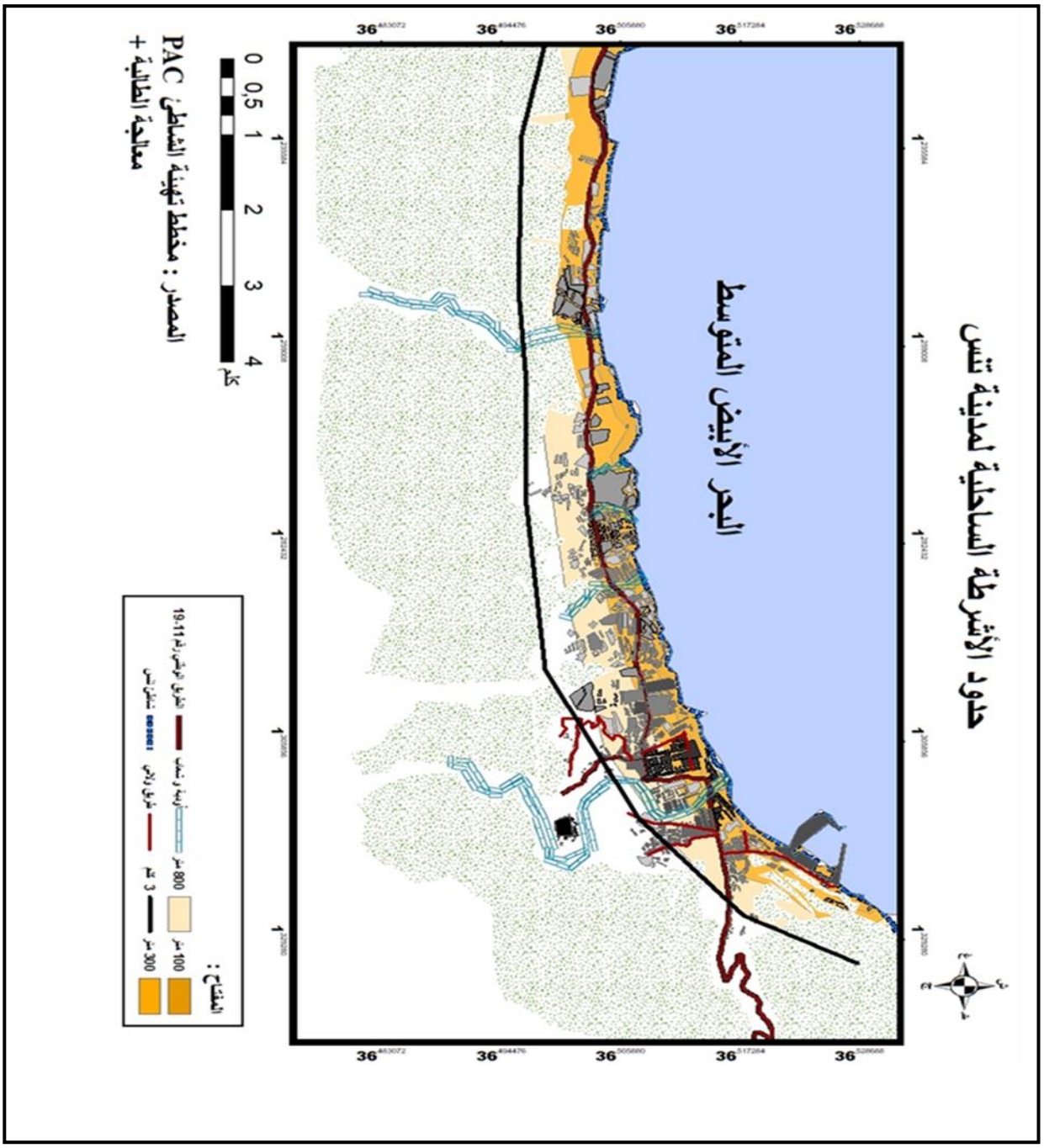


-مدى معرفت قانون حماية الساحل 02-02 :

يوضح الجدول رقم (12) و الشكل البياني رقم (04) حول مدى الوعي بالمنظومة التشريعية لحماية الساحل بمدينة تنس. حيث تبين الدائرة النسبية عن فجوة معرفية حادة لدى مجتمع الدراسة، إذ إن الغالبية الأكبر من الساكنة المحلية بنسبة بلغت 86 بالمئة ليس لديهم أدنى دراية بالقانون رقم 02-02 المؤرخ في 05 فيفري 2002 المتعلق بحماية الساحل و تثمينه، في حين لم تتعد نسبة الفئة المطلعة عليه بنسبة 14 بالمئة.

حيث تعزى النتيجة إلى غياب الحملات التحسيسية و الإعلامية الموجهة للمواطن، ما يفسر جزئيا تنامي حدة الإنتهاكات البشرية و التوسع العمراني العشوائي الملاحظ ميدانيا على طول الشريط الساحلي، فحين يغيب الوعي بالقانون يتراجع الحس الرقابي الذاتي لدى الأفراد. وتأسيسا على ذلك يتطلب الوضع تفعيلا حقيقيا لآليات الإتصال البيئي وتكثيف جهود الفاعلين المحليين و الجهات الوصية لرفع منسوب الثقافة القانونية لدى المواطن، كركيزة أساسية تضمن نجاعة تطبيق النصوص التشريعية و الحد من النزيف العمراني البيئي

الخريطةرقم06: حدود الأشرطة الساحلية لبلدية تنس :



1-5 التوسع العمراني على الشريط الساحلي داخل منطقة 100 متر :

الشريط الساحلي لمدينة تنس يعرف نوعا من التدهور و التوسع العشوائي الغير المنظم، داخل الشريط الساحلي عرض 100 متر، إذ يتأثر بشكل كبير بالتوسع العمراني على طوله، حيث بلغت مساحة التجاوزات على الشريط الساحلي 100 متر إلى 74 هكتار(مخطط تهيئة الساحلPAC، 2015).

حيث يعتبر تجاوز و التعدي على الشريط الساحلي عرض 100 متر، عواقب و آثار سلبية على البيئة و سلامة الأفراد و خطر الوصول إلى الساحل.

بعض الصور لبنايات متواجدة على الشريط الساحلي (عرض 100 متر) :

الصور رقم 19 : البنايات داخل منطقة 100 متر منطقة المرينة

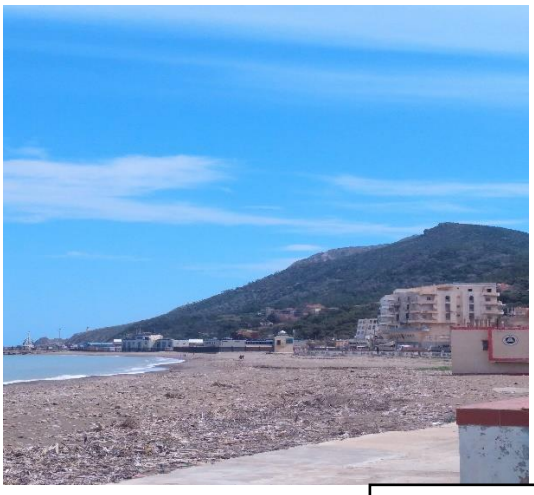




المصدر: تحقيق ميداني 2026

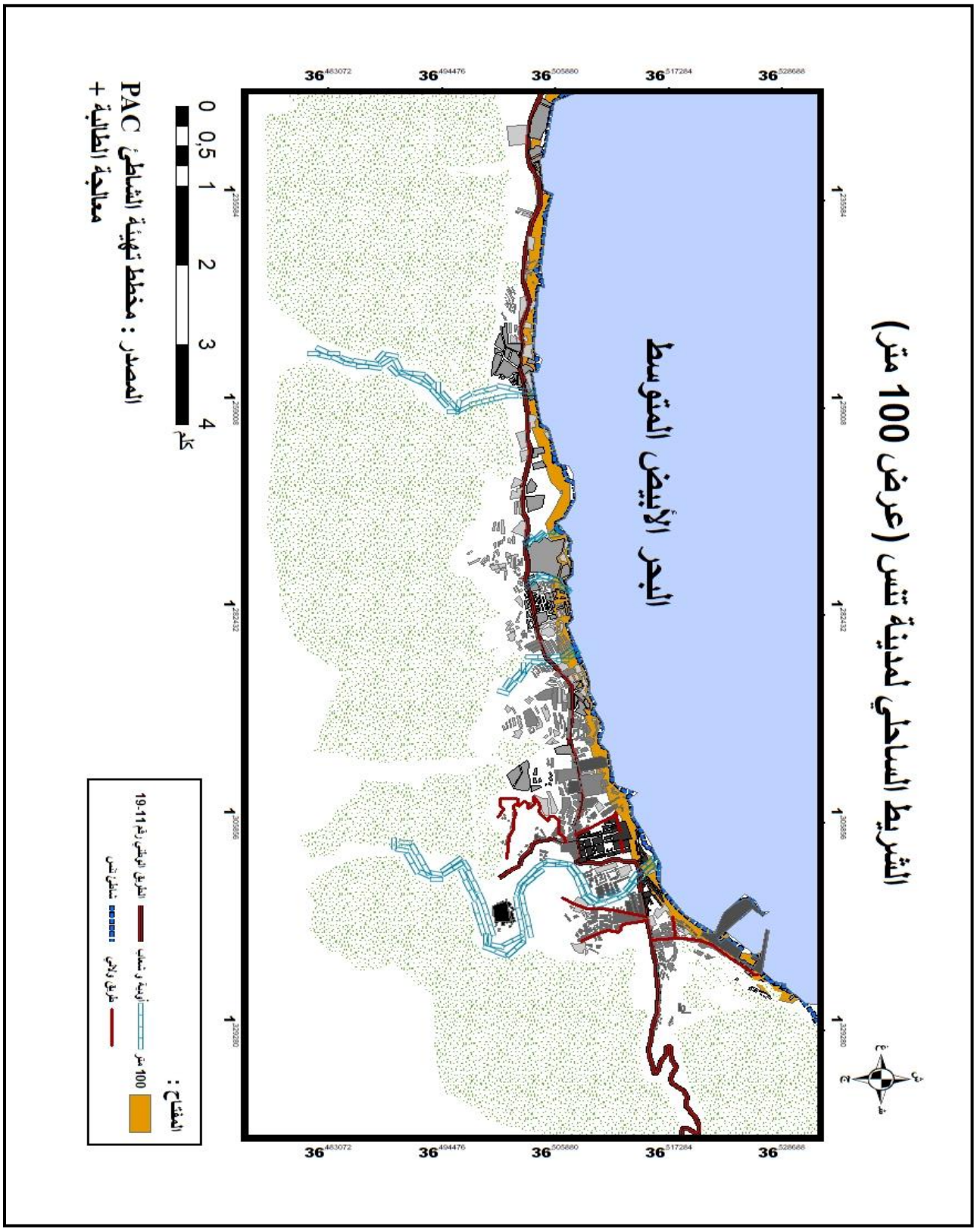
الصورة رقم 20 : البنايات داخل منطقة 100 متر منطقة الميناء



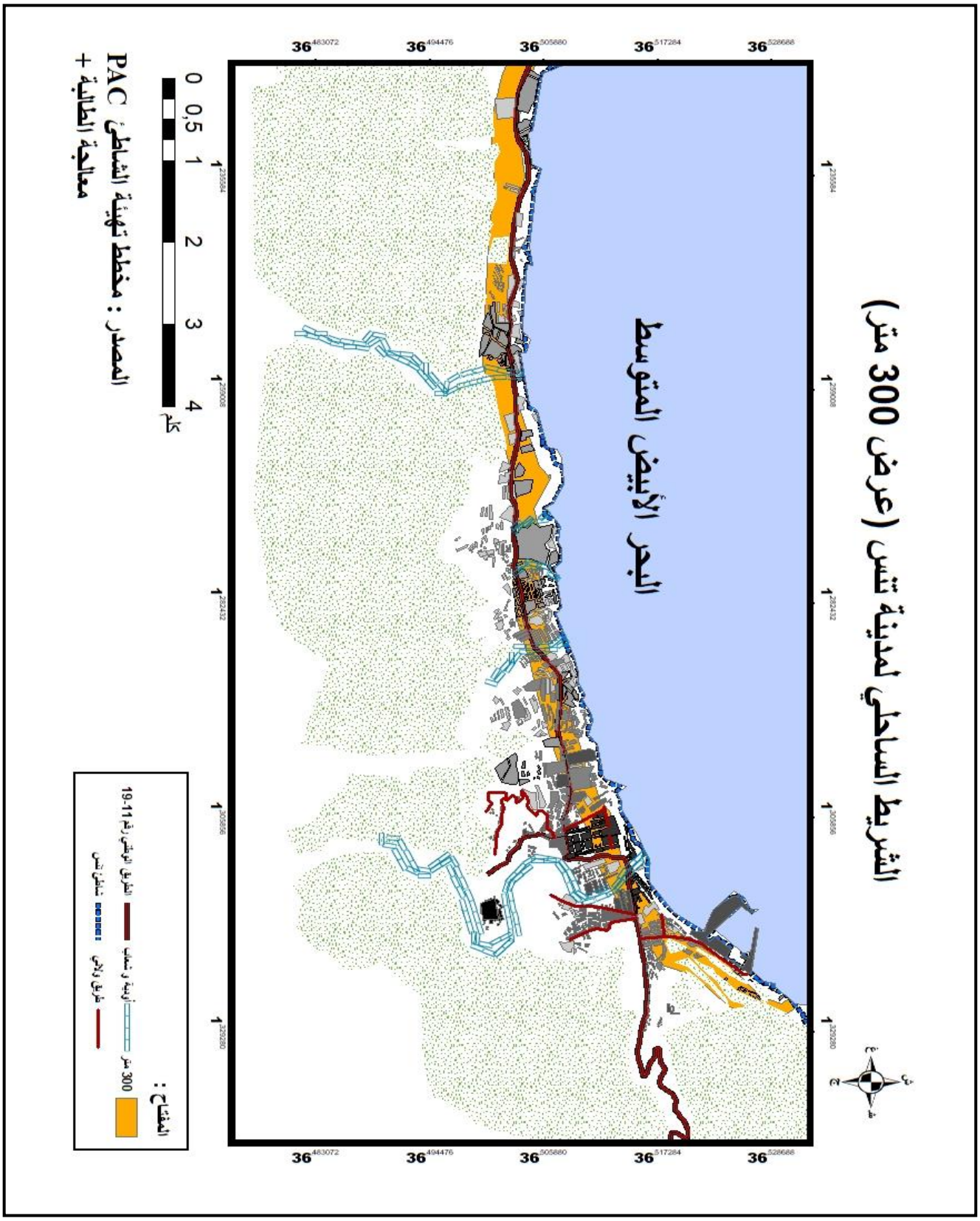


المصدر: تحقيق ميداني 2026

خريطة رقم 07: الشريط الساحلي لمدينة تنس (عرض 100 متر)



الخريطة رقم08: الشريط الساحلي لبلدية تنس (عرض 300 متر)



2-5- تحديد إستخدامات الأرض ضمن نطاق 300 متر :

وفقا لما جاء المادة 18 من قانون حماية و تعزيز السواحل، يحظر أي بناء او توسع عمراني على هذا النطاق ضمن الشريط الساحلي البالغ 300 متر.

تعد المنطقة الحضرية الواقعة ضمن نطاق المناطق غير المخصصة للبناء (عرض 300 متر) الأكبر، كما تشكل جزء ا من النسيج العمراني للمدينة الرئيسية، كما بها أعمال بناء جارية ضمن هذه المنطقة و خاصة في مركز المدينة .

-خطر الإلتحام بين مجمعتين متقاربتين أقل من 05 كلم :

حسب القامون المذكور مسبقا المتعلق بحماية الساحل و أيضا من المادة 12 من نفس القانون أن المسافة بين المجمعتين عيى الشريط الساحلي تكون 05 كلم.

-الجدول رقم 13: المسافة بين التجمعات العمرانية المتقاربة على الشريط الساحلي

البلدية	المجمعات	المسافة المفصولة (كلم)
تنس	تنس (ACL) / رغون(AS)	1.26
	رغون (AS) / ماينيس(AS)	0.98
	ماينيس (AS) / سيدي عبد الرحمان(ACL)	10.8

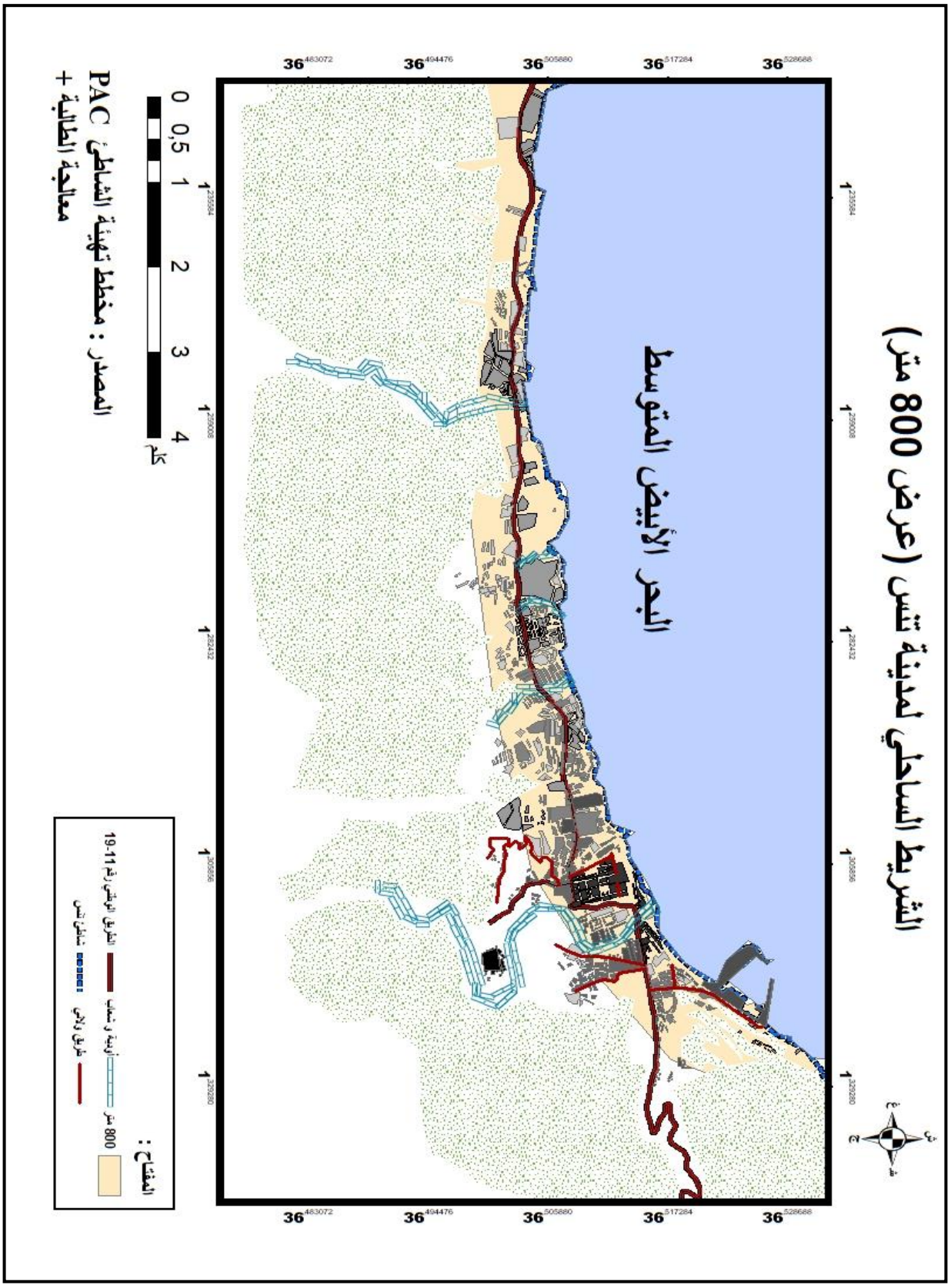
المصدر : مخطط تهيئة الساحل لولاية الشلف + (خليفة، 2015)

نلاحظ من خلال الجدول رقم 13 و من خلال مخطط تهيئة الساحل لولاية تنس و المعاينة الميدانية نلاحظ وجود بنايات داخل المجال غيرقابل للبناء للتعمير على مسافة عرض (300 متر) في بلدية تنس، حيث تعرف مدينة تنس خلال السنوات الأخيرة إستهلاكا للمجال الساحلي بكثرة أي داخل منطقة (300 متر) مساحة قدرت ب 1.26 على حسب الإحصائات مخطط تهيئة الساحل التي زادت خلال السنوات الفائتة، و أيضا وجود إلتحام لمجمعات كما هو الحال بين مجمعة تنس و مجمعة ماينيس.

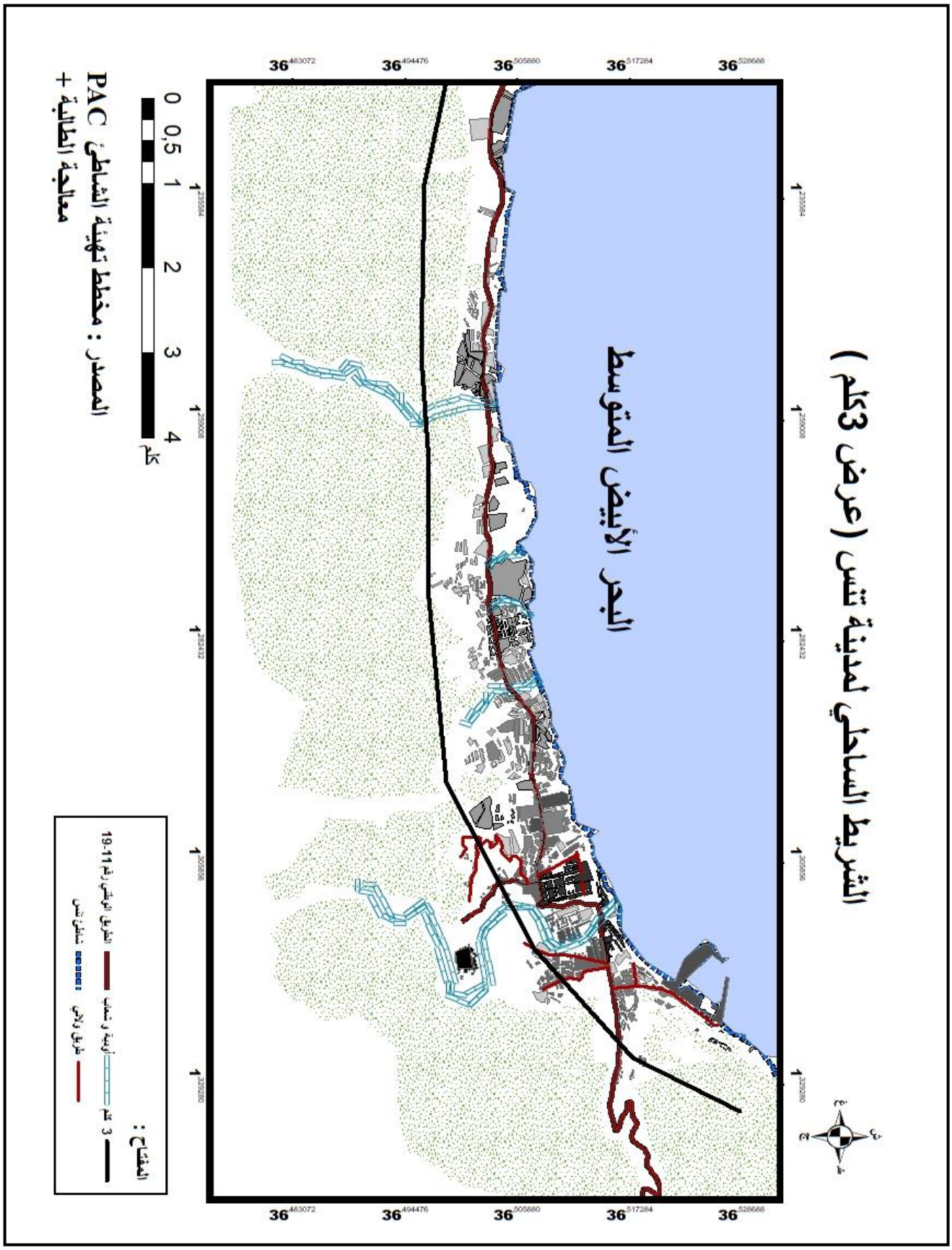
3-5-التوسع العمراني وفق الشريط الساحلي (800 متر)

أغلبية السكنات في هذا الشريط الساحلي (800 متر)، عبارة عن منازل ذات إرتفاعات المتفاوتة، مع وجود لبعض السكنات الجديدة متعددة الوحدات.

الخريطة رقم 09 : الشريط الساحلي لبلدية تنس (عرض 800 متر)



الخريطة رقم 10 : الشريط الساحلي لمدينة تنس (عرض 3 كلم)



5-4-التعمير داخل منطقة التوسع عرض 3 كم بساحل تنس :

بعد الإطلاع على قامون 02-02 المؤرخ في 05 فيفري 2005 المتعلق بحماية و تثمين الساحل و خاصة المادة 12 من القانون من أحكام عامة المتعلقة بالساحل و التي نصت على :
يمنع التوسع الطولي للمحيط العمراني للمجمعات السكانية، الموجودة على الشريط الساحلي،بما يتجاوز هذا الحد على مسافة تزيد عن ثلاثة كيلو مترات (3 كلم) من الشريط الساحلي.
كما أمه يمنع إنجاز طرق العبور موازية للشاطئن على مسافة تزيد عن ثلاثة كيلومترات (3كلم) على الأقل، إبتداءا من أعلى نقطة يصل إليها مياه البحر.
كما يعكس الإطار القانوني إلى توجهات إستراتيجية التي ترمي إلى التحكم في ديناميكيات التوسع العمراني و أيضا ضبط أنماط إستغلال المجال الساحلي، بما يحد من الإمتداد غير المنظم الذي يؤدي إلى إستنزاف لموارد طبيعية و تدهور في البيئة الساحلية.

جدول رقم 14 : طول مجال العمراني لمجمعة تنس على طول الشريط الساحلي

البلدية	المجمعات	طول المجال المعمر (كلم)
تنس	1-المجمعة الرئيسية(ACL)	5.61
	2-رغون (AS)	1.20
	3-ماينيس(AS)	1.32

المصدر : مخطط تهيئة الساحل لولاية الشلف+ (خليفة، 2015)

من خلال الجدول تعتبر مدينة تنس من أكثر المجمعات إلتحاما التي تجاوز التعمير بها في المنطقة 3 كلم ووصل إلى 5.61 كلم .

3/ النشاط السياحي :

3-1-مفهوم السياحة :

تعتبر السياحة نشاطا أساسيا و التي لها أثار مباشرة على القطاعات الإجتماعية والإقتصادية و حتى الثقافية، فبفضل السياحة تتلاقى الثقافات و يحصل تعارف،كما تمنح فرصة لإقامة علاقات الصداقة بين الشعوب أو حتى تشكيل جو للتسامح بين الشعوب، كما تعتبر عاملا للسلم (خليفة، 2015).

3-2-عرفها مؤتمر الأمم المتحدة للسياحة و السفر المنعقدة في روما 1963 أقر أن السياحة :

ظاهرة إجتماعية و إنسانية تقوم على إنتقال الفرد من مكان إقامته الدائمة إلى مكان آخر لفترة مؤقتة لا تقل عن أربعة و عشرون ساعة و لاتزيد عن إثني عشر شهرا بهدف السياحة الترفيهية، أو العلاجية، أو التاريخية . و السياحة كالطائر لها جناحان هما السياحة الخارجية و السياحة الداخلية.

-لأن السياحة إذا دامت فوق إثني عشر ساعة فما فوق تصبح غير سياحة و إنما إقامة في تلك الوجهة أو المكان (آمال، 2015-2016).

-مؤتمر(أوتاوا)Ottawa بكندا 1991 :

عرفت السياحة بأنها : " الأنشطة التي يقوم بها الشخص المسافر إلى مكان خارج بيئته المعتادة لمدة أقل من فترة معينة من الزمن و أن لا يكون غرضه من السفر ممارسته نشاط يكتسب منه دخلا في المكان الذي يسافر له (آمال، 2015-2016).

-تعريف المنظمة العالمية للسياحة wto:

حسب تعريف المنظمة فإن السياحة هي " مجموعة من النشاطات التي يقوم بها الأفراد خلال السفر و الإنتقال إلى الأماكن خارج محيطهم المعتاد بغرض الراحة أو لأغراض أخرى " (آمال، 2015-2016).

4- التجهيزات السياحية بمدينة تنس :

تندرج مدينة تنس ضمن المدن السياحية الجزائرية، و التي تزخر بالمواقع الأثرية ما يجعلها وجهة سياحية يقصدها السواح وبالتالي يصبح من الضروري توفير التجهيزات الأساسية التي تلبي إحتياجات الزائرين و خاصة هياكل الإستقبال من الفنادق، المطاعم و الأماكن المخصصة للترفيه، إذ يكثر الطلب عليها خاصة في فصل الصيف حيث يتوافد على المدينة أعداد كبيرة من الزوار سواء كانوا جزائريين أو حتى أجانب وذلك رغبة في قضاء عطلة مريحة و الإستمتاع بشواطئ المنطقة منها :

1-الفنادق .

2-السكنات السياحية .

3-المخيمات الصيفية .

ومن أهم المخيمات الموجودة على مستوى مدينة تنس نجد :

مخيم ماينيس و هو مخيم عائلي مخصص لعائلات العمال في شركة سونلغاز.

مخيم مركز التكوين المهني، مخيم البريد و المواصلات يتميز بطاقة جذب إستعاب 300 سرير و مخيم مركز الشباب الترفيهي . (خليفة، 2015)

-النشاطات السياحية الساحلية في مدينة تنس تساهم بشكل كبير و أوسع في خلق مناصب شغل، على طول هياكل الإستقبال أو حتى على مستوى الشواطئ خاصة خلال موسم الإصطياف، إذ النشاط السياحي يخلق ديناميكية على مستوى المدينة، كما انه يساعد على تحسين الدخل المادي للسكان خاصة السكان ذوي النشاطات التجارية (عبلة، تأثير الساحل على تكوين مدينة " تنس" مجاليا و وظيفيا ، 2013-2014).

النشاط السياحي في المنطقة، رغم ما يوفره من إنتعاش إقتصادي موسمي ومناصب عمل مؤقتة، يحدث في جوهره مجموعة من التأثيرات الهيكلية السلبية التي تعيق التنمية المستدامة. فموسمية النشاط تكشف عن هشاشة البنية التحتية السياحية، وكم تبرز إهمال التراثبشكل كبير، وتحدث إختلالا في توزيع الخدمات بين الشواطئ، كما تولد ضغطا زائدا على قدرات المنطقة الإستيعابية بدون حلول جذرية. حيث التأثير المترتب على مدينة تنس أن لهذا النشاط السياحي يعود إلى تحميل المنطقة أعباء فصل الصيف كاملا دون إستعداد حقيقي أو تخطيط مسبق، و تركها للركود طوال بقية السنة و بالتالي النشاط السياحي كما هو منظم في فصل الصيف، لا يخدم المنطقة بقدر ما يستنزف طاقتها الموسمية المحدودة، مع بقاء المعالم التاريخية مهملة والهياكل الفندقية ناقصة والوعي الثقافي غائبا نوعا ما فإن أي محاولة لتطوير القطاع تبدأ بمعالجة هذه التأثيرات الهيكلية أولا، وليس بتخفيف الازدحام المؤقت على المنطقة.

5- المرافق الساحلية في تنس :

تتركزجميع الخدمات الأساسية و البنية التحتية في المدينة الرئيسية، حيث تتمتع مدينة تنس بمجموعة كبيرة من المرافق التي تغطي إحتياجات السكان اليومية منها :

1-المرافق التعليمية : تتواجد بالمنطقة 21 مدرسة تعليمية إبتدائية و 05 مدارس إعدادية و 03 مدارس ثانوية في مختلف المناطق السكنية بالمدينة.

2-المرافق الصحية : تتواجد في المنطقة 03 مستشفيات و واحد لأمراض العقلية، مع توفر عيادات و صيدليات في جميع المدينة .

3-المرافق الرياضية : تقع بالمنطقة في الاحياء و المناطق المحيطة بها من ملاعب و مركبات رياضية.

4-البنية التحتية للمواصلات : تتوفر المدينة على شبكات طرق كثيفة، التي بدورها تخدم المدينة و تربط المناطق السكنية و التجارية .

5-المرافق التجارية : تزخر المدينة بالمرافق التجارية من محلات تجارية و متاجر محلية على طول مدينة تنس لتلبية إحتياجات السكان بالمنطقة .

6-المرافق الإدارية : تقع معظم المرافق الإدارية في قلب المدينة ما تتيح تلبية متطلبات الساكنة بالمنطقة.

- **بعض المرافق الهامة بمدينة تنس :**

1- ميناء تنس منشأة قاعدية :

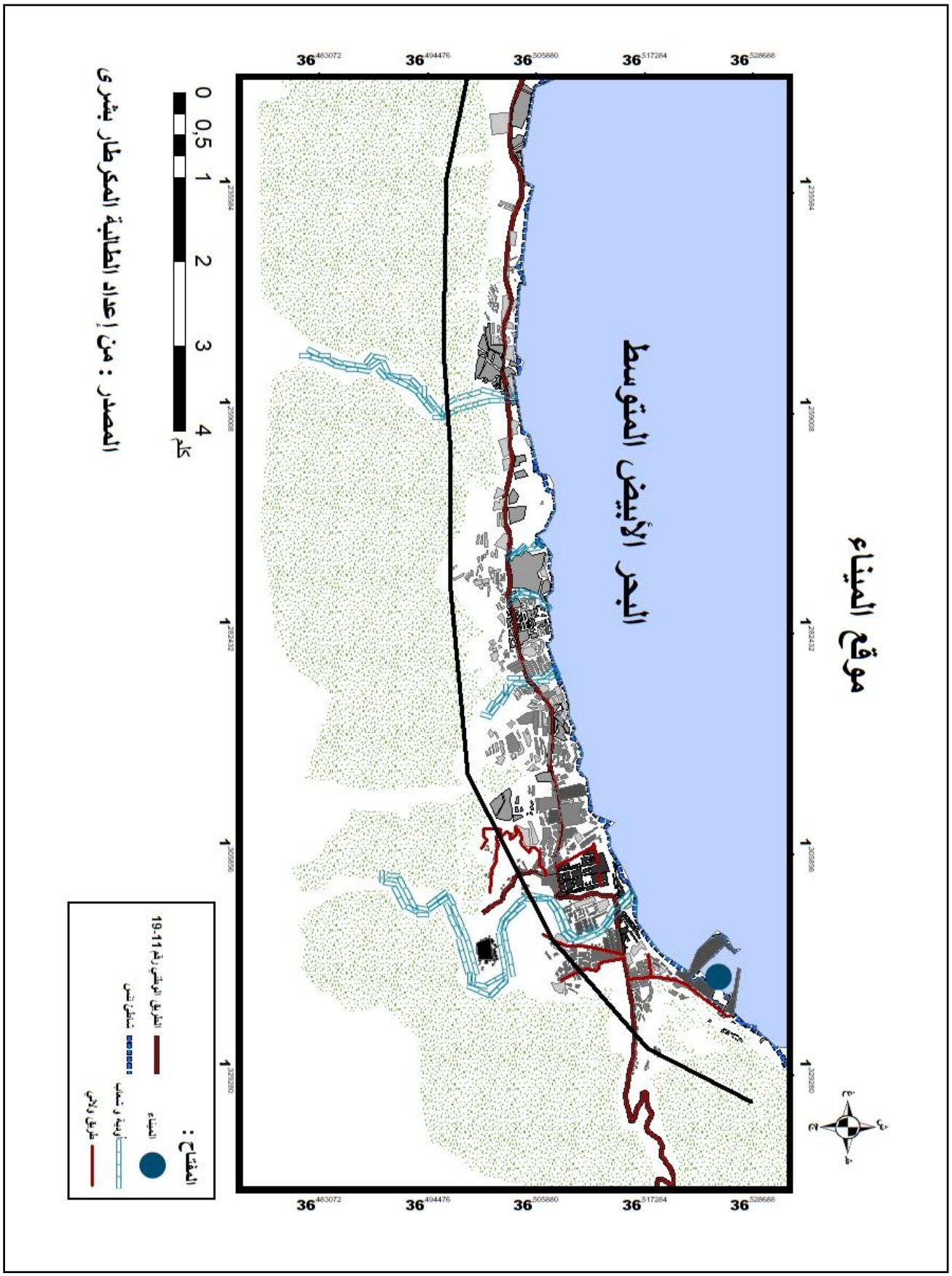
يعد ميناء تنس منشأة قاعدية حيوية تمثل نقطة إلتقاء بين مختلف شبكات النقل البري و البحري حيث تتمحور وظيفته الأساسية في ضمان حركة النقل و تبادل السلع و المنتجات بين المجال الداخلي و الخارجي، فالجزائر تعتمد في تبادلاتها التجارية البحرية على الموانئ الموجودة على طول الشريط الساحلي لولاياتها الساحلية : ميناء الجزائر، وهران، عنابة، سكيكدة، حيث تعتبر الموانئ الكبرى، أما الموانئ المتوسطة و الصغيرة كميناء بني صاف، ميناء الغزوات، ميناء جيجل ، ميناء تنس الذي يصنف هذا الأخير ضمن الموانئ الثانوية التابعة للواجهة البحرية الغربية للجزائر ، رغم موقعه المتوسط تقريبا بين ولايتي الجزائر وو هران.

1-2- موقع و نشأة الميناء :

يقع ميناء تنس في قلب مدينة تنس الساحلية ، ويعد من بين الموانئ ذات الأهمية التاريخية و الإقتصادية في الجزائر.

حيث يتموضع الميناء ضمن خليج طبيعي يتميز بخصائص جغرافية ملائمة للملاحة البحرية ، مما ساهم في تطوره عبر مختلف المراحل التاريخية ، كما تعاقبت على المدينة عدة حضارات تاركت ورائها إرثا واضح من الطابع العمراني و الثقافي للمدينة، ما أكسب لميناء قيم تراثية مميزة تتداخل مع وظائفه الاقتصادية و الحركية المعاصرة داخل النسيج الحضري للمدينة.

خريطة رقم 11: موقع الميناء بمدينة تنس



أسست مركزا تجاريا مزدهرا فيه في تلك الفترة، كما تعاقبت على الميناء حضارات عديدة الرومان و الفنيقين و العرب و العثمانيين تاركين بصماتهم على معالم المدينة المعمارية و الثقافية، أما مع العصر الفرنسي فإن القوة الإستعمارية سريعة لفهم الحاجة إلى إستغلال الموقع الجغرافي الإستراتيجي في منطقة البحر الأبيض المتوسط ففي سنة 1868 م تم تنفيذ فكرة بتشييد الميناء ، الذي تم إستخدامه لأجل التصدير المنتجات الزراعية و المعدنية و إستراد مواد البناء و السلع المصنعة ، إضافة إلى وضعه كمركز مراقبة عسكرية.

3-1- ميناء بحجم صغير و ضغط كبير :

يعد ميناء تنس من بين الموانئ الثانوية إلا انه يساهم في تخفيف الضغط على الموانئ الأخرى الكبرى، من خلال دعم متطلبات السوق الوطنية من حيث المستوردات، الذي يعين له الإهتمام، بينما يعاني الميناء من ضغط كبير الذي يعود لعدة عراقيل من بينها : المداخل البحرية، حيث أن المدخل الغربي يعاني من ضيق كبير و يشكل خطرا على حركة البواخر خصوصا الذي يتعدى طولها 120 م، و ضعف عمق الغاطس بحيث لا يسمح برسو البواخر الذي تعدى عمقها 7.20 م،ولهذا يقومون بتهيئة الميناء من خلال تطهيره من الرمال و الأتربة ، بالإضافة إلى تهيئة رصيف الميناء بطول 200 م، و عمق الغاطس فيه يتراوح ما بين 702 م إلى 8.5 م . إضافة إلى العجز الكبير في مساحة التخزين و ركن البضائع، حيث تقدر مساحة ميناء 44650 م، و مساحة ركن البضائع غير كافية ما يسبب إكتظاظ داخل الميناء،ووجود إزدحام الطريق الوطني رقم 11 الذي يرتبط بالميناء مباشرة (عبلة، تأثير الساحل على تكوين مدينة "تنس " مجاليا ووظيفيا (مذكرة لنيل شهادة مهندس دولة في الجغرافيا و التهيئة القطرية)، 2013-2014).

-يسبب ميناء تنس مخلفات مسببت تلوث للساحل الذي يعود لأسفنة و خاصة التفايات المترتبة على الميناء التي يتم نقلها عن طريق الشاحنة إلى مراكز الردم التقني لأجل التخلص منها التي بدورها تصب في البحر مسببت في ذلك تلوث للبحر وللنظام البيئيو للسكان القاطنين بالقرب منها، أي يتم تخلص من نفايات الميناء بنفس الطريقة للتخلص من النفايات المنزلية، التي يجيب أن تكون منفصلة عنها و يتم تخلص منها بطرق أحرى لتفادي التلوث

الصورة رقم 21 : ميناء تنس



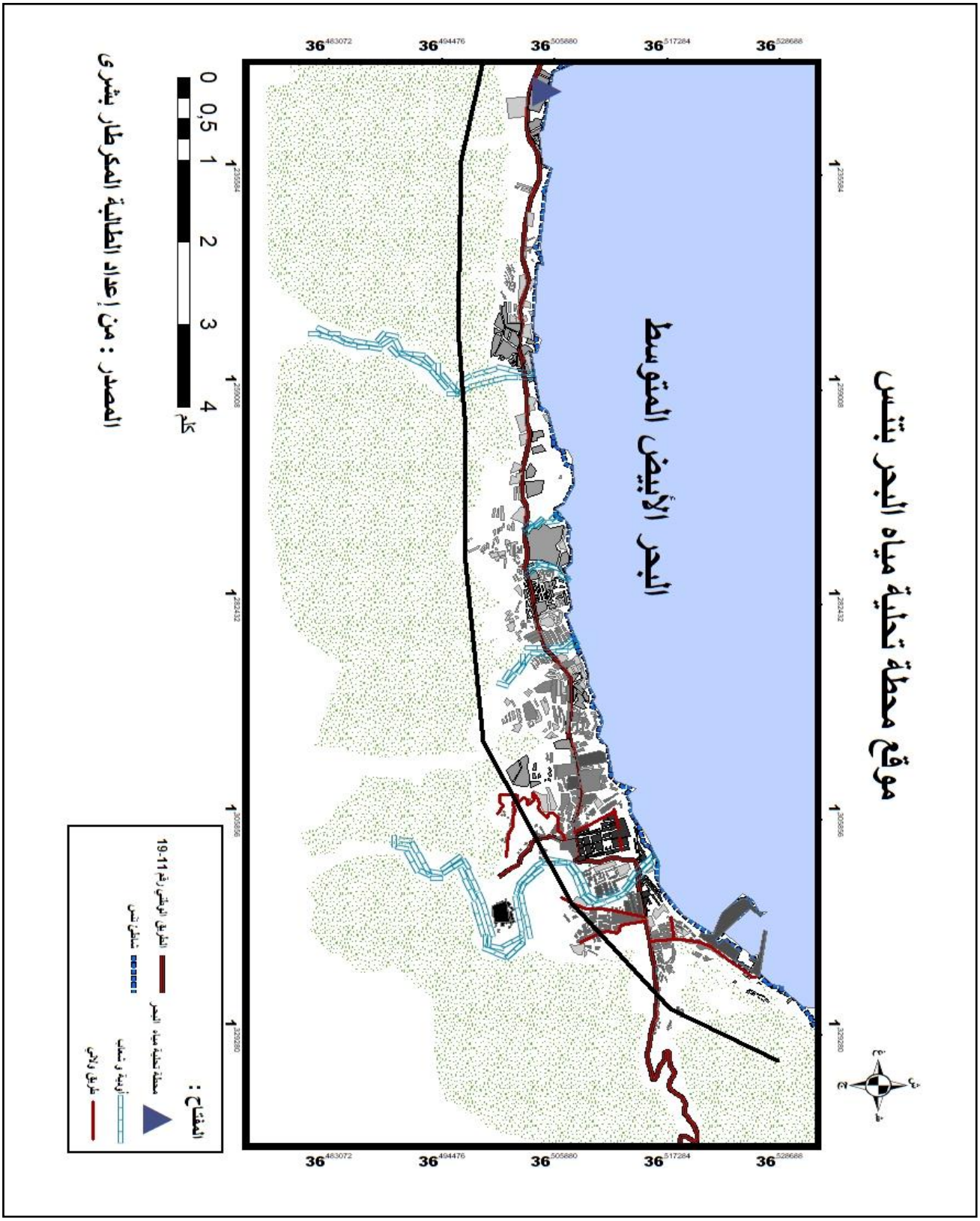
المصدر : تحقيق ميداني 2026

4-1- أما بالنسبة لقطاع الصيد البحري لميناء تنس :

يعرف حالة من التدهور ومن خلال التحقيق الميداني لاحظنا أنه يتم التسويق للمنتوج السمكي بطريقة غير صحية عن طريق عرضه لأشعة الشمس الذي يؤدي إلى ضرر للمستهلك و يؤدي إلى تراجع الإستهلاك.

أيضا وجود تلوث لمياه الصرف الصحي بالميناء و عدم وجود مكب للنفايات خاص للميناء، أي يتم نقل مخلفات السفن و نفايات الميناء عن طريق الشاحنات و تخلص منها بطريق التقليدية التي يتم بها لتخلص من النفايات المنزلية.

خريطة رقم12: موقع محطة تحلية مياه البحر تنس (ماينيس)



2- موقع محطة تحلية مياه البحر :

يقع موقع محطة تحلية مياه البحر في تنس ولاية الشلف، دائرة تنس، و بلدية تنس عند المدخل الغربي لمدينة تنس، و تحديدا في ماينيس على بعد 07 كيلومترات من عاصمة البلدية.

يقع الموقع على بعد 52 كم شرق العاصمة المحافظة و حوالي 110 كم غرب محافظة تيبازة، و يعبره الطريق الوطني رقم 11 القادم من مستغانم و المتجه نحو تيبازة.

تبلغ مساحة الموقع لمحطة تحلية مياه البحر 08 هكتارات و يحده :

إلى الشمال : البحر الأبيض المتوسط.

إلى الجنوب : عبر الطريق الوطني 11.

إلى الغرب : بواسطة وحدة تحلية مياه صغيرة 5000 متر مكعب /يوم (المحطة القديمة).

إلى الشرق : بجوار سكنات بمنطقة ماينيس (nesrine, 2016-2017).

-تضاريس الموقع :

يتراوح مستوى سطح الأرض الحالي من 2.5متر إلى 16 متر من الطريق الوطني رقم 11 وصولا إلى الجزء السفلي من البحر.

تم تشغيل محطة تحلية مياه البحر في تنس بمنطقة ماينيس في جوان 2015 و التي تبلغ طاقة إنتاجها 200 ألف مترمكعب في اليوم، و ذلك عن طريق إستخدام تقنية التناضح العكسي، الذي يضمن إمدادات مياه الشرب لعدة بلديات، وتم تمويل هذا المشروع من قيب شركتي سونطراك و سونلغاز بنسبة 49 بالمئة و الشركة الإسبانية بنسبة 51بالمئة (nesrine, 2016-2017).

الجدول رقم 15 :الكمية الموزعة بواسطة محطة تحلية مياه البحر في تنس و البلديات المجاورة لها

نقطة تحويلية / خط النقل	المنطقة	البلدية المراد تزويدها	عدد السكان /هكتار	إجمالي عدد السكان /هكتار	الكميات المقررة متر مكعب /يوم	حصة الفرد من المياه لتر لكل نسمة
01	تنس (محطة ضخ المياه)	-تنس -سيدي عبد الرحمان -المرسى	39730- 4873- 12108-	56711	17000	300

المصدر : (nesrine, 2016-2017)

+معالجة الطالبة

الصورة رقم 19 : محطة تحلية مياه البحر بتنس



المصدر: (nesrine, 2016-2017)

-عمليات تحلية المياه المطبقة في محطة تنس :

تتضمن عملية تحلية مياه البحر أربعة مراحل :

1-إستخراج مياه البحر.

2-المعالجة المسبقة.

3-التناضح العكسي.

4-مرحلة ما بعد المعالجة .

-يؤثر مصنع تحلية مياه البحر في تنس على البيئة من خلال مجموعة من التأثيرات التي تشكل مشكلة للحيوانات و النباتات البحرية (تصريف المياه ذات الملوحة العالية) و كذلك السكان المجاورين للمصنع (جودة الهواء و الضوضاء) (nesrine, 2016-2017).

وخاصة في مرحلة بناء المحطة مسببت تلوث للمنطقة و ضجيج و خاصة السكان المجاورين للمحطة في ماينيس و أيضا في مرحلة تركيب أنابيب لأجل تفية في هذه المرحلة بالأخص مسببت تلوث في بحر وللكائنات البحرية و للصيادين أيضيا مسببت ضجيج و هروب الأسماك .

الخلاصة :

من خلال دراستنا لهذا الفصل الذي تناولنا فيه الخصائص الطبيعية و البشرية لساحل تنس، إستنجنا أن التوسع العمراني للمدينة إتخذ شكل شريطي متعرج على طول الشريط الساحلي، و الذي يعود لعدة عوامل من بينها زيادة في النمو الديمغرافي التي تشهده المدينة اليوم وأيضا توفر الأراضي الشبه منبسطة الصالحة للتعمير، إلا أنه وجود لبعض التجاوزات على الشريط الساحلي و إستنزاف للأراضي مع عدم إحترام قانون 02-02 المؤرخ في 05 فيفري 2005 المتعلق بحماية و تثمين الساحل.

فالتوسع العمراني في مدينة تنس يعرف حالة من التطور خاصة في السنوات الأخيرة داخل المنطقة، و أيضا إلى تلاحم بعض المجمعات بالمدينة نتيجة التوسع و مع هذا إلا أنه يشكل أضرار على البيئة و خاصة التوسع على حساب الأراضي الزراعية وعلى الشريط الساحلي، ما سيتدعي المحافظة عليه وعلى التنوع البيولوجي بالمنطقة، إضافة إلى إنشاء بنية تحتية طبيعة و تطوير النشاط السياحي بالمنطقة .

فالمناطق الساحلية من أكثر المجالات حساسية بيئيا و تعرف تدهورا الذي بدوره راجع لتداخل الأنظمة الطبيعية البرية والبحرية داخلها و غناها بالموارد الطبيعية و تنوع بيولوجي هام، ما يجعلها مجالات معرضة لظغوط متزايدة والإستغلال المفرط خاصة في ظل تزايد الأنشطة البشرية المختلفة، التوسع العمراني و النشاط السياحي و الصناعي و خاصة الإستغلال غير العقلاني للموارد الطبيعية وحرائق الغابات مؤدية بذلك إلى تفاقم التدهور و زيادة التلوث خاصة من خلال النشاط السياحي .

فساحل تنس يشهد مؤخرا عدة إختلالات بيئية أثرت على التوازن الإيكولوجي بالمنطقة كما يعرف الساحل هشاشة بيئية متزايدة.

الفصل الثالث :

تقييم سياسات وآليات تسيير المناطق الحساسة بيئيًا بساحل

تمهيد:

بعد تطرق إلى دراسة المجال الطبيعي و البشري لمدينة تنس و التعرف على أهم المظاهر الطبيعية و البشرية و مختلف الأنشطة البشرية المتواجدة بها، إرتأينا في هذا الفصل إلى التطرق إلى تقييم و تسيير آليات تسيير المناطق الحساسة بيئيا بساحل تنس.

فقد شهدت مدينة تنس نمو سكاني كبير خلال السنوات الأخيرة، ما أدى إلى ضغط كبير و قوي على المدينة،وتوسعا عمرانيا متسارعا الذي أدى إلى تنلمي الضغوط و إستنزاف الموارد الطبيعية، كما ساعدة على زيادة إنتشارلبعض أشكال البناء الغير قانونية و توسع عمراني غير منظم التي شوهت المشهد الساحلي و الإخلال بالتوازنات البيئية .

سعت الدولة إلى وضع مجموعة من الآليات القانونية التي بدورها ترمي إلى حماية الساحل مع ضبط عمليات التعمير و البناء فالتدابير المتعلقة بالتعمير و البناء لها بعد وطني و ذلك لأجل تحديد المجال الإستعمال على مستوى المحلي من خلال قانون مطابقة البنايات و إتمام إنجازها 08/15 المؤرخ في 20 جويلية 2008 المنجزة على الشريط الساحلي.

إذ يهدف الفصل إلى تسليط الضوء على المنظومة البيئية لساحل تنس و تقييم تسيير المناطق لحساسة بيئيا لساحل و الإجراءات المطبقة في حماية الساحل .

1-إستراتيجيات تسيير الساحل في الجزائر :

1-1-توجهات أدوات التهيئة و التعمير :

أدوات التهيئة و التعمير هي أدوات الوحيدة المتدخلة على مجال التعمير، تعتبر فعاليتها بالمجال ضمان تحقيق الأهداف المرجوة و التي جاء بها و لدراسة هذا العصر لأجل معرفة مدى تطبيق القوانين و إحترامها، و و مدى قدرتها على حل مشاكل النمو الحضري في التجمعات الحضرية و تشخيص النقائص لأجل تفاديها مستقبلا :

1-2-بالنسبة لمخطط التهيئة و التعمير PDAU:

الذي بدوره ينص على ضرورة تجنب الإلتحام العمراني، و الإهنمام بتثبيت السكان عن طريق تخصيص مخططات شغل الأرض التي تتكامل فيها الإستخدامات و خدمة سكان التجمعات.

-فالمخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير لبلدية تنس، بالرغم من مراجعته بعد صدور قانون 02-02 المؤرخ في 05 فيفري 2005 المتعلق بحماية و تثمين الساحل، إذ برمجت مشاريع تنموية كالمنطقة الصناعية الواقعة على مجال 300 متر أيضا التهيئة المبرمجة لمجمعة الرئيسية مدينة تنس و هي متنافية لما جاء به القانون (خليفة، 2015).

1-3-مخطط شغل الأرض POS:

مخطط شغل الأرض أيضا هو الآخر لم يترك المجال الساحلي و خاصة المنطقة بعض (300 متر)، من خلال برمجة عدة مشاريع منها. مخطط شغل الأرض رقم 01 يقترح :

- تجهيزات بمساحة 7.2 هكتار.
- مشروع 300 مسكن فردي.
- تجديد 1450 وحدة سكنية.

أما بما يخص مخطط شغل الأرض رقم 02 الذي جاء بمشاريع التالية :

إبتدائية، قاعة علاج بمساحة قدرها 600 متر، دار الشباب بمساحة 1500 متر، دار الحضانة على مساحة 1700 متر، تجهيزات سياحية بمساحة 5374 متر، وأيضا قاعة متعددة الخدمات .

بما يخص مخططات التوجيهية للتهيئة و التعمير المصادق عليها في 1995، اليوم غير صالحة من حيث توجهاتها التي وجهت لها مقارنة بما وصلت إليه المدينة اليوم، فإعتبار سنة إنجاز تلك المخططات وافقت الأزمة الأمنية فإن هذه الدراسات لم تعط نتائج المطلوبة، فبسبب نمو و توسع المدينة الغير المتوقع، هذه المخططات لم تأخذ مصداقيتها، فالأراضي الموجهة للتعمير على المدى الطويل بهذه المخططات تكون قد جرى إستهلاكها على المدى المتوسط، و اليوم

مدينة تنس تعاني من مشكل التوسع العمراني المكثف، لتبقى تلك المخططات في إنتظار مراجعتها وفق معطيات جديدة .

و المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير في بلدية تنس الذي جاء بأهداف جيدة، إذ كانت نتائجه غير مرضية و لم تساهم في حل مشاكل التوسع الحضري للشريط الساحلي، و بالأخص أن هذه التوجهات جاءت بعد صدور قانون 02-02 المتعلق بحماية الساحل بعد أن تم برمجة منطقة التوسع على طول الشريط الساحلي.

إضافة أن مخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير ماهو إلا إستقراء لإحصاء السكان 1998، تم من خلاله إهتمام بمشاكل بلدية تنس، فكانت النتائج عكس الأغراض التي وضع لأجلها. إذ رفض كل الجهات المعنية المصادقة عليه لعدم مصداقيت .

وضعية الشريط الساحلي لمدينة تنس بعد صدور قانون 02-02 الخاص بحماية الساحل :

- **أهم التجاوزات التي جاءت فيه** :

-توسع عمراني عرضي على الكثبان الساحلية ضمن الشريط الساحلي بعرض (800 متر) و توسع طولي ضمن الشريط الساحلي بعرض (3 كلم) الذي يمنع التوسع فيه ضمن قانون حماية الساحل 02-02.

-خطرالتكتل العمراني بين مجمعة الرئيسة مدينة تنس و مجمعة الثانوية رقون.

-شبكة الطرق المخترقة لشريط الساحلي (800 متر) خاصة في المنطقة الممتدة بين بني حواء و واد قوسين تنس.

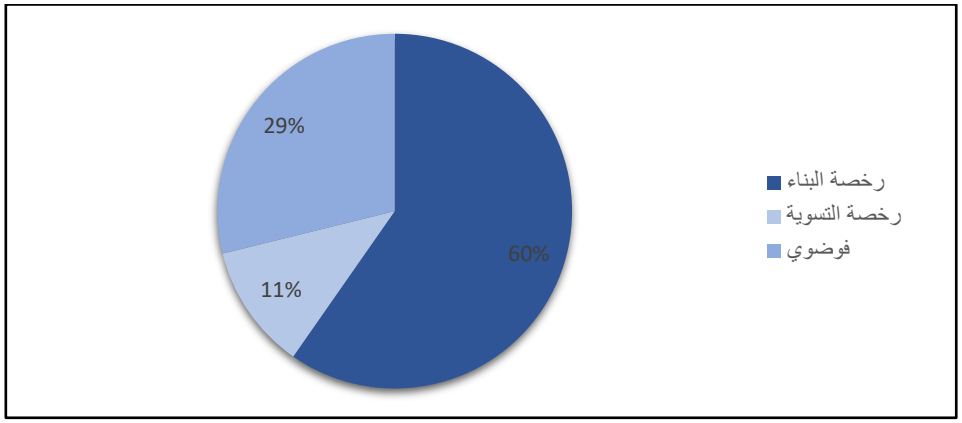
-إختراق الرمال و زحفها نحو الأراضي الداخلية بعد تدمي التغطية الطبيعية (خليفة، 2015).

الجدول رقم 16 : توزيع المساكن حسب الوضعية القانونية للبناء

توزيع المساكن حسب الوضعية القانونية للبناء	العدد
رخصة البناء	120
رخصة التسوية	23
فوضوي	58
المجموع	**201**

المصدر : من إعداد الطالبة بناءا على نتائج الإستبيان في ماي 2026

الشكل البياني رقم 07 : دائرة نسبية توزيع المساكن حسب الوضعية القانونية للبناء



- توزيع المساكن حسب الوضعية القانونية للبناء

يمثل الجدول رقم(16) و الشكل رقم 07 واقع الحوكمة العمرانية و مدى الإلتزام بالمنظومة التشريعية المنظمة لعملية البناء في ساحل تنس . و تبين المعطيات الإحصائية المترتبة عن التحقيق الميداني عن تباين واضح في الوضعية القانونية للنسيج السكني المقام، حيث تحوز الفئة الكبرى من المباني على رخص بناء قانونية بنسبة بلغت 60 بالمئة في حين تشكل البنايات ذات الطابع الفوضوي الغير مرخص حصة مقلقة نوعا ما بنسبة 29 بالمئة، بينما خضعت ما نسبته 11 بالمئة من المباني لإجراءات المطابقة الإدارية بموجب رخص التسوية.

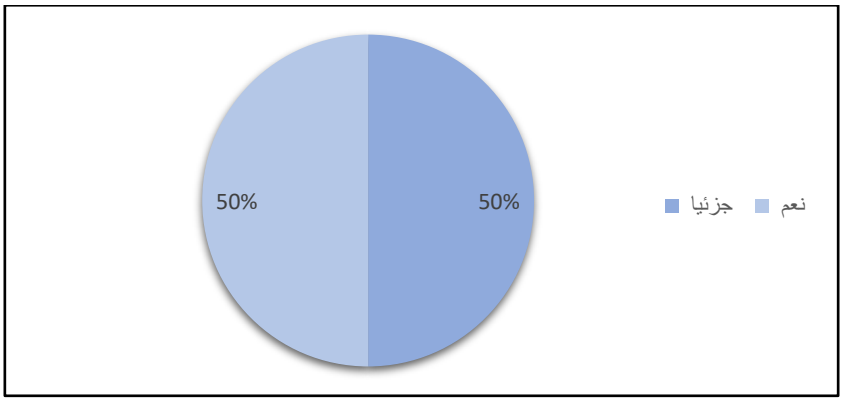
و يعكس هذا التوزيع البياني مؤشرات تخطيطية بالغة الأهمية، فالنسبة المرتفعة للبناء غير المرخص 29 بالمئة تفصح تنامي ظاهرة الإنتهاك العقاري جراء تزايد الطلب على السكن و إستقطاب المنطقة الساحلية لمختلف الأنشطة، مما مما أدى إلى بروز ديناميكية عمرانية موازية تفوق القدرة الإستيعابية للمخططات التوجيهية. علاوة على ذلك فإن ضعف نسبة رخص التسوية 11 بالمئة يؤكد وجود عقبات إدرايا أو تقنية في تفعيل القوانين الردعية و التسوية مثل قانون(08-15)، يتجلى ذلك في القصور الرقابي في بقاء قرارات الهدم الصادرة بحق البنايات المخالفة مجرد إجراءات نظرية غير مفعلة على أرض الواقع ، مما يساهم في تكريس الفوضى العمرانية و إستمرار التعدي على المجالات البيئية الحساسة للساحل.

1- موقف السلطات من التجاوزات المعمولة على الساحل :

تأكد على وجود التجاوزات إلى يومنا هذا على الشريط الساحلي، و السلطات المعنية رفضت الأمر المتعلق بالإنتهاك و التجاوزات على الشريط الساحلي، إضافة إلى أن بعض البنايات التي تم إنجازها أن بعض الملفات خاضة لقانون التسوية المؤرخ في 20 جويلية 2008 المتعلق بمطابقة البانايات و إتمام إنجازها.

الموجودة ضمن المجال الساحلي حظيت بالقبول و أخذت معضمها إستلام العقود و الأخرى في إنتضار إستلامها (خليفة، 2015).

الشكل رقم 08 : دائرة نسبية لمدى تطبيق القوانين في ساحل تنس



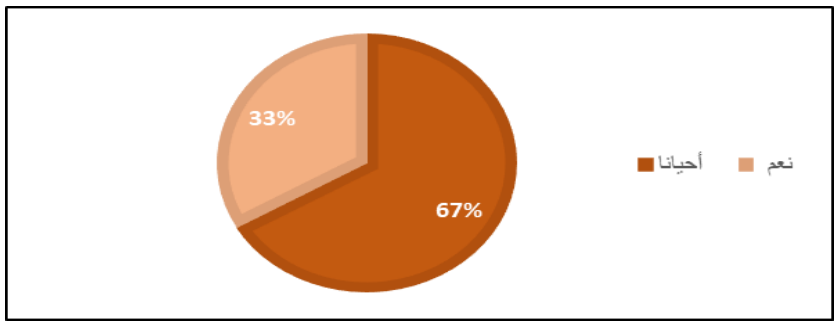
-مدى تطبيق القوانين في ساحل تنس :

من خلال المخرجات الإحصائية الممثلة في الدائرة النسبية للشكل رقم08 مؤشرا دالا حول كفاءة تفعيل المنظومة التشريعية الخاصة بحماية الساحل التنسي من منظور الفاعلين و المسؤولين المحليين. حيث هنالك إنقسام متساوا و تام في التقييم بنسبة بلغت 50 بالمئة لكل إتجاه، يرى النصف الأول من المبحوثين أن هذه القوانين تجد طريقها للتطبيق الفعلي ميدانيا (نعم)، في حين يقر النصف الآخر بأن هذا التطبيق لا يتعدى الجانب الجزئي المحدود.

و يعكس هذا التصانف العددي في الآراء حالة من التدهور التنفيذي و تذبذب الأداء الرقابي بين الجهات المتدخلة في تسيير المجال الساحلي، إذ يشير الإقرار بالتطبيق الجزئي من قبل نصف العينة الدراسة إلى وجود معوقات ظرفية أو هيكلية تحول دون الإمتثال الكلي و الصارم لآليات الردع و التنظيم الساحلي وتأسيسا على ذلك، فإن عدم شمولية التطبيق الردعي يمثل ثغرة الأساسية التي تستغلها الديناميكيات العمرانية و البشرية لفرض تجازوزات ميدانية مستمرة تضعف من إستدامة المنظومة البيئية الحساسة لساحل مدينة تنس.

2- إشراك المجتمع المدني :

الشكل رقم 09 : دائرة نسبية توضح مدى إشراك المجمتع المدني



3-إشراك المجتمع المدني :

يبين الشكل البياني رقم (09) عن واقع المقاربة التشاركية و مدى إدماج فعاليات المجتمع المدني في آليات صناعة القرار البيئي و التنموي بساحل مدينة تنس من منظور الفاعلين و المسؤولين. وتبين الدراسة الإحصائية للشكل عن غياب التفعيل الدائم و الممنهج لقنوات التشاور، حيث يرى 67بالمئة من المبحوثين أن إشراك المجتمع المدني يتم بطريقة ظرفية و متقطعة أحيانا في حين يؤكد 33 بالمئة المسائل المتصلة بالمنطقة.

كما تعكس هذه الهيمنة الإحصائية للإشراك الظرفي 67بالمئة وجود قصور في تجسيد مبادئ الحوكمة التشاركية ميدانيا حيث يكتفي في الغالب بإستدعاء الجمعيات و ممثلي الساكنة كإجراء بروتوكولي أو إعلامي لا يرقى إلى المساهمة الفعلية في صياغة القرارت التخطيطية الردعية لحماية الساحل. فإن بقاء الحركة الجمعوية متذبذبا يعوق بوضوع تشكيل حس رقابي مجتمعي مساند للسلطات العمومية، مما يستدعي ديمقراطية آليات تسيير الساحل و فتح قنوات مستدامة و كثيرة للحوار لتسهسل تدفق المعلومات البيئية و إنجاح مخططات التهيئة الساحلية.

حيث تتحقق مساهمة المجتمع المدني في معادلة حماية الساحل من خلال :

- توفير الإطار القانوني الذي يضمن تدخل المجتمع المدني في مجال المراقبة والمتابعة الأنشطة الضارة بالساحل .

- قيام الدولة بحملات توعية للمواطنين لأجل تعريفهم بأهمية مساهمتهم في مجال إتخاذ القرارات ذات الشأن البيئي ومشاركتهم في حماية الساحل .

-تكريس الديمقراطية البيئية يساهم في دمج المواطن في معادلة حماية الساحل .

- تحقيق عدالة بيئية متساوية للجميع في هذا المجال، والعدالة البيئية تتطلب أن يتساوى الجميع في الإستفادة من النشاطات التي تهدف لحماية الساحل .

- تجسيد الديمقراطية البيئية واقعا لا قولا، مع توفير آليات تفعيلها على المستوى المحلي .

- تسهيل إطلاع المواطن والمجتمع المدني على وضعية الساحل سواء من حيث التقارير التي تم إعدادها وكذلك نشاط هيئات الرقابة وغيرها .

- إقتراح جزاء في حق المنتخبين المحليين الذين قد يعطلوا آليات مشاركة المجتمع المدني في مجال حماية الساحل.

إن وعي المواطن والمجتمع المدني يمكن أن يؤثر على الإدارة العمومية والمؤسسات الإقتصادية لأجل حثها على إحترام قواعد حماية الساحل، فأي سلوك حضاري من المجتمع المدني والمواطنين قد يكون دافعا نحو سياسة عامة تحترم الساحل، فعلى سبيل المثال يشكل الإبتعاد عن إستهالك مواد ذات تأثير سلبي على الساحل، دافعا للمؤسسات المنتجة لخفض -أكبر قدر ممكن من ملوثاتها.

و الإعلام شريك بارز في حماية الساحل حيث يعد الإعلام سلطة قائمة في الدولة لها تأثير الكبير على سلوكياتنا كما أنه يؤدي في أحيان كثيرة للضغط على متخذي القرار لأجل التدخل لحماية الساحل، فالإعلام البيئي أصبح آلية مهمة لتعريف أو تنفيذ وتقييم السياسة البيئية، فالتغطية الإعلامية للكوارث البحرية وخصوصا آثار التلوث على الساحل ساهم في الضغط على متخذي القرار سواء بمتابعة المتسببين في التلوث أو من خلال إتخاذ قرارات صارمة لعبور السفن أو ممارسة أنشطة بالقرب من الساحل، فالإعلام البيئي يهدف لجمع ونشر وإعلام الجمهور بجميع المسائل المرتبطة بالبيئة لا سيما نشاط المؤسسات والإدارات ويتجسد دورالإعلام من خلال آليتي الكشف والتوعية في مجال حماية الساحل كشف الإعلام لتلوث البيئة الساحليحيث :يؤدي الإعلام دورا بارزا في مجال الكشف عن التلوث البيئي للساحل فمن خلال الرسالة التي تقدمها هذه الوسائل فهي تسعى لكشف الإعتداءات على البيئة الساحلية، و الشاطئ (جواد، 2021).

4-إدارة و طنية لأجل تفعيل حماية الساحل الجزائري:

أصبح الاهتمام بالساحل جزءا من إهتمام الدولة بالبيئة، حيث تم الإقرار بالحق في البيئة كحق دستوري، وتم وضع عدة نصوص تهدف لتثمين هذا المكون البيئي وحمايته، لكن على الرغم من ذلك لا يزال هناك عمل كثير يتطلب القيام به لأجل تثمين الساحل وحمايته (جواد، 2021).

1- الدور الوطني في مجال حماية الساحل :

إن المقصود بالدور الوطني في مجال حماية الساحل هو ذلك الدور التي تؤديه جميع سلطات الدولة سواء منها المنتخبة أو التنفيذية أو القضائية أو النصوص القانونية في مجال حماية الساحل (جواد، 2021).

2-دور القانون في تفعيل حماية الساحل :

إذ يعد الغطاء القانوني أساس أية حماية مقررة لمجال معين وبخصوص الساحل فإن القانون الجزاري كرس له حماية عامة وأخرى خاصة، فنتيجة إعتباره مكونا من مكونات البيئة فإن

الحماية المقررة للبيئة هي نفسها المقررة لحماية الساحل، فالنص الدستوري على حماية الحق في البيئة تنعكس آثاره كذلك على حماية الساحل "للمواطن الحق في بيئة سليمة في إطار التنمية المستدامة، يحدد القانون واجبات ألشخاص الطبيعيين والمعنويين لحماية البيئة" (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 82 -المادة 64من التعديل الدستوري الآخير في الجزائر ، 2020).

كما أن القواعد المقررة لحماية البيئة في قانون حماية البيئة تطبق كذلك على حماية الساحل و الحماية القانونية المقررة للساحل في الجزائر تتخذ أشكال عدة بحكم نصوص القوانين التي تستهدفها بالحماية، فقد تكون حماية جزائية أو مدنية أو إدارية وهذا بحسب مضمون النصوص القانونية التي تنظم حماية الساحل والبيئة عموما بالدور السلطة المنتخبة في مجال حماية الساحل (جواد، 2021).

يمكن أن تمثل المصالح البيئية أحد اهتمامات السلطة المنتخبة وجزء من برنامجها السياسي، في هذا المجال يمكن الإشارة لوجود الأحزاب الخضراء في كثير من الدول والتي لها نواب في البرلمان يدافعون عن القضايا البيئية، وبخصوص الساحل يمكن للمنتخبين المحليين تسليط الضوء على المشاكل التي تتعرض لها البيئة الساحلية ومن ثم المساهمة في إصدار قوانين أو لوائح لحمايتها .وللسلطة المنتخبة دور بارز في حماية الساحل خصوصا إذا كانت من فئة النخبة المهتمة بالقضايا البيئية، بحيث أن هذا الأمر سيسمح لهم من إتخاذ قرارات ذات أثر بيئي لأجل حماية الساحل وإدراج ذلك في صلب السياسة الوطنية والتي غالبا ما تمنح الأولوية الإنشغالات أخرى تتعلق بالسكن والشغل، هذا الأمر سيؤثر من ناحية على المستثمرين مما يدفعهم لتقديم مشاريع إقتصادية ذات أثر محدود على الساحل، ومن ناحية أخرى على المواطن من خلل إدماج هذا الأخير في مجال حماية الساحل (جواد، 2021).

3-دور السلطة التنفيذية في مجال حماية الساحل :

يمثل الجهاز التنفيذي العصب الرئيس لحماية الساحل وطنيا لما يخول له من إمكانات مادية وبشرية، في هذا الإطار نجد أن الكثير من الدول تخصص وزارة للبيئة تعني بحماية مكونات البيئة ومنها حماية الساحل، فالدولة هي المخطط الضابط والمراقب لكل عمليات التهيئة على الساحل في ظل استراتيجية عامة لحماية الساحل وتثمينه، وإلى جانب هذه الوزارة يمكن لوزارت أخرى المساهمة في تنفيذ سياسة بيئية فعالة لحماية الساحل سواء تعلق الأمر بوزارة الري والموارد المائية ووزارة الغابات وغيرها .كما يعد التخطيط البيئي أحد أهم الآليات التي تقوم بها المصالح التنفيذية لأجل وضع برامج تستهدف تحقيق تنمية للمناطق الساحلية من جهة ومن جهة أخرى حماية البيئة الساحلية، وتمتد هذه المخططات لمدة خماسية أو عشرية بحيث

تسعى لتحقيق أهداف بيئية في آفاق زمنية معينة .وتمثل الأجهزة الإدارية المحلية ممثلة في المديريات التنفيذية وعلى رأسها والي الوالية الساحلية أحد أهم المتدخلين في مجال الرقابة والردع للمخالفات المرتبطة بالساحل، حيث يقوم الإعوان الإداريون بتقديم تقارير حول و ضع الساحل وتحرير محاضر بالمخالفات المرتبطة بمجال الساحل (جواد، 2021).

4-دور القضاء في مجال حماية الساحل:

مرفق العدالة مهم جدا في تحقيق حماية فعالة للساحل، ومحاكمة منتهكي قواعد حماية الساحل والمتسببين في التلوث تتطلب قدرا كبيرا من التخصص بالمسائل البيئية بالنسبة للقضاة والذين يسعون لتحقيق العدالة، كما أن الأحكام التي تصدر عن جهات قضائية وطنية في مجال حماية البيئة ستكون أكثر فاعلية ويسهل تنفيذها، إلا أنه وعلى الرغم من هذا الدور فإن دور القاضي في تكوين إقتناعه الشخصي يتسم بالصعوبة والتعقيد فهو يكتفي بتقدير التعويض و إنما يمكنه الحكم بإعادة الحالة إلى ما كانت عليه، إلى جانب الدور الكبير للنيابة العامة في مواجهة الإجرام المرتكب في حق البيئة الساحلي (جواد، 2021).

5-دور مصالح الدولة في مجال حماية الساحل :

يتطلب تفعيل دور مصالح وهيئات الدولة لأجل تحقيق حماية للساحل تحقق المسائل التالية:من خلال :

-التنسيق بين مختلف الهيئات المخولة بحماية الساحل سواء الإدارية منها أو العدلية .

وضع سياسة وطنية طويلة الأمد من خلال مخططات بيئية وتنفيذها على مراحل لأجل حماية الساحل، بحيث يجب أن تكون مرنة وواقعية يمكن تنفيذها.

-توفير الإعتمادات المالية المناسبة لأجل تحقيق حماية فعالة للساحل، حيث أن ضعف الموارد المالية المخصصة سينعكس سلبا على فعالية الحماية .

- تسمح الإعتمادات المالية المناسبة من تسهيل عملية تكوين مصالح الرقابة حيث أن إدراك المخاطر في مجال المؤسسات المصنفة يتطلب أن يكون أعوان الرقابة ذو تكوين علمي وتقني متميز.

-الزيادة في مهام الرقابة قرب الساحل أو بالقرب من المجاري المائية الكبرى التي تصب في البحر نتيجة أن العدد الكبير من المؤسسات المصنفة تنشط بالقرب من الساحل أو تلقي بمخلفاتها في هذه المجاري المائية - .تثمين الضرائب المتحصل عليها ألجل إعادة المناطق الساحلية المتضررة إلى وضعها السابق وتحسين االستثمارات البيئية على الساحل .

-مواصلة تشجيع الدولة للبحث في مجال الطاقة النظيفة والتقنيات البيئية لأجل إيجاد حلول علمية بديلة تسمح بحماية الساحل .

-قيام الدولة بإنشاء مدن خضراء يراعى في إستحداثها الإهتمام البيئي، إلى جانب المدن الذكية والتي تقلل من إستهلاك الطاقة بالإعتماد على الطاقة المائية للبحر لاسيما في المناطق الساحلية (جواد، 2021).

6--مساهمة التعاون الدولي في حماية الساحل :

يمكن الحديث عن ساحل معين لدولة ما بصورة منعزلة عن الدول الأخرى، فيمكن تشبيه هذا الساحل بالفناء الكبير الذي تطل منه نوافذ العديد من الدول، وتلويث جزء منه يمكن أن يمس جميع الدول، لهذا فإن التعاون بين الدول هو السبيل الأمثل لحماية الساحل ولخفض أية نزاعات قد تقع بسبب تلويث البيئة الساحلي (جواد، 2021).

6-1الإتفاقيات الدولية في مجال حماية الساحل :

تعد الإتفاقيات الدولية أحد السبل التي يمكنها المساهمة في حماية الساحل، وتتعدد هذه الإتفاقيات سواء ما تعلق منها بالبيئة البحرية عموما أو بالساحل خصوصا، كالبروتوكول بشأن المناطق المتمتعة بحماية خاصة والتنوع البيولوجي في البحر المتو سط، الموقع ببرشلونة في سنة 1995، و إتفاقية حماية البيئة البحرية والمنطقة الساحلية للبحر الأبيض المتوسط والتي تعرف باتفاقية برشلونة .و على الرغم من أهمية هذه الإتفاقيات الدولية في مجال حماية الساحل إلا أن فعاليتها ترتبط بتحقق المسائل التالية :

-المصادقة على الإتفاقيات المبرمة، فدخول الإتفاقية حيز التنفيذ لا يعني بالضرورة تطبيقها وإنما يتطلب مصادقة الدولة الموقعة وفق مقتضيات دستورها على هذه الإتفاقية .

-توقيع الدول المطلة على البحر المتوسط على الإتفاقية مهم جدا فتقاعس دولة معينة على الإنضمام لإتفاقية تكرس حماية لبيئة بحرية معينة قد يعرقل الجهود الرامية لحماية الساحل.

- التوقيع بتحفظ على الإتفاقيات الدولية قد يؤدي إلى إنتهاكات بحق مضمون الإتفاقية ومن ثم يؤثر على تنفيذها بالشكل الصحيح لذا نجد بعض الإتفاقيات تحذف بند التوقيع بتحفظ .

-توقيع إتفاقيات تعاون قضائي مشتركة بخصوص تسليم مرتكبي الإعتداءات على البيئة البحريةو الساحل ، وإمكانية المتابعة خارج الدولة ومنع المتابعة المزدوجة وإمكانية تنفيذ الأحكام القضائية الأجنبية في هذا المجال (جواد، 2021).

7-تفعيل التعاون الدولي في مجال حماية الساحل :

التعاون الدولي بين دولتين أو أكثر يساهم في الحد من التلوث الذي يشهده الساحل، كما أن الإستفادة من خبرات الدول في هذا المجال سواء العلمية أو التقنية ستوفر حلول لأغلب المشاكل التي تتعرض لها البيئة الساحلية، في هذا المجال لابد أن تثمن المساعدة و الجهود المشتركة بين الدول لحماية الساحل حيث تتحقق الإجر اءات الردعية والوقائية لحماية الساحل :

وفي سبيل تحقيق شرع الجزائري مجموعة من الإجراءات الوقائية لحماية البيئة الساحلية في ذلك، وضع المشرع مختلف جوانبها، سواء فيما يتعلق بحماية الموارد المائية أو المجال الطبيعي أو الإطار المعيشي، وذلك من خلال الإجراءات القانونية التي تناولتها القوانين التي تصب في هذا الإطار، وتتمثل هذه الوسائل في التراخيص، د ارسات التأثير والتصريح أو نظام التقارير حفاظا .ً على المصلحة العامة أيضا مكافحة كل أشكال إستنزاف للموارد البيئية الساحلية الذي يتطلب من الإدارة فرض بعض الإلتزامات والقيود حددة كالتراخيص، الأوامر، الد ارسات المسبقة لبعض المشاريع لتفادي الفردية عن طريق وسائل الأضرار التي من شأنها المساس بالبيئة وهي تعد إجراءات إدارية لأن الإدارة هي التي تتدخل في تطبيقها وفي مراقبتها وفق الشروط إذ أكدت المادة 12 من القانون 02-02 على أنه يمنع أي توسع طولي للمحيط العمراني للجماعات السكانية الموجودة على الشريط الساحلي على مسافة تزيد عن (03كلم) من شريط الساحل، للمحيط العمراني للجماعات السكانية الموجودة على الشريط الساحلي على مسافة تزيد عن 03 كلم من شريط الساحل، وفيما يتعلق بالأنشطة الصناعية فإن القانون رقم 02-02 المتعلق بحماية و تثمن الساحل في المادة 15 جاء بحظر مطلق على إقامة نشاط صناعي جديد على الساحل، رغم ذلك أن المشرع رغم إستعماله للحظر المطلق بموجب النص المبين أعلاه كأصل عام وإستثناءا بالأنشطة الصناعية والمرفئية ذات الأهمية الوطنية التي تنص عليها أدوات تهيئة الأقليم وهو ينطبق مع النص الذي تضمنه قانون حماية البيئة . و بالعودة للمادة الخاصة بالحظر المطلق بالنسبة لتصريف المواد التي لها إنعكاسات سلبية على الصحة العمومية والموارد الطبيعية الحيوية أو التنمية الإقتصادية، فالمشرع في نص المادة هو التصريف الذي يقصده التصريف أو الصب أو القذف الذي يتم في الملكية العامة للمياه سواء كانت سطحية أو جوفية أو مجاري المياه و البحيرات و المياه الساحلية .عامة كل منشأة مائيةِ ومنشآت تعبئة المياه وتحويلها وتخزينها ومعالجتها أو توزيعها أو تطهيرها وبصفة وملحقاتها منجزة من طرف الدولة أو لحسابها من أجل المنفعة العامة، وإلى جانب هذا النص يوجد نص المادة 52من القانون رقم 03/10 المتعلق بحماية المياه البحرية إذ بموجبه يمنع داخل المياه

البحرية الخاضعة للقضاء الجزائري كل صب أو غمر أو ترميد لمواد من شأنها الإضرار بالصحة العمومية والأنظمة البيئية البحرية (جواد، 2021).

و بما يتعلق بحماية الساحل في الجزائر، و إعتمد على أنظمة قانونية ردعية وإدارية، وتم وضع آليات أخرى ومخططات سياسية تنموية للتحكم في ظاهرة التلوث في إطار مبادئ التنمية المستدامة و تحقيق التوازنات البيئية، و لضمان ذلك يجب تظافر الجهود والتنسيق والتكامل بين الهيئات المحلية والمركزية ومنظمات المجتمع المدني لتوفير حماية كافية للساحل .وفي هذا الإطار إتخذت السلطات الجزائرية مجموعة من الإجراءات لضمان نظام قانوني فعال يتماشى مع متطلبات العصر وحجم تحديات المرحلة، وذلك باستحداث قوانين جديدة، وهيكلة الجهازالإداري الخاص بحماية الساحل وإشراك الفواعل الرسمية وغير الرسمية في تنفيذ وصنع السياسات العمومية للبيئة والتهيئة العمرانية بما يتوافق ومبادئ التنمية المستدامة .

تحديد الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية هي عملية تتخذ من خلالها قرارات رشيدة بشأن حفظ الموارد الساحلية والمحيطات والمساحة وإستخدامها على نحو مستدام، وتهدف هذه العملية إلى التغلب الكامن في نهج إدارة القطاع الواحد، وتقسيم الوالية القضائية بين مختلف مستويات الحكومة، والتواصل بين الأراضي والمياه (جواد، 2021).

أهداف التنمية المستدامة عن طريق :

-الحفاظ على السالمة الوظيفية للساحل ونظم الموارد .

- الحد من الصراعات على استخدام الموارد .

-الحفاظ على صحة البيئة.

- تيسير تقدم التنمية المتعددة القطاعات .(جواد، 2021)

8-دورالبلدية و مديرية البيئة في حماية الساحل :

أولا : البلدية :

تعد البلدية كهيئة قاعدية للدولة و الأقرب في حماية الساحل، فقد منحها المشرع الجزائري صلاحيات واسعة لأجل الحد من التدهور البيئي الناتج عن التوسع العمراني و التلوث على طول الساحل و ذلك من خلال تتبع الآليات الضرورية لحماية الساحل: من خلال :

-مخطط تهيئة الشاطئ من خلال المادة 12 من قانون 02-02 المؤرخ في 05 فيفري2002 المتعلق بحماية و تثمين الساحل، حيث تعد المنطقة الساحلية مجال جغرافي لأجل تطبيق المخطط و الذي بدوره يهدف إلى حماية الشاطئ و تحديد شروط إستغلاله .

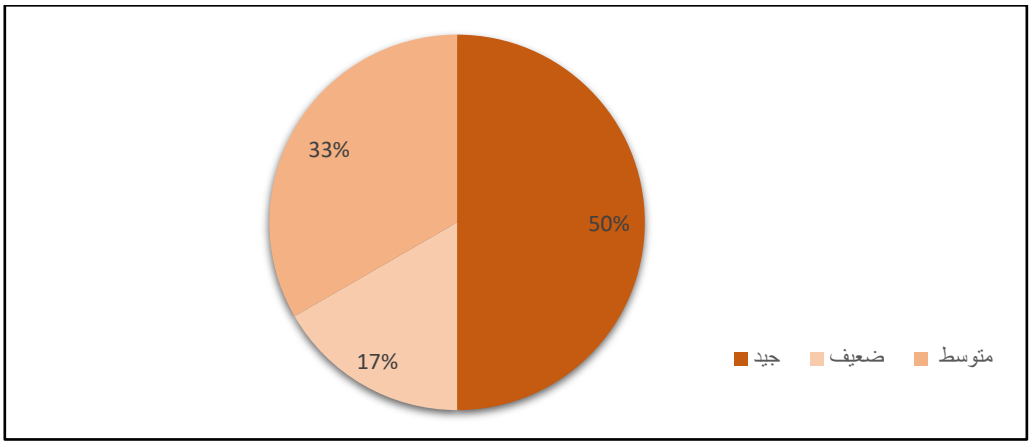
-تنظيم الإستعمال السياحي للشاطئ من خلال المادة 18 من القانون 02-03 المحدد للقواعد العامة للإستعمال و الإستغلال السياحيين للشاطئ .

-المادة 33 من قانون 02-02 المتعلق بحماية وتثمين الساحل، إذ تلتزم البلدية بالأعمال العلاجية و اليومية لحماية الساحل .

ثانيا : مديرية البيئة :

المشرع الجزائري زاوجة بين التسيير المحلي و التخطيط المركزي لحماية البيئة و الساحل ككل من خلال تولي دور التقني و الرقابي على الشريط الساحلي .من خلال الإشراف الرقابي على المخططات لنظام سير الساحل قبل إرساله إلى البلدية .أيضا الدراسة و الرقابة البيئية من خلال دراسة المخططات و التأكد من مطابقتها للمعايير الإيكولوجية و حماية الأوساط الطبيعية و التوسع السياحي .مكافحة التلوث الصناعي و الحضري . و بالتالي البلدية تتولى التسيير الميداني و اليومي بينما مديرية البيئة تشرف على الرقابة التقنية و التقييم الإيكولوجي .

الشكل رقم 09 : دائرة نسبية توضح مستوى التنسيق بين المديريات

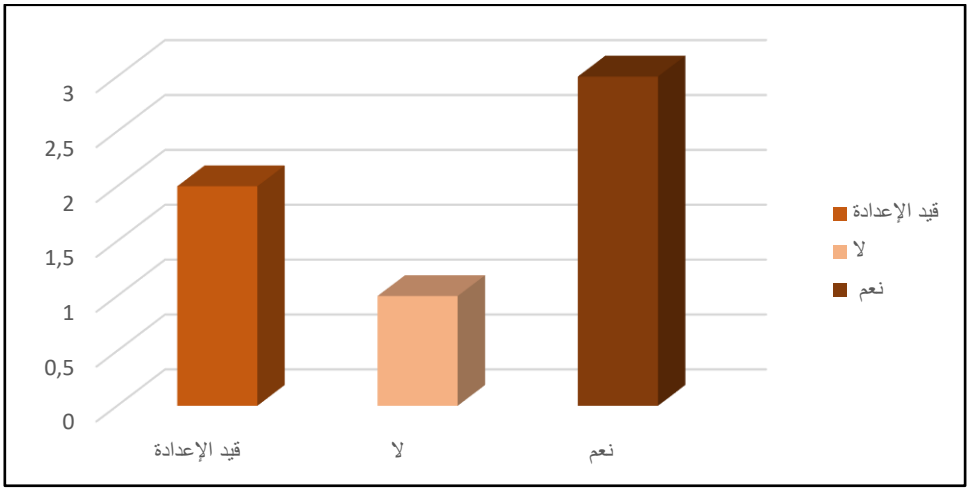


-مستوى التنسيق بين المديريات :

الشكل البياني رقم (08) لمستوى التنسيق بين المديريات إذ نلاحظ من أراء العينة أن نسبة التنسيق من متوسط إلى ضعيف بين المديريات وجيد و الذي يعكس وجود تعاون و تواصل بين مختلف الهيئات المختصة في حماية الساحل، إلا أنه لم يصل إلى المستوى المطلوب لأجل تحقيق تسيير متكامل للمنطقة الساحلية .

إذ يتميز التسيير بين مختلف المديريات في مدينة تنس في حماية الساحل بطابع متوسط، و الذي بدوره يستدعي تعزيز آليات التعاون و التشاور بين مختلف الفاعلين مع تكثيف الإجتمعاعات والتبادل حول المشاكل و مختلف الإنجازات و المنشآت المقامة على طول الساحل، الذي يساهم في تحسين الساحل .

الشكل رقم 10 : أعمدة بيانية توضح إستراتيجيات التسيير في الساحل



-إستراتيجيات التسيير في الساحل :

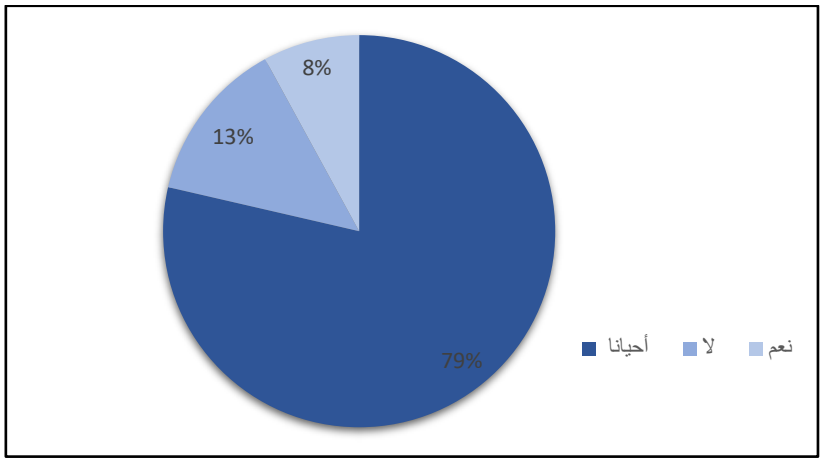
من خلال التحقيق الميداني بين الفاعلين لوجود الإستراتيجيات التسيير المتواجدة في تنس، موجودة بنسبة 50 بالمئة خاصة بعد صدور قانون 02-02 المتعلق بحماية و تثمين الساحل المؤرخ في 05 فيفري 2002 إلا أنه يبقى غير مفعل في مدينة تنس بالرغم من وجود تجاوزات التي يشهدها الساحل و خاصة خلال السنوات الأخيرة وهنالك تسييرات قيد الإعداد بنسبة 33 بالمئة لازالت قيد التفعيل على الساحلل، إذ ساحل تنس يتواجد على مستواه القوانين لحماية الساحل و لكن تبقى محدودة التفعيل مع إنعدام الرقابة على مستواه.

الجدول رقم17 : وجود رقابة على حماية الساحل

وجود رقابة فعالة على حماية الساحل	العدد
أحيانا	158
لا	27
نعم	16
المجموع	**201**

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على نتائج الإستبيان في ماي 2026

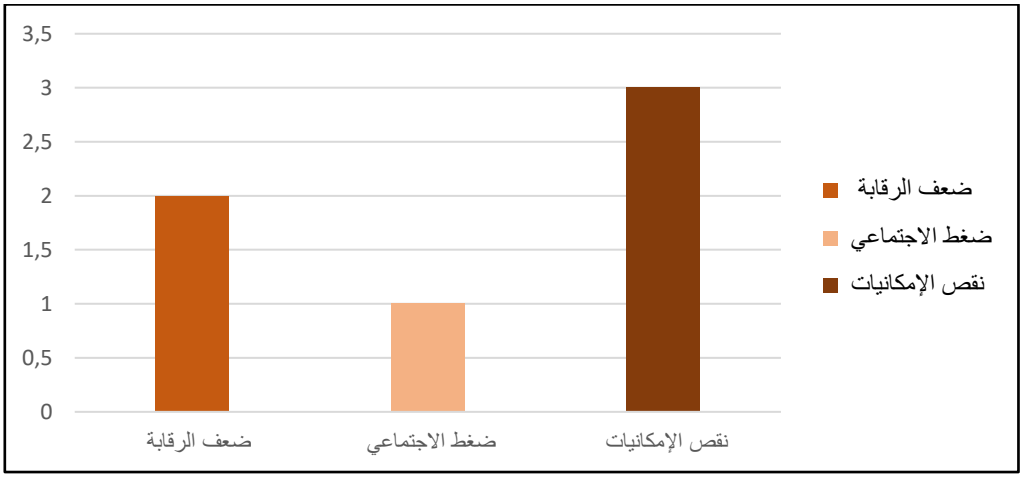
الشكل رقم11: دائرة نسبية توضح مدى وجود الرقابة على حماية الساحل



-آراء السكان حول الرقابة على الساحل :

يوضح الجدول رقم (17) و الشكل البياني رقم (11) أراء العينة المدروسة حول وجود الرقابة على حماية الشريط الساحلي في مدينة تنس، حيث نلاحظ أن 79 بالمئة من سكان المنطقة أجمعوا أن الرقابة على الشريط الساحلي تكون أحيانا و هذا ما يعكس التجاوزات التي يشهدها الساحل تنسي اليوم من توسعات سواء على الشريط الساحلي أوعلى حساب الأراضي الزراعية، ثم تليها نسبة 13 بالمئة بعدم وجود رقابة على الساحل و أخيرا نسبة 8 بالمئة لوجود رقابة فعلية ولكن ليس دائمة إذ تسجل المخالفات و التجاوزات على الساحل لكن بدون تطبيق قوانين الصارمة المتعلقة بحماية الساحل فمن خلال النتائج المتحصل عليها نجد أن ساحل تنس يفتقد للرقابة الفعلية من طرف المسؤولين و عدم تطبيق القوانين على الساحل .

الشكل رقم 12: أعمدة بيانية لأهم العراقيل التي تواجه التسيير بالساحل



-أهم العراقيل التي تواجه التسييربالساحل :

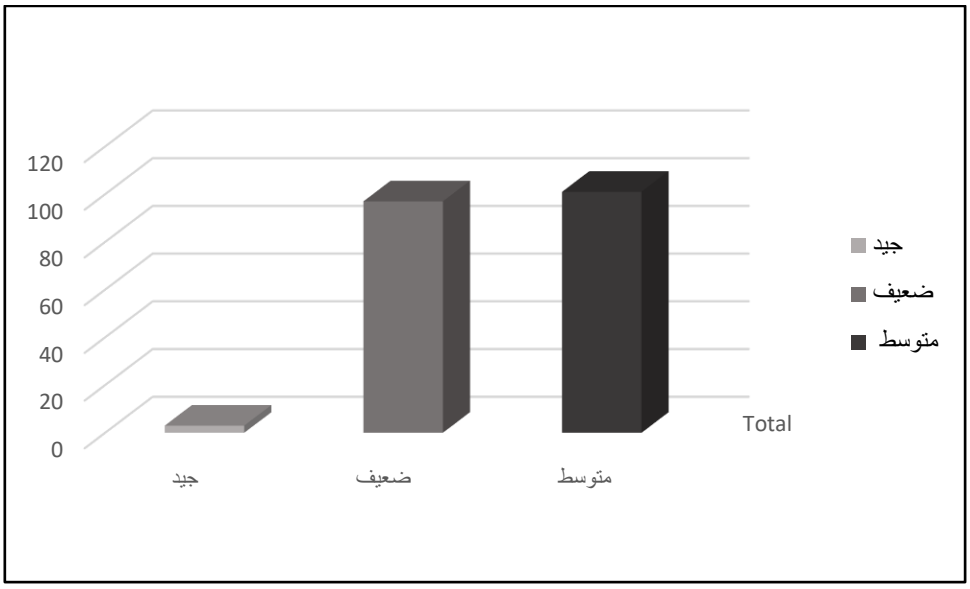
يوضح و الشكل رقم (12) أهم العراقيل التي تواجه التسيير بالساحل، إذ نلاحظ أن مدينة تنس لها عدة عراقيل تواجه التسيير في الساحل من بينها نقص الإمكانيات بالمدينة بنسبة 50% وإلى وجود ضعف رقابة بسبة 33% مع تسيير فعال من المسؤولين على الساحل، أي وجود تقصير من قبل المسؤولين في إنجاز المهام المكلف لهم و عدم تطبيق القوانين و خاصة بخصوص قرارات الهدم لسكنات في منطقة عرض (100 متر) وحتى للبنائات الفوضوية و تليها وجود ضغط إجتماعي بنسبة17% إذ تشهد المدينة اليوم من تزايد الطلب على الموارد و الخدمات نتيجة النمو الديغرافي المتزايد، إلى جانب تفاقم حجم النفايات، الذي بدوره ينعكس على البنية التحتية و التجهيزات العمومية، مع وجود إختلالات بيئية بالساحل .

الجدول رقم18 : تقييم السلطات المحلية في المنطقة الساحلية

تقييم السلطات المحلية للمنطقة الساحلية	العدد	النسبة %
جيد	**3**	**2**
ضعيف	**97**	**48**
متوسط	**101**	**50**
المجموع	**201**	**100**

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على نتائج الإستبيان في ماي 2026

الشكل رقم13: أعمدة بيانية لتقييم تسيير السلطات المحلية



-تقييم تسيير السلطات المحلية على الساحل :

يوضح الجدول رقم (17) و الشكل البياني رقم (13) أراء العينة المستجوبة حول تقييم السكان للسلطات المحلية على الساحل، حيث نلاحظ من خلال المعطيات أن أغلب العينة أجمعوا على تسيير متوسط للسلطات على الساحل بنسبة 50 بالئة إلى ضعيف بنسبة 48 بالمئة، إذهنالك تصريح لعدم وجود رقابة فعالة على الساحل مع إنعدام تطبيق لقوانيق و وجود آراء قليلة حول وجود الرقابة على الساحل بنسبة 2 بالمئة، إذ مايشهده الساحل اليوم من تجاوزات وكذا عدم تطبيق القوانين المتعلقة بحماية الساحل تدل على رقابة ضعيفة على تسيير الساحل بتنس .

9- إستراتيجية تسييرالساحل في العالم :

9-1-نموذج فرنسا في تسيير الساحل :

تعد فرنسا من أبرز الدول المعتمدة على مبدأ التسيير المتكامل للمناطق الساحلية، أنشأت CONSERATOIRE DE LITTORAL سنة 1975 الذي بدوره يهدف إلى حماية الفضاءات الساحلية من التوسعات العمرانية و أيضا المحافضة على النظم البيئية الساحلية، كما انها تعتمد على تخطيط الساحلي و تنظيم إستعمالات الأرض مع إشراك الفاعلين في إتختذ القرار المتعلق بحماية الساحل (trouillet, 2006).

9-2-نوذج استراليا في تسيير الساحل :

إعتمدت إسبانيا قنون الساحل لسنة 1988 تحت عنوان LEY DE COSTAS ، يهدف إلى الملك العمومي البحري مع منع التوسع العمراني غير المنظم على الشريط الساحلي، كما سهمة في إسترجاع العديد من من المناطق الساحلية المتدهورة . (munoz, 2004)

3-نموذج تونس في تسيير الساحل :

من خلال إنشاء وكالة لحماية الشريط الساحلي 1995، التي بدورها تعمل على حماية الشريط الساحلي من التعرية و التوسع العمراني الغير المنضبط .

-الآثار المترتبة على إدارة المناطق الساحلية :

-منطقة ذات حساسية عالية : التي يكون فيها الحاجة إلى وجود تدابير حماية ساحلية أكثر صرامة و فعالية، كالبناء السدود أو إستعادة الكثبان الرملية التي تم سرقتها و إستعمالها في أعمال البناء .

-المناطق ذات الحساسية المنخفضة إلى متوسطة : تكون تدابيرعن طريق الرصد و تخطيط إستخدام الأراضي فهي وحدها كافية لتقليل من المخاطر .

خلاصة :

حاولنا في هذا الفصل معرفت واقع و تقييم آليات التسيير بمدينة تنس التي كانت على مستوى الشريط الساحلي و معرفت أهم العراقيل و إستراتيجيات المقامة و القوانين المعتمدة لحماية الساحل و المحافظة على توازنه البيئي، فعملية التسيير تتدخل و تشارك فيها عدة فاعلين و مختلف الهيئات في حماية الساحل، بالرغم من ذلك إلا أنه لايزال إلى الحاجة من المزيد من الفعالية و الإنسجام لأجل تحقيق تنمية مستدامة بالمجال الساحلي، فبرغم من الجهود المبذولة لحماية و مراقبة هذا المجال، إلا أنه لايزال ساحل تنس يواجه العديد من التحديات و التجاوزات المتعلقة بالتوسع العمراني الغير المنضبط، مع جود التعديات على الشريط الساحلي و كذلك الإستغلال المفرط للموارد الطبيعية .

فالإستراتيجيات المعتمدة في تسيير ساحل تنس لم تحقق النتائج المرجوة بالشكل الكافي، التي بدورها تعود إلى ضعف تطبيق لبعض النصوص القانونية الموصى بها في حماية الساحل، وعليه ساهل تنس يقتضي تعزيز التنسيق بين مختلف الفاعلين و أيضا تفعيل آليات الرقابة و المتابعة مع تطبيق لقوانين حماية الساحل .

خاتمة عامة

خاتمة عامة :

من خلال دراستنا لهذه الحالة ، يتضح أن قانون السواحل في الجزائر يواجه صعوبات تطبيقية جسيمة، و الذي يعود أساسا إلى التردد الذي تثيره الإدارات المحلية من تخطيط عمراني و سياحة، و بالأخص إنعدام الرقابة على الساحل، والذي يعكس العواقب الوخيمة على التوسع العمراني العشوائي على طول المناطق الساحلية، و بالتالي يمكن القول أن المعضلة البيئية و العمرانيية التي يعاني منها ساحل مدينة تنس إذ تشكل نموذجا حيا و قلقا في نفس الوقت لظاهرة التوسع العشوائي التي يشهده الساحل و التسارع غير المنضبط للتوسع الحضري على حساب النظم البيئية الهشة.

إذ يعد ساحل تنس منطقة غابية مع وجود الأراضي الزراعية إضافة إلى توفر الموارد الطبيعية، حيث في السنوات الأخيرة تراجعت الغطاءات الغابية الكثيفة و حتى المساحات الزراعية التي بدورها تشكل الهوية الإيكولوجية و الإقتصادية للمنطقة، فقد عانت المنطقة من تحولات عمرانية كثيرة غير منظبطة ما أدى إلى تدمير النظام البيئي وتفتيت الموائل الطبيعية و فقدان التنوع البيولوجي، إذ هذا الإختلال لا يمثل خسارة جغرافية فقط بل يعد تهديدا مباشرا للبيئة و للشريط الساحلي .

إذ تشهد المنطقة الساحلية لمدينة تنس ضغطا حضريا مرتفع و تتعرض الموارد الطبيعية الساحلية و البحرية للتهديد المستمرنتيجة تركز السكان بكثرة على المناطق الساحلية و الإتجاه المتزايد نحو التكتل بين المجمعات االرئيسية و الثانوية وبالتالي يمكن إتخاذ الإجراءات في :

-توقيف التوسع العمراني المكثف على المناطق الحضرية على الساحل لأجل تقليل المسافة بين البنايات عن 05 كيلومترات .

-إعادة النظر في أدوات التخطيط الحضري PDAUوPOS التي تم و يتم إنجازها التي تعتبر غير متوافقة مع قانون حماية و تثمين السواحل 02-02 المؤرخ في 05 فيفري 2005 .

-تحديد حدود الوسعات في المنطقة الحضرية و توقيف التوسع الذي يزيد عن عرض 3 كيلومترات .

و بالتالي من الضروري إعادة النظر في آليات التسيير العمرانية الساحلية والإنتقال من المقاومات الردعية التقليدية إلى الإستراتيجيات الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية مع حماية النظم البيئية الهشة بالمنطقة من خلال إشراك جميع الفاعلين من سلطات محلية و قطاعات إقتصادية و مجتمع مدني . فالحفاظ على الساحل ليس مجرد خيار بيئي لأجل التمتع فقط، بل

يعتبر ضرورة إقتصادية و حتى إلزام قانوني و أخلاقي لضمان حق الأجيال القادمة في بيئة سليمة و مستدامة . و أيضا اللجوء إلى تفعيل دور شرطة الشواطئ لردع هذه التجاوزات على الساحل لضمان تنمية مستدامة .

لقد تبنى المشرع الجزائري إستراتيجية تعطي الأولوية للعمليات التي تساهم في حماية الساحل و المحافظة على وضعيته الطبيعية، كما رخص بإنجاز المشاريع على مستواه بشرط إحترام وجهات المناطق الساحلية كما هو مخطط في المخططات غير أن تجسيدها على أرض الواقع يمد مجموعة من الصعوبات التي هي متعلقة بكيفية تحديد طاقة إستعاب الساحل من خلال توجيه توسع المراكز الحضرية القائمة نحومناطق بعيدة عن الساحل و الشاطئ البحري.

قائمة المراجع

-المراجع :

1. -الحواس خلفون، إسحاق سعادة 2024-2025 " **حماية الساحل في التشريع الجزائري** " مذكرة لنيل شهادة الماستر بجامعة برج بوعريريج . ص 11
2. -الحواس خلفون، إسحاق سعادة 2024-2025 " **حماية الساحل في التشريع الجزائري** " مذكرة لنيل شهادة الماستر بجامعة برج بوعريريج . ص 11
3. -الشيخ بوقال محمد، غويل ياسر، 2016 " **تهيئة الشريط الساحلي لمدينة جيجل** " مذكرة لنيل شهادة الماستر بجامعة أم البواقي .
4. -القانون 02-02 المؤرخ في 05 فيفري 2005، المتعلق بحماية و تثمين الساحل، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 10 في 12 فيفري 2002 .
5. -القانون 03-10 المؤرخ في 19 جويلية 2003، المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 43 في 20 جويلية 2003 .
6. -المحافظة الوطنية للساحل، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 25 في 21 أفريل 2004 .
7. -المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير لبلدية تنس 2015.
8. -أيمن بورحلي،علو مروان، 2024-2025 " **النظام القانوني لحماية البيئة في التشريع الجزائري** " مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في الحقوقو بجامعة برج بوعريريج . ص 10
9. -بن زخروفة خليفة، 2015 "**التحضر بالشريط بالساحلي لولاية الشلف و إنعكساته على البيئة** "مذكرة لنيل شهادة الماجستر بجامعة وهران . ص 132
10. -بن لحمرمروى،بلخضر رحاب، 2021-2022 " **التحولات المجالية و الاجتماعية في مدينة تنس خلال موسم الإصطياف** " مذكرة لنيل شهادة الماستر بجامعة وهران . ص 41
11. -بن لحمرمروى،بلخضر رحاب، 2021-2022 " **التحولات المجالية و الاجتماعية في مدينة تنس خلال موسم الإصطياف** " مذكرة لنيل شهادة الماستر بجامعة وهران . ص 41
12. -بوكابشة مليكة، بوخليف مليكة، 2019-2020 " **الدور الأقليمي لمحطة تحلية مياه البحر في دعم الإمكانيات المائية لساحل تنس** " مذكرة لنيل شهادة الماستر بجامعة وهران . ص 37
13. -بوكابشة مليكة، بوخليف مليكة، 2019-2020 " **الدور الأقليمي لمحطة تحلية مياه البحر في دعم الإمكانيات المائية لساحل تنس** " مذكرة لنيل شهادة الماستر بجامعة وهران . ص 37
14. -حداد رشيدة، 2018 " **حماية المناطق الساحلية في التشريع الجزائري** " مذكرة لنيل شهادة الماستر بجامعة سكيكدة . ص 32

15.-حمادي آمال، 2015-2016 " **أثر النشاط السياحي على البيئة** " مذكرة لنيل شهادة الماستر بجامعة جيجل . ص 42
16.-حمدي فاطمة، بن شولية أم كلثوم 2012-2013 " **دور الجماعات المحلية في حماية البيئة** " مذكرة لنيل شهادة الليسانس بجامعة ورقلة .
17.دراسة تهيئة الساحل -مرسوم تنفيذي رقم 07-206 المؤرخ في 15 جمادى الثانية عام 1428 الموافق جويلية 2007 يحدد شروط و كيفيات البناء و شغل الأراضي على الشريط الساحلي و شغل الأجزاء الطبيعية المتخامة للشواطئ و توسيع المنطقة موضوع منع البناء العدد 43 .
18.-رضا عناب، 2005-2006 **" تقدير خطر التعرية في حوض تيمقاد و أثرها على سد كدية مدوار"** مذكرة لنيل شهادة الماجستربجامعة باتنة . ص01.
19.-سناء نصر الله، 2010-2011 **"الحماية القانونية للبيئة من التلوث في ضوء القانون الدولي الإنساني** " مذكرة لنيل شهادة الماجستر بجامعة باجي مختار عنابة .
20.-عبد العاطي، لابد نجيب، 2017 **"التعمير الساحلي و إنعكساته البيئية (دراسة حالة ساحل مستغانم)** " مذكرة لنيل شهادة الماجستر بجامعة وهران . ص113.
21.-عرابي نصيرة، 2019-20218 " **الآليات القانونية لحماية البيئة في التشريع الجزائري** " مذكرة لنيل شهادة الماستر بجامعة سعيدة .
22.-عرابي نصيرة، 2019-20218 " **الآليات القانونية لحماية البيئة في التشريع الجزائري** " مذكرة لنيل شهادة الماستر بجامعة سعيدة .
23.عمار عبلة، 2013-2014 " **تأثير الساحل على تكوين مدينة -تنس- مجاليا و وظيفيا** " مذكرة لنيل شهادة مهندس دولة في الجغرافيا و التهيئة القطرية بجامعة وهران . ص 12.
24.-مجلة آفاق العلوم الثقافة البيئية نحو الإستدامة البيئية -مجلد 05 – العدد 14 .
25.-مجلة علوم الإنسانية الحماية القانونية للبيئة الساحلية والمناطق الشاطئية في ظل قانون 02-02 - مجلد 34- .
26.-مخطط تهيئة الساحل لولاية الشلف .2015
27.-مخطط تهيئة الشاطئ- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 21 في 18 أفريل 2009، العدد 11.
28.-وسام يفور، 2019-2020 " **التسيير المندمج للمناطق الساحلية و التنمية المستدامة في الجزائر** " أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه بجامعة جيجل . ص 22.

1. -Bouziane, Ghodbani tarik et semmoud -« Urbanisation cotier en Algerie processus et impacts sur lenvironnement .le cas de la baie dAin el turck» Artical de jornal 2010 .
2. -environnment, ministere de l amenagement du territore et de l -ETUDE D AMENAGEMENT DU LITTORAL WILAYA DE CHLEF .
3. -faiza, MAZARI Ikram -UTILISATION DE LA GÉOMATIQUE DANS L'ETUDE DE L'URBANISATION COTIERE DANS LE LITTORAL DE TENES ET SON IMPACT ENVIRONNEMENTAL(Mémoire) - 2023-2024 . universite doran 2 Mohamed Ben Ahmed .
4. -Ghodbani, Tarik Rechgoun . un espace a proteger sur le littoral ouest de l Algerie- Artical de jornal 2005
5. HALLA, M BENFER CHICHICHE - Analyse de l'artificialisation de la zone côtière en Algérie-2018 -
6. https://www.unescwa.org – 2018 .
7. -ILHAM, MLLE BENZMAM -Évaluation de la mise en oeuvre de la loi N° 02-02 relative a la protection la valorisation du littoral au niveau de la wilaya d oran -2013 .
8. -Izzeddine, RAMDANI -L'état de la mise en oeuvre de la loi 02-02 du 5 février 2002 de la protection et la valorisation de littoral dans la wilaya d Annaba -2013
9. Mohammed, BAHAEvaluation de l'état de mise en oeuvre de la loi 02-02 du 5 fevrier 2002 relativ est"e a la protection et a la valorisation littorale dans la wilaya de chlef"secteur " (memoire de master) - 2012-2013 . Ecole Nationale Supérieure des Sciences de la Mer et de l'Aménagement du Littoral .
10. -munoz, barragan - las areas litorales de espana -del analisis geografico a la gestion integrada – 2004 .
11. -nesrine, M. BOUCHAKOUR -M SADOK Amina - Impact envionnemental de la stasion de dessalement de l eau de mer de tenes (wilaya de chlef) - 2016-2017- faculti Abderrahmmane MIRA-Bejaia .
12. -salomon, Jean-noel -Gemorphologie sous - marine et littoral - 2009 .
13. -Tarik Ghodbani, Adam Milewski and Sid Ahmed Bella -« UN ecosysteme littoral fragile menace sur la rive sud de la mediterranee -2013«

14. -TERRITOIRE, AGENCE NATIONALE D AMENAGEMENT DU -Revision du PDAU de communes : Tenes et SIDI Abderrahmane .

15. -trouillet, thierry guineberteau -catherine meur - ferce et barice -le gestion integree des zones cotieres en france -mirage ou mutation steategique fondamentale – 2006 .

الملاحق

إستمارة رقم 01

وزراة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة وهران 2 محمد بن احمد

كلية علوم الأرض و الكون

قسم الجغرافيا وتهيئة الإقليم

تخصص: مدن ديناميكية مجالية و تسيير

إستمارة تحقيق ميداني

في إطار انجاز مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في قسم الجغرافيا و تهيئة الإقليم في موضوع إشكالية تسيير المناطق الحساسة بيئيا _حالة ساحل تنس _

هذا الإستبيان في إطار إعداد المذكرة .و معلوماتكم تستعمل لأغراض علمية فقط

المنطقة :..... **رقم الاستبيان** :.....

خاصة بالسكان :

أولا المعلومات الشخصية :

1_الجنس : ذكر ☐ انثى ☐

2_ العمر : اقل من26 سنة ☐ من 26_46 ☐

اكثرمن46سنة ☐

3_مكان الإقامة :.....

4_ تاريخ إنشاء السكن .....

_ طريقة بناء السكن:رخصة بناء ☐ رخصة تسوية ☐ فوضوي☐

5_طبيعة الإقامة : دائم ☐ موسمي ☐

5_طبيعة النشاط : صيد ☐ سياحة☐ تجارة ☐ادارة☐اخرى☐

7_ موقع السكن بالنسبة للشريط الساحلي حسب توصيات قانون 02_02؟

داخل مجال100متر ☐ داخل مجال 300متر ☐ داخل مجال 800متر

ثانيا الوعي البيئي :

_هل تعتبر ساحل تنس منطقة حساسة بيئيا ؟ نعم ☐ لا ☐

_ اهم عنصر هش: المنحدرات ☐ الغطاء النباتي ☐ الثروة السمكية ☐

_مستوى التدهور البيئي: ضعيف ☐ متوسط ☐ مرتفع ☐

_ مصدر الضغط: التوسع العمراني ☐ السياحة ☐ النفايات ☐
الصيدالمكثف ☐

_ ما مدى معرفتك بقانون تثمين و حماية الساحل 02_02

مطلع عليه ☐ لم اسمع به ☐

ثالثا تقييم التسيير :

_ كيف تقيم تسيير السلطات المحلية للمنطقة الساحلية ؟

جيد ☐ متوسط ☐ ضعيف ☐

_ هل توجد رقابة فعالة في حماية الساحل ؟

نعم ☐ لا ☐ أحيانا ☐

_ مدى تطبيق قوانين حماية الساحل؟ جيد ☐ متوسط ☐ ضعيف ☐

_ هل تشارك الجمعيات البيئية في التوعية ؟نعم ☐ لا ☐

_ هل تؤيد فرض غرامات صارمة للمخالفين؟ نعم ☐ لا ☐

_ ما اقتراحاتك لتحسين تسيير فعال لساحل ؟.....

إستمارة رقم 02

وزراة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة وهران 2 محمد بن احمد

كلية علوم الأرض و الكون

قسم الجغرافيا وتهيئة الإقليم

تخصص: مدن ديناميكية مجالية و تسيير

إستمارة تحقيق ميداني

في إطار إنجاز مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في قسم الجغرافيا و تهيئة الإقليم في موضوع إشكالية تسيير المناطق الحساسة بيئيا _حالة ساحل تنس _

هذا الإستبيان في إطار إعداد المذكرة .و معلوماتكم تستعمل لأغراض علمية فقط

المنطقة :..... **رقم الاستبيان** :.....

خاصة بالفاعلين

أولا _الصفة المهنية :

رئيس بلدية ☐ اطار بالبلدية ☐ مديرية البيئة ☐ مديرية السياحة ☐
مديرية الصيد ☐ اخرى ☐

_ سنوات الخبرة في المجال : اقل من5سنوات ☐ من5الى10سنوات ☐
من10الى20سنة ☐ اكثر من 20سنة ☐

ثانيا _الاطار القانوني :

_ هل يتم تطبيق القوانين المتعلقة بحماية الساحل بفعالية ؟

نعم ☐ لا ☐ جزئيا ☐

_ هل توجد مخططات تهيئة خاصة بالمناطق الساحلية الحساسة ؟ مخطط التوجيهي ومخطط التهيئة ؟

نعم ☐ لا ☐

_ هل توجد رقابة دورية على البناء في الشريط الساحلي؟ نعم ☐ لا ☐

_مستوى التدهور خلال السنوات الأخيرة ؟ضعيف☐متوسط☐مرتفع☐

_ ماهي أهم العراقيل التي تواجه تسيير الساحل ؟

نقص الإمكانيات☐ضعف الرقابة☐ ضغط الإجتماعي☐

ثالثا التسيير:

_ هل توجد إستراتيجيات واضحة للتسيير في ساحل تنس ؟

نعم ☐ لا ☐ قيد الاعداد ☐

_ هل يتم إشراك المجتمع المدني في إتخاذ القرار ؟

نعم ☐ لا ☐ أحيانا ☐

_ مستوى التنسيق بين البلدية , مديرية البيئة , مديرية السياحة

جيد ☐ متوسط ☐ ضعيف ☐

_ ماهي أولويات التدخل العاجل لحماية الساحل ؟.....

.....

ملخص :

1/ بالعربية :

تعد المناطق الساحلية من أكثر المجالات حساسية من الناحية البيئية نظرا لما تتميز به من موارد طبيعية وتنوع بيولوجي وأهمية إقتصادية وإجتماعية، الامر الذي يجعلها عرضة لضغوط متزايدة ناجمة عن الأنشطة البشرية و المخاطر الطبيعية. ويعتبرساحل تنس من بين المناطق الحساسة في الجزائر، حيث يشهد تفاعلات معقدة بين متطلبات التنمية و الإستغلال من جهة، و ضرورة الحماية والمحافظة على التوازنات البيئية من جهة أخرى.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل إشكالية تسيير المناطق الحساسة بيئيا بساحل تنس من خلال تشخيص خصائصه الطبيعية و البشرية، وتحديد مظاهر الهشاشة البيئيةالتي يعاني منها و المتمثلة في التعرية الساحلية، والتوسع العمراني، والضغط السياحي، والتلوث البيئي، إضافة إلى دراسة آليات التسيير المعتمدة من قبل مختلف الهيئات المتدخلة في حماية وتسييرالمجال الساحلي.

كما تسعى الدراسة إلى تقييم فعالية السياسات والإجراءات المطبقة في مجالحماية الساحل، والكشف عن أهم العراقيل التي تحد من تحقيق تسيير مستدام للمناطق الحساسة بيئيا، كما إعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي و التحليلي، مدعوما بالعمل الميداني و الوثائق الإدارية و الخرائط بهدف الوصول إلى الفهم الشامل لواقع تسيير المناطق الحساسة بيئيا بساحل تنس وآفاق تحسينه في إطار التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية : المناطق الحساسة بيئيا، التسيير البيئي، المجال الساحلي، ساحل تنس، الهشاشة البيئية، التهيئة المستدامة.

Coastal areas are among the most environmentally sensitive areas due to their natural resources, biodiversity, and economic and social importance, which makes them vulnerable to increasing pressures resulting from human activities and natural hazards. The Tennis Coast is considered one of the sensitive areas in Algeria, witnessing complex interactions between the requirements of development and exploitation on the one hand, and the need to protect and maintain environmental balances on the other .

This study aims to analyze the problem of managing environmentally sensitive areas on the Tennis Coast by diagnosing its natural and human characteristics, and identifying the manifestations of environmental fragility it suffers from, represented by coastal erosion, urban expansion, tourism pressure, and environmental pollution, in addition to studying the management mechanisms approved by Various bodies involved in protecting and managing the coastal area .

The study also seeks to evaluate the effectiveness of policies and procedures applied in the field of coastal protection, and to uncover the most important obstacles that limit the achievement of sustainable management of environmentally sensitive areas. The study also relied on the descriptive and analytical approach, supported by field work, administrative documents and maps, with the aim of reaching a comprehensive understanding of the reality of managing environmentally sensitive areas on the Tennis Coast and the prospects for improving it within the framework of sustainable development.

Keywords: environmentally sensitive areas, environmental management, coastal zone, tennis coast, environmental fragility, sustainable development.

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	أهم أنواع الأشجار المتواجدة في الشريط الساحلي	57
02	المناطق الزراعية بمدينة تنس	57
03	أهم النقاط لرمي النفايات على مستوى الشريط الساحلي لبلدية تنس	64
04	مستوى التدهور البيئي في مدينة تنس-آراء السكان-	66
06	أهم عنصر هش بالمدينة	69
07	تطور عدد سكان بلدية تنس	70
08	تطور توزيع السكان حسب التشتت خلال السنوات 1998-20008 و 2012	71
09	تقديرات سكان بلدية تنس	71
10	طول و مساحة ساحل تنس	77
11	الزحف العمراني مصدر ضغط على المجال الساحلي لمدينة تنس	82
12	مدى معرفت قانون حماية الساحل 02-02	83
13	المسافة بين التجمعات العمرانية المتقاربة على الشريط الساحلي	88
14	طول مجال العمراني لمجمعة تنس على طول الشريط الساحلي	83
15	الكميةالمياه الموزعة بواسطة محطة تحلية مياه البحر في تنس و البلديات المجاورة	100
16	توزيع المساكن حسب الوضعية القانونية للبناء	106

21	وجود رقابة على حماية الساحل	**117**
23	تقييم السلطات المحلية في المنطقة الساحلية	**119**

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	الشرائط المحددة بموجب القانون -خط الساحل-	30
02	أعمدة بيانية توضح مستوى التدهور البيئي في مدينة تنس -آراء السكان -	57
03	دائرة نسبية توضح مستوى التدهور البيئي في مدينة تنس-آراء الفاعلين-	66
04	أعمدة بيانية توضح أهم عنصر هش بمدينة تنس	66
05	أعمدة بيانية لزحف العمراني مصدر ضغط على المجال الساحلي	82
06	دائرة نسبية توضح مدى معرفت قانون 02-02 المتعلق بحماية الساحل	84
06	دائرة نسبية لتوزيع المساكن حسب الوضعية القانونية للبناء	107
07	دائرة نسبية توضح مدى تطبيق القوانين في ساحل تنس	108
08	دائرة نسبية توضح إشراك المجتمع المدني	108
09	دائرة نسبية توضح مستوى التنسيق بين المديريات	116
10	أعمدة بيانية توضح إستراتيجيات التسيير بالساحل	117
11	دائرة نسبية توضح مدى وجود الرقابة على حماية الساحل	118
12	أعمدة بيانية توضح أهم العراقيل التي تواجه التسيير بالساحل	118
13	أعمدة بيانية توضح تقييم تسيير السلطات المحلية	119

فهرس الخرائط

رقم الخريطة	عنوان الخريطة	الصفحة
01	الموقع الجغرافي لمدينة تنس	45
02	الشبكة الهيدروغرافية لمدينة تنس	51
03	تضاريس بمدينة تنس	55
04	التوسعات العمرانية بمدينة تنس	77
05	التوسعات العمرانية بمدينة تنس بعد 2014	78
06	حدود الأشرطة الساحلية لمدينة تنس	85
07	الشريط الساحلي لمدينة تنس (عرض 100 متر)	87
08	الشريط الساحلي لمدينة تنس (عرض 300 متر)	88
09	الشريط الساحلي لمدينة تنس (عرض 800 متر)	90
10	الشريط الساحلي لمدينة تنس (عرض 3 كلم)	91
11	موقع الميناء بمدينة تنس	96
12	موقع محطة تحلية مياه البحر تنس (ماينيس)	99

فهرس الصور

رقم الصورة	عنوان الصورة	الصفحة
01	صورة جوية لمدينة تنس	6
02	واد علالة (تنس)	50
03	التضاريس الساحلية	52
04	شاطئ صخري تغالميت سيدي مروان	53
05	الشاطئ المركزي	53
06	شاطئ المرينة	54
07	شاطئ واد القصب	54
08	شاطئ ماينيس	55
09	السكنات قرب واد علالة	61
11	النفايات بالقرب من الشاطئ	64
12	مكب النفايات ماينيس	64
13	النفايات الناتجة عن المذبحة	65
14	نفايات واد بوفوسوسة	65
15	واد علالة سكنات بالقرب	65
16	نفايات الثكنة العسكرية	65
17	حرائق الغابات سيدي مروان 2023	69
18	سكنات بالقرب من الواد	76

19	سكنات داخل منطقة عرض (100 متر)منطقة المرينة	86
20	بنايات على الشريط الساحلي	86
21	ميناء تنس	98
22	محطة تحلية مياه البحر	101

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
مدخل العام	
مقدمة عامة	1
الإشكالية	3
المنهج المتبع	4
الفرضيات	4
الهدف من الدراسة	4
دوافع إختيار الموضوع	5
أسباب معالجة الموضوع	5
أسباب إختيار منطقة الدراسة	5
حدود الدراسة	6
منهجية الدراسة	7
محاور البحث	8
صعوبات البحث	9

الدراسات السابقة	9
دراسات عامة حول الموضوع	9
دراسات السابقة حول منطقة الدراسة	11
الفصل الأول : الإطار المفاهيمي و القانوني للمناطق الساحلية (الحساسة بيئيا)	
تمهيد	11
1-مفاهيم عامة	12
1-2-مفهوم المناطق الحساسة بيئيا	12
1-3-التعريف التشريعي للبيئة	12
1-4-المفهوم العلمي للبيئة	13
2-التعريق القانوني للبيئة	13
3-التعريف الإيكولوجي للبيئة	14
4-مفهوم النظام البيئي	14
5-مفهوم البيئة الساحلية	15
5-1-الشريط الساحلي	15
5-2-المنطقة الشاطئية	16
6-مفهوم التلوث	17
6-1-أنواعه	17
-تعريف التلوث البحري طبقا لقانون الدولي	18
-تعريف التلوث البحري في التشريع الجزائري	18
7-مفهوم السوحلة	18
7-1-مفاهيم حول الساحل	18

8-أهمية الساحل	19
-مفهوم المنطقة الساحلية	21
-مفهوم التوسع الحضري الساحلي	21
-مفهوم المناطق المحمية	22
9-مفهوم الإستدامة البيئية	22
10-خصائص و مميزات المناطق الساحلية	23
11-خصوصيات المجال الساحلي	24
12-التسيير المتكامل للمناطق الساحلية	26
-قانون حماية و تغزيز الخط الساحلي في الجزائر	26
2-التشريعات	27
2-1-تعريف قانون حماية و تثمين الساحل	27
-مبادئ القانون	28
-بنود القانون	28
-دراسة تهيئة الساحل	29
2-2-المخططات المحلية للتهيئة و التعمير و الإقليمية	31
1-مخطط تهيئة الشاطئ PAC	31
2-مخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير PDAU	32
3-مخطط شغل الأراضي POS	33
3-أجهزة و أدوات التسيير لحماية البيئة الساحلية	34
-المحافظة الوطنية للساحل	34
-مجلس التنسيق الشاطئ	34

4-أدوات تسيير الساحل	34
خلاصة الفصل	40
الفصل الثاني : مدينة تنس :نشأة تاريخية و خصائص الطبيعية و البشرية لساحل تنس	
تمهيد	42
1-نبذة تاريخية عن مدينة تنس	43
1-1-الموقع الجغرافي و الفلكي	45
1-2-الموقع الإداري	45
2-تقديم منطقة الدراسة	46
2-1-تاريخ منطقة الدراسة	46
3-طبوغرافية المنطقة	47
4-الشبكة الهيدروغرافية	49
2-الخصائص الطبيعية و البشرية لساحل تنس	51
1-المجال الطبيعي	51
1-1-التضاريس الساحلية	51
1-2-الشواطئ و المنحدرات	51
1-2-2-المنحدرات	55
1-2-3-الغطاء النباتي	56
-المخاطر الطبيعية	57
-مظاهر الحساسية البيئية و الإختلالات بالمجال الساحلي	61
-الإختلالات بالمجال الساحلي	62

1-التلوث	62
1-1-أنواع التلوث	62
-النفايات	63
-الإستغلال المفرط للساحل	67
-حرائق الغابات	68
2-المجال البشري	70
2-1-النمو السكاني	70
2-1-2-التوسع العمراني	72
3-الإستخدام العام للأرض POS	75
3-1-خصائص و طبيعة إستخدام الأرض	79
-توسع شريطي للنسيج العمراني	80
-شكل المتقطع للنسيج العمراني	81
-مظاهر التوسع الحضري	81
4-مورفولوجية المدينة	82
-الزحف العمراني مصدر ضغط على المجال الساحلي لمدينة تنس	82
5-التوسع العمراني على أشرطة الإرتفاقات الساحلية بموجب قانون 02-02 في ساحل تنس	83
5-1-تعريف قانون حماية و تثمين الساحل	84
5-2-التوسع العمراني على الشريط الساحلي الذي يبلغ طوله 100 متر	85
5-3-تحديد إرتفاعات الأرض ضمن نطاق 300 متر	89
5-4-التوسع العمراني وفق الشريط الساحلي 800 متر	89
5-5-التعمير داخل منطقة التوسع عرض 03كلم بساحل تنس	92

6-النشاط السياحي	92
6-1-مفهوم السياحة	92
4-التجهيزات السياحية بمدينة تنس	93
5-المرافق الساحلية في تنس	94
-بعض مرافق الهامة بمدينة تنس	95
1-ميناء تنس منشأة قاعدية	95
1-2-موقع و نشأة الميناء	95
1-3-ميناء بحجم صغير و ضغط كبير	97
1-4-قطاع الصيد البحري لميناء تنس	98
2-موقع محطة مياه البحر	100
-تضاريس الموقع	100
-عمليات تحلية المياه المطبقة في محطةتنس	101
-خلاصة الفصل	102
الفصل الثالث : تقييم سياسات و آليات التسيير المناطق الحساسة بيئيا بساحل تنس	
تمهيد	105
1-إستراتيجيات و أدوات التهيئة و التعمير	105
1-1-بالنسبة لمخطط التهيئة و التعمير PDAU	105
1-2-مخطط شغل الأرض POS	105
2-موقف السلطات من التجاوزات المعمولة على الساحل	107
3-إشراك المجتمع المدني	109

4-إدراة و طنية لأجل تفعيل حماية الساحل الجزائري	110
1-دور الوطني في مجال حماية الساحل	110
2-دور القانون في تفعيل حماية الساحل	110
5-دور السلطة التنفيذية في مجال حماية الساحل	112
1-دور القضاء في مجال حماية الساحل	112
2-دور مصالح الدولة في مجال حماية الساحل	112
6-مساهمة التعاون الدولي في حماية الساحل	113
6-1-الإتفاقات الدولية في مجال حماية الساحل	113
7-أهداف التنمية المستدامة	115
8-دور البلدية و مديرية البيئة في حماية الساحل	115
-مستوى التنسيق بين المديريات	116
-إستراتيجيات التسيير في الساحل	118
-آراء السكان حول الرقابة على الساحل	119
-أهم العراقيل التي تواجه التسيير بالساحل	119
-تقييم تسيير السلطات المحلية على الساحل	120
9-إستراتيجيات تسيير الساحل بالعالم	120
-الآثار المترتبة على إدارة المناطق	121
-خلاصة الفصل	122
خاتمة	
-قائمة المراجع	125
-الملاحق	131

-إستمارة رقم 01	132
-إستمارة رقم 02	134
-فهرس الجداول	138
-فهرس الأشكال	140
-فهرس الخرائط	141
-فهرس الصور	142
-المحتويات	143